جامعة السُّودان للعلوم والتّكنولوجيا

كليّة الدّراسات العليا

التّوجيه النّحويّ لألفاظ الحديث ودوره في توليد المعاني واستنباط الأحكام (نماذج مختاره من صحيح البخاري)

Role of Grammatical Guidance of Hadith Style in Generating Meaning and Deriving Rulings

(Selected models frim Sahih Al-Bukhari)

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في اللغة العربية (النّحو والصّرف)

إعداد الطّالب:

بابكر مُحمّد بابكر مُحمّد

إشراف: بروفيسور

مبارك حسين نجم الدين بشير

العَام الجامعيّ

1443هـ - 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

استهلال

قال تعالى: ٌ□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ۖ□ □ □

□□ □ □ □ □ □َّ

سورة يوسف: الآية (6)

إهـــداء

إلى صاحب السيرة العطرة , والفكر المستنير؛
فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي (والدي العزيز)
إلى من وضعتني على طريق الحياة ,وملأت قلبي بالشوق والحب والإلهام
ورعتني حتى أصبحت كبيراً (أمي الغالية) أطال الله عمرها .
إلى إخوتي ؛ من كان لهم بالغ الأثر في تخطي كثير من العقبات والصعاب .

إلى جميع أساتذتي الكرام ؛ ممن لم يتوانوا في مدِّ العون لنا.
إلى صغيري الجميل (ظافر)
إلى الصغيرتين الجميلتين (راوية ورابعة)
إلى الشرايين التي سقت قلبي حباً لتهبني السعادة والهناء (زوجي الغالية)
إليكم جميعاً أهدي بحثي.....

الباحث

شكر وعرفان

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين , وبعد.

"كن عالماً .. فإن لم تستطع فكن متعلماً، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

فإني أشكر الله تعإلى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله , فله الحمد أولاً وآخراً.

فكان من الواجب أن أسجل شكري لجامعة السودان للعلوم التكنولوجيا وكلية الدراسات العليا ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يد المساعدة , خلال هذه الفترة , وفي مقدمتهم أستاذي المشرف على هذه الرسالة فضيلة البروفيسو/

مبارك حسين نجم الدين بشير الذي لم يدخر جهداً في مساعدتي , فكان لي منارة استهدي بها في طريقي متعه الله بالصحه والعافية

والشكر أجزله إلى اللجنة المشرفة على مناقشة هذا البحث بروفيسور دفع الله حمد الله والدكتور محمد علي أحمد عمر أيضاً الشكر موصول لكل من ساعد في إتمام هذا البحث.

الباحث

مستخلص

عنوان هذا البحث هو التوجيه النحوي لألفاظ الحديث ودوره في توليد المعاني واستنباط الأحكام وقد تناول الباحث فيه مفهوم التوجيه النحوي وما يتصل به من دلالات، واختار الباحث نماذج من صحيح البخاري نموذجاً للدراسة وأبان من خلال البحث أنَّ توجيه الألفاظ نحوياً في سياق النصوص العربية أمر كثير وشائع خاصة عند النحاة والمفسرين والقراء والفقهاء والمُحَدِّثين ، ومن أهم أهداف هذا البحث :-

- شرح مفهوم التوجيه النحوي وبيان الأسباب المؤدية إليه .
- بيان أثر الجامع الصحيح في كتب الحديث واللغة .
- الوقوف على توجيه الألفاظ نحوياً في توليد المعاني والدلالات.

واتبع الباحث في بحثه المنهج الوصفي التاريخي وأسفر هذا البحث عن عدة نتائج منها:-

- انتشار التوجيه في بطون كتب النحو من غير انتظام جامع .
- أفاد النحاة من التأويل والتخريج في الرد إلى أصل القاعدة وأصول الوضع .

وكان من توصياته: العناية بتوجيه الألفاظ نحوياً في القرآن الكريم والحديث الشريف وبقية النصوص العربية.

Abstract

The study is entitled "Grammatical Guidance of Words in Hadiths and Its Role in Generating Meaning and Deriving Rulings". The study explores the concept of grammatical guidance and related meanings. The researcher has chosen sone samples from Sahih Al Imam Al-Bukhari ly for the study.

The study has revealed that grammatical guidance of words in Arabic context is common especially among grammarians, interpreters, reciters and contemporary scholars. The study aims to:

◊ To explain the concept of grammatical guidance and reasons for that

◊ To highlight the influence of Al Jamie Al Sahih on hadith books and language

◊ To underpin the role of grammatical guidance in generating meaning and deriving rulings.

Adopting descriptive historical approach, the study has concluded that guidance is common in grammar books, without common agreement. Secondly, the grammarians have availed of interpretation and authentication to trace the rules and the situation. Finally, the researcher has recommended that due concern should be paid to grammatical guidance in the Holy Quran and hadith and Arabic texts as well.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
استهلال	أ
اهداء	ب
شكر وعرفان	ج
مستخلص	د
Abstrct	هـ
فهرس الموضوعات	و
مقدمة	ح
مشكلة البحث	ح
أهمية البحث	ح
أهداف البحث	ح
حدود البحث	ط

منهج البحث	**ط**
أسئلة البحث	**ط**
الدراسات السابقة	**ط**
هيكل البحث	**ك**
الفصل الأوّل : ترجمة الإمام البخاري والتعريف بالجامع الصحيح	
المبحث الأول: مولد البخاري ونسبه ونشأته.	**4-1**
المبحث الثاني: تعليمه وشيوخه وتلاميذه.	**11-5**
المبحث الثالث : ورعه وتقواه وتواضعه وتمسكه بالسنة	**14-12**
المبحث الرابع : أثر الجامع الصحيح في كتب الحديث واللغة .	**23-15**
الفصل الثاني : مفهوم التوجيه النحوي ودواعيه	
المبحث الأول : مفهوم التوجيه	**33-25**
المبحث الثاني : مفهوم التوجيه عند النحاة وعلاقته بالتأويل	**38-34**
المبحث الثالث : دواعي توجيه الألفاظ وتأويلها معنوياً .	**42-39**
المبحث الرابع : توجيه الألفاظ في سياق النصوص وعلاقته بالتخريج	**48-43**
الفصل الثالث : علاقة توجيه الألفاظ بالتخريج والتأويل والترجيح	
المبحث الاول : علاقة توجيه الألفاظ بضبط النصوص	**62-50**
المبحث الثاني : علاقة توجيه الألفاظ بتأويل النصوص	**70-63**
المبحث الثالث : علاقة توجيه الألفاظ بتصحيح النصوص وضبطها	**79-71**
المبحث الرابع : علاقة توجيه الألفاظ بترجيح المعاني و استنباط الأحكام	**87-80**
الفصل الرابع:نماذج من توجيه الألفاظ نحوياً في صحيح البخاري ودوره في توليد المعاني واستنباط الأحكام	
المبحث الأول : نماذج من توجيه الألفاظ بالرفع وما أدى إليه من معان وأحكام	**96-89**
المبحث الثاني : نماذج من توجيه الألفاظ بالنصب وما أدى إليه من معان وأحكام	**99-97**
المبحث الثالث : نماذج من توجيه الألفاظ بالجر وما أدى إليه من معان وأحكام	**101-100**
المبحث الرابع: نماذج من توجيه الألفاظ بالجزم وما أدى إليه من معان وأحكام	**107-102**

الخاتمة	**108**
التوصيات	**108**
المصادر والمراجع	**114**

مقدمة :-

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الذي أوتي جوامع الكلم وهُدي إلى لسان العرب المبين وعلى آله وصحبه الفصحاء الميامين وبعد:

فقد تناول هذا البحث التوجيه النحوي لألفاظ الحديث مع بيان دوره في توليد المعاني واستنباط الأحكام .

وقد اتخذ الباحث صحيح البخاري نموذجاً، وحاول من خلاله أن يعطي نبذة عن البخاري وصفاً لكتابه الجامع الصحيح وبيان مكانته بين كتب الحديث وأثره في اللغة عموماً .

فتوجيه الألفاظ نحوياً في سياق النصوص العربية أمر كثيرٌ وشائعٌ خاصةٌ عند المفسرين، والقراء، والفقهاء، والمُحَدِّثين، والنحويين ونجد ذلك في قراءات القرآن الكريم المتعددة

كما نجده في روايات الحديث المختلفة ويتضح أيضاً في النصوص الأدبية الموروثة عن الجاهلية مثل: الشّعر والقصة يدرك ذلك حقيقة واضحة .

هذا الأمر لفت نظر الباحث ودعاه لأن يتناول التوجيه النحوي لألفاظ الحديث في كتاب البخاري ويبرز نماذج لهذا من خلال النماذج الموردة في الفصل الرابع.

مشكلة البحث:-

تكمن مشكلة هذا البحث في بيان توجيه الألفاظ نحوياً في كتاب صحيح البخاري ودور ذلك في توليد المعاني واستنباط الأحكام.

أهمية البحث:-

ترجع أهمية هذا البحث إلى كونه يوفر مادة علمية في حقل الدراسات اللغوية والنحوية ويربط ذلك بألفاظ الحديث التي تعتبر شواهد في اللغة.

أهداف البحث:-

يسعى هذا البحث لتحقيق عدد من الأهداف منها :-

1. التعريف بالبخاري نسباً وعلماً.
2. بيان أثر الجامع الصحيح في كتب الحديث واللغة .
3. شرح مفهوم التوجيه وبيان الأسباب المؤدية إليه .
4. بيان دور توجيه الألفاظ نحوياً في توليد المعاني و استنباط الأحكام .

حدود البحث:

ينحصر هذا لبحث في تناول التوجيه النحوي ودوره في توظيف المعاني واستنباط الأحكام ويتناول نماذج مختارة من صحيح الإمام البخاري

منهج البحث :

يتّبع الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي ثم التاريخي لمناسبتهما لطبيعة هذا البحث.

أسئلة البحث:

1. كيف نشأ الإمام البخاري وكيف تعلم ومن هم شيوخه وتلاميذه؟
2. ماهو الجامع الصحيح وما مكانته بين كتب الحديث
3. ما توجيه النحوي وما سبابه ودواعيه
4. ما علاقة توجيه الألفاظ نحوياً بالتأويل والتخريج وترجيح الأحكام؟
5. ما النماذج الدالة على توجيه الألفاظ نحوياً في صحيح البخاري

الدراسات السابقة:-

الدراسات السابقة في هذا المجال كثيرة ولكن ما وصلت إليه يد الباحث قليلة جداً وبدأ للباحث أن ما يلي دراسات لها صلة بهذا البحث وهي :

1. دراسة بخيت عثمان جبارة عنونها (الإعراب وتوجيه القراءات في كتاب معاني القرآن الكريم للقراء 1424هـ-2004م بحث لنيل درجة الماجستير جامعة السودان).

من نتائجها :

1/ الارتباط بين النحويين والقراءات والعلاقة بين العلوم الإنسانية والعلوم الأخرى ، فكان المقرئ في كل عصر هو النحوي والمفسر .

2/ العناية بكتب معاني القرآن وإعرابه وتدريسه في مرحلة الدراسات العليا ، وربط البحوث النحوية واللغوية والتمرس على أسلوبه والتغلب على مشكلاته ، ونشر هذه الكتب على المكتبات .

2. دراسة عبوسي محسن العامري عنوانها : التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتاب درة الغواص للحريري جامعة الكوفة كلية الفقه قسم الفقه وأصوله ، 1431هـ-2010م – بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه جامعة الخرطوم .

من نتائج الدراسة :

1) إن غرض التوجيه إعمال جميع القراءات لفظاً ومعنى فلا يسقط منها شئ ، يرجح بين القراءات بتفضيل بعضها على بعض ولا أن توصف قراءة من القراءات بأنها غير صحيحة أو أنها مخالفة لقراءة غيرها ناهيك عن ذمها .
2) لا بد لكل من أراد أن يوجه القراءات أن يأخذ بعين الاعتبار مسألتي الإعراب والبناء، فهما الأساس في التركيب ، ومن خلال حركات الإعراب والبناء يتم تفسير المعاني وهذه الحركات عبارة عن وحدات دلالية صغيرة باستطاعتها أن تفرق بين المعاني .
3) إن القراءات القرآنية تمثل ندوة لغوية كبيرة إذ تمثلت فيها أحكام نحوية كثيرة وظواهر لهجية.

3. دراسة نصر الدين وهأبو عنوانها التوجيه النحوي للشاذ في لغة القرآن الكريم 1437هـ -2015م بحث لنيل درجة الماجستير – جامعة السودان.

ومن نتائج الدراسة :-

1. إنَّ كل توجيه يرعى الشاذ النحوي لا تفسره اللهجة عدم اقتراح المعنى في مفاد عبارته هو توجيه متبوع ومن خلافه فهو المدفوع .
2. إنَّ من متممات عدة المفسّر اللغوية العلم بما هو من مقولات النحو وما هو مقولات اللغة ثم ينظر في أي الحقلين تنزل المسألة التي يطلب تخريجها.

تتفق هذه الدراسات مع دراستي في تناول التوجيه النحوي وتختلف في أن دراستي تناولت التوجيه النحوي ودوره في توليد المعاني واستنباط الأحكام (نماذج مختارة من صحيح البخاري) .

في حين أنَّ الدراسات السابقة تناولت التوجيه النحوي للقراءات ، والتوجيه النحوي للشاذ في لغة القرآن ، الإعراب وتوجيه القراءات .

هيكل البحث: يتكون هذا البحث من أربعة فصول تسبقها مقدمة وتفوقها خاتمة مذيلة بفهارس ومصادر ومراجع وهي على النحو التالي:

الفصل الأوَّل : ترجمة الإمام البخاري والتعريف بالجامع الصحيح

المبحث الأول: مولد البخاري ونسبه ونشأته.

المبحث الثاني: تعليمه وشيوخه وتلاميذه.

المبحث الثالث : الجامع الصحيح ومكانته بين كتب الحديث .

المبحث الرابع : أثر الجامع الصحيح في كتب الحديث واللغة .

الفصل الثاني : مفهوم التوجيه النحوي ودواعيه

المبحث الأول : مفهوم التوجيه

المبحث الثاني : مفهوم التوجيه عند النحاة وعلاقته بالتأويل

المبحث الثالث : دواعي توجيه الألفاظ وتأويلها معنوياً .

المبحث الرابع : توجيه الألفاظ في سياق النصوص وعلاقته بالتخريج

الفصل الثالث : علاقة توجيه الألفاظ بالتخريج والتأويل والترجيح

المبحث الاول : علاقة توجيه الألفاظ بضبط النصوص

المبحث الثاني : علاقة توجيه الألفاظ بتأويل النصوص

المبحث الثالث : علاقة توجيه الألفاظ بتصحيح النصوص وضبطها

المبحث الرابع : علاقة توجيه الألفاظ بترجيح الأحكام والمعاني والدلالات

توليد المعاني و استنباط الأحكام :-

الفصل الرابع:نماذج من توجيه الألفاظ نحوياً في صحيح البخاري ودوره في توليد المعاني واستنباط الأحكام:-

المبحث الأول : نماذج من توجيه الألفاظ بالرفع وما أدى إليه من معان وأحكام

المبحث الثاني : نماذج من توجيه الألفاظ بالنصب وما أدى إليه من معان وأحكام

المبحث الثالث : نماذج من توجيه الألفاظ بالجر وما أدى إليه من معان وأحكام

المبحث الرابع : نماذج من توجيه الألفاظ بالجزم وما أدى إليه من معان وأحكام.

الفصل الأوّل : ترجمة الإمام البخاري والتعريف بالجامع الصحيح

المبحث الأوّل: مولد البخاري ونسبه ونشأته

الإمام البخاري أحد الأئمة الذين أسسوا علم الحديث النبوي الشريف أهتم كثيراً في تدوين الحديث وشرحه فكان لهدور بارز في تصحيح الكثير من المسائل التى كان يعتمد على حلها خلال اهتمامه لسنَّة النبي صلى الله عليه وسلم، وُصف بأنه أحد كبار الفقهاء والحافظين لعلم الحديث، تفرغ وقضى معظم حياته في مجالس العلم، كما أنّه الإمام الذي يمتلك مجموعة كبيرة من أهمّ المؤلفات العلمية في علوم الفقه والحديث.

اسمه: هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة[1] الجعفي مولاهم لقبه أبو عبد الله البخاري.

مولده:

ولد في الثالث عشر من شوال[2]سنة أربع وتسعين ومائة في مدينة بخارى[3] إن المغيرة بن بردزبة كان أول[4] من شرح الله صدره بالإسلام من آباء البخاري وإنَّ إسلامه على يد السليمان الجعفي والي خراسان فانتهى إليه بالولاء وصارت نسبة الجعفي لقباً له ولذريته من بعده وإنَّ إبراهيم بن المغيرة قد عبر الحياة عبور المغمورين ولا يعرف من أمره أكثر من انتسابه إلى أبيه وانتساب أبيه إليه ولولا أنه رزق هذا الابن لنسي التاريخ اسمه كما نسي كل شئ عنه، أما إسماعيل بن إبراهيم فقد عاش في عهد عصر العلم الزاهي فاشتهر بالتقوى والورع فقد رحل إلى كبار الأئمة، ونال الأمانة العلمية في الرواية وثقة النقاد والمحدثين فروى عن مالك بن أنس، وعن حماد بن زي،

---

[1]– ابن شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب في رجال الحديث ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط4 ، 2 –5، 14 – 475/5

[2]– أبي الفراد بن كثير عماد الدين قرشي الدمهشي ، البداية والنهاية، دار الكتب العلمية – بيروت – ط2 /2003م 1424 – ج 28/11.

[3]– شهاب الدين الروحي بن عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمودي البغدادي، بخاري مدينة قديمة من مدن ما وراء النهر وأجلها ، دار صادر للطباعة – بيروت ط 2 ، لوتين الأول 1993 – الثانية 1995م – 353/1

[4]– شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، مؤسسة الرسالة ط 2 ، 1419هـ – 1998م ، بيروت ، حقق الكتاب وخرج أحاديثه شعيب الأوناؤوط ، حقق هذا الجزء صالح السر 393/12.

وصحب عبد الله بن المبارك، ووقف في علمه وماله كما وقف في أبنائه ولد له قبل وفاته أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى فارتفع اسمه في الذكر.

قال البخاري لما طعنتُ في ثمانٍ عشر[1] جعلت أصنِّف قضايا الصحابة والتابعين وفتاويهم ذاك عند قبر الرسول صلى الله عليه وسلم وقلّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة إلا إني كرهت تطويل الكتاب .

طلبه للعلم:

حفظ القرآن في سنٍ صغيرة، وحَفِظ الحديث في العاشرة من عمره وحفظ كتب ابن المبارك[2] ووكيعٍ، ومعرفة أصحاب الرأي.

سمع أبا الوليد محمد الأزارقي أئمة مكة والحميدي والمدينة إسماعيل بن أويس.

رحلة الإمام البخاري.

بدأ الإمام البخاري رحلته المباركة بمكة قال: رحمه الله خرجت مع أمي وأخي فلما حجت رجع أخي بأمي وتخلفت في طلب الحديث[3] مُصنِّف كتاب التاريخ وكتب عن ألف شئ وأكثرهم أصحاب حديث وهناك سمع من أئمة مكة ورحل في طلب العلم إلى سائر محدثي الأمصار والبلدان التي تمكن الرحلة إليها وكتب بخراسان[4] ومدن العراق كلها والحجاز[5] والشام ومصر.

---

[1]- الامام الزركشي – سير اعلام النبلاء 407/12 .

[2]- المرجع السابق 293/12 .

[3]- المرجع السابق 400/12 .

[4]- السيخ الامام شهاب الدين الرومي بن عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي البغداد ، خرسات بدار واسعة أول حودها ما يلي العراق وآخر حدودها الهند ، دار صادر للطباعة والنشر .

[5]- سير أعلام النبلاء 400/12 .

مؤلفاته:

بدأ التصنيف رحمه الله في قضايا الصحابة[1]والتابعين وأقوالهم ثم تتابعت مؤلفاته ومنها الجامع الصحيح والأدب المفرد ورفع اليدين في الصلاة والقراءة خلف الإمام[2] وخلف أفعال العباد وأسامي الصحابة والتاريخ والجامع الصحيح.

وفاته:

نزل الإمام البخاري من بلدة بخارى إلى بلد يُقال له خرنتك قرية من قرى سمرقند على بعد فرسخين من سمرقند فنزل عند أقارب له فمرض فمات ، وكانت وفاته[3] ليلة الفطر عند صلاة العشاء سنة ست وخمسين ومائتين كان عمره اثنين وستين سنة رحمه الله رحمة واسعة.

الحياة السياسية:

عاش الإمام البخاري عصر فترة الدولة العباسية[4] وهو من أزهى عصور الإسلام المرهوبة الجانب وأرقاها حضارة وسلطاناً وثقافة لامتداد رقعة الإسلام . وقد عاصر من الخلفاء العباسيين المأمون والمعتصم والمتوكل. ويعتبر هذا امتداد خلافة المنصور الذي وضع أساس النظام السياسي الذي سارت عليه الدولة العباسية .

الحياة الاجتماعية:

تألف الشعب في العصر العباسي من العرب والفرس واليمنيين والأتراك والموالي والفراعنة[5] والأشروسنة، وفي هذا العصر كثرت الأموال والكسب والعمران ولاتساع المعايش وتطور في شتى أنواع الحياة لاتساع الدولة الإسلامية، وكانت أيام العصر العباسي في رفاهية العيش وإسراء الحضارة[6] .

---

[1]- سير اعلام النبلا 400/12 .

[2]- عبدالغني عبدالخالق الإمام البخاري وصحيحه ، دار المنار ، ط1، 1985م ، السعودية ص 151 .

[3]- البداية و النهاية 30/11 .

[4]- أبي الحسن علي بن الحسين المسعودي ، مروج الزهب ومعادن من الجوهر ، دار الفكر – بيروت – ط1–1417هـ – 1997م – 5/40 .

[5]- مروج الذهب 121/4 .

[6]- المصدر السابق ص 87 .

بداية نبوغه:

طريقة البخاري منذ صغره في حفظ الحديث أنه كان يستوفي تراجم الرواة حتى كأنه يعيش معهم، فهو يعلم الراوي وبيئته وعمن كان يروي ومن هم الذين رووا عنه. فإذا حدَّث أحد فأخطأ في سند الرواة أدركه البخاري، لأنه يعلم الراوي وتلاميذه وشيوخه وأزمانهم وأوطانهم . من ذلك ما حدَّث به البخاري، عند دراسته بعد خروجه من الكتاب قال: فجعلت اختلف إلى الداخلي وغيره فقال الداخلي: يوماً فيما كان يقرأ للناس (روى سفيان عن ابن الزبير عن إبراهيم) "يعني النخعي" [1] فقلت: إنّ أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم، فانتهرني فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك فدخل فنظر فيه ثم رجع فقال: كيف هو يا غلام؟ فقلت هو الزبير – وهو ابن عُدي – عن إبراهيم ، فأخذ القلم وأصلح كتابه وقال لي: صدقت، فقال إنسان للبخاري: ابن كم كنت حين رددت عليه؟ فقال ابن احدى عشرة سنة. وفي هذه السن كان يسمع مرويات بلده من محمد بن سلام البيكندي، وعبد الله بن محمد المسندي الجعفي وأضرابهما.

فقال البخاري: فلما طعنت في ستة عشر سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع بن الجراح وعرفت كلام هؤلاء (يعني أصحاب الرأي من الفقهاء)[2] .

---

[1]– ابي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ، صحيح البخاري ، ج1، المكتبة العصرية – بيروت – 1422هـ – 2001م ،ص 8 .

[2]– المرجع السابق نفسه ص 8 .

تعليم الإمام البخاري وشيوخه وتلاميذه

شيوخ الإمام البخاري:

أتاحت للإمام البخاري رحلاته الكثيرة وتطوافه الواسع في الأقاليم لقاء عدد كبير من الشيوخ والعلماء، حتى بلغوا أكثر من ألف رجلٍ قال البخاري: ((كتبتُ عم ألف وثمانين نفساً ليس فيهم إلا صاحب حديث وقد أهتمّ العلماء بذكر شيوخ البخاري فسماهم يعض العلماء ورتّبهم على الأقطار ورتَّبهم بعضهم حسب الطبقة، ورتَّبهم بعضهم حسب عدد الروايات، ورتبهم بعضهم على حروف المعاجم)).

قال النووي: ((هذا الباب واسع جداً لا يمكن استقصاؤه، فأنيه على جماعة من كل إقليم ويلد، ليستدل بذلك على اتساع رحلة، وكثرة رواتيه وعظم عنايته)).

إسحاق بن راهويه:

إسحاق بن إبراهيم بن مخلد[1] بن إبراهيم بن عبد الله بن مطر الحنظلي بن غالب بن عبد الوارث أبو يعقوب المروزي المعروف بابن راهويه النيسابوري نزل نيسابور وحدَّث بعلمه عند أهله وهو ابن ثلاثة وعشرين سنة إلى العراق[2] والحجاز واليمن والشام وعاد إلى خراسان وعلى صرحه سمع بن المبارك وهو حدث روى عن سفيان الثوري وسفيان بن عيينة، وإسماعيل بن علية، وبشر بن المفضل، وإبراهيم بن الحكم روى عنه إبراهيم بن اسماعيل العنبري وأحمد بن سعيد الدارمي وأحمد بن حنبل وموسى بن هارون.

لم يرى أعلم ولا أحفظ من إسحاق وما كان محدث إلا حفظاً مع إتقانه فرع على السنن ليس له نظير الصدق والورع الزاهد ساد زمانه فقه وعلم ونظر صنف الكتب وأخرج السنة وكتب عنها وجمع الفقه وذبّ عنها وقمع من خالفها أحي السُنَّة بأرض المشرق من أئمة الإسلام وعلماء الدين جمع له الحديث والفقه حفظ ونشر وألف حديث، أكثر الإمام البخاري من حديث هذا الإمام في صحيحه ، مات ثمان وثلاثين ومائتين.

---

[1]– محمد بن حيان بن أحمد بن الحاكم البستي ، كتاب الثقاب ، ط1، مطبعة مجلس دائرة المعارف حيدر آباد الهند 71/5 .

[2]– تهذيب الكمال 360/1 .

يحي بن معين:

يحي بن معين[1]بن عوف بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المروي من الموالي بغدادي من قرية الأنبار[2] تقياً أبو زكريا على بعد اثني عشر فرسخاً من بغداد ولد سنة ثمانية وخمسين ومائة.

نشأ في بغداد في عصر الخلافة والثقافة والعلم ولد في خلافة أبو جعفر المنصور مولى للجنيد أبو عبد الرحمن المروي أمير فرسان من قبل هشام بن عبد الملك الأموي في مدينة سرخص ورث من أبوه ثروة كثيرة أنفقها في طلب العلم والحديث أجلّ العلماء واسع االعلم أحد أئمة الحديث رحلة وحفظاً وفصاحة انتهى إليه علم العراق صنف الحديث متقن إماماً ربانياً سمع عبد الله بن المبارك وروح بن عباد روى عنه البخاري ذَبّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الكذب. رأس في العلم ثقة مأمون الحفظ. فقه الأسانيد والمنون، إمام الجرح والتعديل[3] روي عن سفيان بن عيينة وسليمان بن حرب روى عنه إبراهيم بن إسماعيل العبري وأحمد بن سعيد الدارمي.

الإمام علي بن المديني:

هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي أبو الحسن بن المديني[4]أصله من أهل المدينة ولد بالبصرة كنيته أبو الحسن روى عن سفيان بن عيينة[5] والثوري وإسماعيل بن عليه، والأسود بن عامر، وجريد بن عبد الحميد روى عن أبوه، وعلماء عصره وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم إدريس الرازي هو الحافظ للعلم أعلم الناس بحديث ابن عيينة وحماد بن زيد تلميذ يحي بن سعيد القطان[6] صاحب التصانيف إمام الحديث المقدم على حفاظ عصره الحاد الذكاء الواسع المعرفة لثقة

---

[1]- عمرو شوكت، تهذيب الكمال ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1425هـ - 2004م 770/10 .

[2]- تهذيب الكمال 360/1 .

[3]- تقريب التقريب ص 527 .

[4]- كتاب الثقات 335/5 .

[5]- تهذيب الكمال 341/7 .

[6]- شهاب الدين ابي الفضل احمد بن علي بن حجر السغداني – مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت ط ، 1390هـ - 1971م ، 140/3 .

العدل، نبيه الذكر مستقيم الأمر الضابط لما يرويه منتهي علم الحديث وحيد عصره أكثر البخاري من رواية هذا الإمام الجليل الحافظ الحجة أعلم الناس بحديث الرسول صلّى الله عليه وسلم متكلم في مناظرات الشيوخ إذا اختلف الشيوخ تكلّم على تلكم وروى عنه البخاري والترمذي وابو داود ، عالم الأثر فرد زمانه .

محمد بن سلّام :

محمد بن سلّام أبو الفرج [1]أبو عبد الله أبو عبد الله السلمي أبو عبد الله البخاري مولى بني سليم البيكندي من أوعية العلم وأئمة الأثر أعلم أهل زمانه بحديث رسول صلى الله عليه وسلم رمال أخذ العلم عن أبو إسحاق الغزادي وابن المبارك [2]سفيان بن عينية وإسماعيل بن عيَّاش وإسماعيل بن عليه أخذ عنه البخاري، وعبد الرحمن الدارمي، وخلق من أهل ما وراء النهر كنز خراساني جمع وكتب وصنَّف وحفظ ذاكر ثقة صندوق أنفق ماله في طلب العلم والرحلة ونشر ثمانين ألف حديثاً .

الإمام أحمد بن حنبل ناصر السنة والحديث :-

أحمد بن [3] محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان بن عبد الله بن أسد بن عبد الله بن عوف بن فاسط بن مازن بن شبيان بن نزار أبو عبد الله المروزي البغدادي فهو عربي صريح النسب زاده شرف اجتماعه مع النبي صلى الله عليه وسلم في جده الأعلى نزار ، أصله من مرو نشأ في بلد الثقافة والعلم رحل وهو ابن خمس عشرة سنة سمع حديث بلده ولم يكتفي فرحل إلى الكوفة والبصرة ومكة رحل إلى الشام واليمن من أئمة أهل العلم عالم حجة محدث ورع نفى البدع سمع سفيان بن عينيه ويحي القطان [4]بهز بن سعد وحفص بن عياث النخعي تمكن بهذه الرحلة لتحصيل العلوم ولقاء الشيوخ

---

[1] الثقات 543/5 .

[2] الامام الحافظ الحجاج جمال الدين بن يوسف بن عبدالرحمن المذي ، تهريب الكمال ، تحقيق عمرو شوكت ، الكتب العلمية – بيروت ، ط1 ، 1425هـ – 2004م 22/9 .

[3] الثقات 12/5 .

[4] تهذيب الكمال 157/1 .

الشيوخ صاحب مذهب يعتمد على الكتاب والسنة روى عنه علي المديني والبخاري ومسلم وأبو داود وإسحاق بن منصور الكوسج ومحمد بن يوسف الفريأبو أخذ عنه أهل العراق حافظ متقن ورعاً فقيهاً .

الإمام محمد بن بشار :

محمد بن بشار[1] بن عثمان بن داؤود كيسان العبدي أبو بكر البصري سأل العلم وهو ابن ثمان عشرة استكمل مرويات بلدة المحلية لسماعه وقراءته على علماء البصرة براً بأمه وهنا يستلزم شد الرحال والتطواف في البلدان متتبعاً مواطن العلماء والشيوخ جمع حديث بلده روى عن عبد الوهاب الثقفي وغندر وروح بن عباده وعلي القطان [2] وعبد الأعلى بن عبد الأعلى روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم وأبن أبو الدنيا ، وعبد الله بن أحمد بن حنبل كثير الحديث أمام أهل زمانه في العلم والأخبار[3] ليحفظ حديثه ويقرأه من حفظه .

الإمام الدرامي :

عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الله بن عبد الصمد السمرقندي الحافظ من بني دارم بن مالك بن حنظله بن تميم شيخ البخاري [4] طلب العلم بالأقاليم وصنَّف التصانيف، ثبت أمام أهل زمانه[5] .

روى عن النضر بن شميل هاشم بن القاسم وأبو نعيم روى عنه مسلم وأبو داؤود والترمذي والبخاري في غير الجامع ومحمد بن بشار بندار وأبو حاتم بن إدريس الرازي[6] أظهر على الحديث والآثار ، أمام أهل زمانه بسمرقند ذَبَّ الكذب عن الحديث مفسَّر وفقيه عالم . حدث عن وهب بن جرير وأبو مسعر حافظ أحد الأعلام سيد المحدثين أمام أهل السنة .

---

[1] ثقات 495/5 .

[2] تهذيب التهذيب 495/5 .

[3] الميزان ، 490/3 .

[4] سير اعلام النبلاء ، 224/12 .

[5] نفس المرجع 227/12 .

[6] تهذيب الكمال 447/5 .

أظهر السنة في بلدة جمع الفقه إمام السنة كان غاية العقل والديانة والحلم صنف المسند والتفسير[1] .

أبو نعيم الفضل [2] بن دكين بن عمرو بن حماد بن زهير بن درهم التميمي الطلحي القرشي مولى طلحة القرشي الكوفي مولى أبو طلحة بن عبيد الله من أشهر علماء السنة وتدوينها في القرن الثالث عشر وأشهر المؤلفين ولد في ثمانين ومائة روى عن [3] سفيان الثوري وابن عينيه حماد بن سلمة أدرك وكيع الكتب عن الشيوخ منهم سفيان الثوري روى عنه البخاري اثبت من وكيع عالم بالشيوخ والأنساب والرجال حديثه عن الشيوخ حجة .

يرى الباحث أنَّ الإمام البخاري أوفر الأئمة حظاً في المهارة والتمكين في العلم وأتقنة في هذه الصناعة تم التعامل مع مصنفاته على أساس أنها أرسخ مدرسة .

تلاميذ الإمام البخاري :-

تتلمذ على الإمام البخاري كثير من كبار أئمة الحديث كمسلم بن الحجاج وابن خزيمة والترمزي وغيرهم وسمع والستفاد منه عدد كبير جداً من طلاب العلم والرواة والمحدثين. له مصنفات عديدة بالإضافة إلى الجامع الصحيح وأشهرها التاريخ الكبير، والأدب المقرد، ورفع اليدين في الصلاة، والقراءة خلف الإمام وغيرها.

ومن أشهر تلاميذه:

1/ الإمام أبو عيسى الترمذي :- محمد بن عيسى بن سوره بن موسى بن الضحاك أحد أئمة الحديث نشأ في العلم طاف البلاد بداية سماعه في خراسان والعراق والبصرة والكوفة والحرمين [4] أخذ العلم عن قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، والبخاري،

---

[1] سير اعلام النبلاء 277/12 .

[2] نفس المرجع 142/13 .

[3] الكاشف 328/2 .

[4] سير اعلام النبلاء ط7 ، 1419هـ - 1999م 271/12 .

أبوبكر أحمد بن إسماعيل السمرقندي، وأحمد بن يوسف النسفي [1] حافظ كثير العلم دقيق الفهم روى عنه أهل خراسان صاحب جامع الترمذي مشهور من مذاهب الصحابة والتابعين .

حُظي بدراسة العلماء وحسن قبوله من تصحيح وتصنيف الحديث مرتبة الجامع[2] بعد الصحيحين من الكتاب والسنة ، كاتب العلم والحديث إحاطة بمذهب أئمة الإسلام والأخذ من أهل العلم كنز منسور كل السيرة النبوية.

2/الإمام النسائي: أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن دينار أبو عبد الرحمن النسائي صاحب السنن [3]كنز خراساني ولد في مدينة نساء قاضي الإسلام المشهورين أخذ مرويات بلدة، طلب العلم في صغره ، ثم رحل وهو ابن العشرة إلى قتيبة بن سعيد وإسحاق بن راهويه بخراسان ثم رحل العراق والحجاز ومصر والشام سمع من خلائق لا يحصون كثيرة . بحر في العلم متقن مع الفهم استوطن مصر ورحل إليه الحفاظ ليس له نظير في هذا الشأن، صنف المجتبى في جامع الأصول.

الصحيح صاحب السنن[4] إمام من أئمة الإسلام أمام الحديث مقدم في العلم يشهد له بالدين والفضل من أهل البصرة سيد المحدثين يرجع إليه في الاختلاف أفقه مشايخ مصر حجة في الحديث تفرد بالمعرفة وعلو الإسناد روى عنه أبو البشر الدولابو . مات بمكة سنة ثلاث وثلاثين ومائة .

---

[1] تهذيب الكمال 257/9 .

[2] شهاب الدين احمد بن حجر العسقلاني بعناية عادل مرشد ، تقريب التهذيب ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – ط1–1420هـ–1999م – ص34 .

[3] تذاكر الحفاظ 698/2 .

[4] تهذيب التهذيب 34/1 .

3/ الإمام مسلم بن الحجاج :-

مسلم بن الحجاج[1]بن مسلم أبو الحسين القشميري النيسابوري من أوعية العلم والحديث عالم رحل إلى العراق – الحجاز – الشام مصر أخذ العلم عن الإمام البخاري، وإبراهيم بن خالد اليشكري، وأحمد بن سعيد الدارمي يحي بن يحي النيسابوري وإسماعيل بن أبو إدريس، وإسحاق بن راهويه، وإسحاق بن منصور الكوسج، ويحي بن معين روى عنه علي بن الحسن بن أبو حبيب الهلالي [2] وصلاح بن محمد بن جزره أبو عيسى الترمذي في جامعه وأبو عمرو الخفاف، وعلي بن إسماعيل الصفار قال : صنفتُ المسند الصحيح في ثلاثمائة ألف حديث مسموعة ، إمام مصنف عالم بالفقه جليل القدر إمام من الأئمة مقدم في عصره ليس له مثيل .

[1] جمال الدين بن الحجاج يوسف المتزي ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، تخفيض عمرو شوكت دار الكتب العلمية – بيروت – ط1– 1425– 2004م ، 604/9 .

[2] سير أعلام النبلاء ، 558/12 .

ورعهُ وتقواه وتواضعه وتمسكه بالسنة

يُعد شيخ الإسلام البخاري إمام الحفاظ وأكبرهم، وأبرز الفقهاء المتواضعين المتمسكين بالسنّة النبوية وأقدرهم، هو من أهمَّ علماء الحديث وعلوم الرجال والجرح والتعديل والعلل عند أهل السنَّة والجماعة في التاريخ الإسلامي، فيما يصنف كتابه صحيح البخاري الذي جمع فيه الأحاديث النبوية واحداً من أعظم مصادر الأثر النبوي الشريف.

أولاً: ورعهُ وتقواه:

إنَّ المصادر في سيرة البخاري رحمه الله يلمح من غير عناء الورعُ في مسالكه سواء أكان في معاملته للناس أم في علمه. ذات مرةٍ حمل إليه بضاعة ، أنفذها إليه أبو حفص أحد أخصَّ تلاميذه إليه ، فاجتمع بعض التجار إليه بالعشية ، وطلبوها منه بربح خمسة آلآف درهم فقال لهم : انصرفوا الليلة ، فجاءه من الغد تجَّارُ آخرون فطلبوا منه البضاعة بربح عشرة آلاف درهم ، فردهم وقال : إني نويت البارحة أن أدفعها إلى الأولين ، فدفعها إليهم وقال : لا أحب أن أنقض نبتي)[1].

وفي مرة قال لأبي معشر الضرير : اجعلني في حل يا أبامعشر، فقال من أي شئ ؟ قال: رويت حديثاً يوماً فنظرت إليك قد أعجبت وأنت تحرك رأسك ويديك ، فتبسمت من ذلك فقال: أنت في حلٍ يرحمك الله يا أبا عبد الله[2] .

في هذا يجد القارئ قمة الورع ومحاسبة النفس من الإمام البخاري بمجرد التبسم لا غير، ومن هنا يقول الإمام عن نفسه ما اغتبتُ أحداً قط منذ علمت أنّ الغيبة حرام[3] .

وهذا ما أدى به إلى التّورّع أيضاً في علمه، وفي نقد الرجال ، تجريحاً وتعديلاً فطريقته رحمه الله أنه يختار كلمات لا يمكن أي شخص أن يؤاخذ بها المجروح ، فمن كلماته في الجرح (تركوه/أنكر الناس، فيه نظر،سكتوا عنه). ومن النادر أن يثبت عن البخاري أنه

---

[1] ابن حجر ، مقدمة فتح الباري ، ص480 .

[2] الخطي البغدادي / تاريخ بغداد 13/24 .

[3] مقدمة فتح البار (مصدر سابق) ص 480 .

قال عن رجل بأنه وضّاع أو كذّاب ، و من أشدّ كلمات الجرح عند البخاري أن يقول : منكر الحديث ومن اصطلاحه أنه إذا قال عن أحد بأنه منكر الحديث فلا تحلّ الرواية عنه، قال بن القطان[1]قال البخاري : (كل من قلت فيه منكر الحديث لا تحلّ الرواية عنه)[2] .

وبيّن أنّ ما في كتبه من عبارات تجريح غير ما ذكرناه فهو إنما نقلها عن غيره ، أما هو فلا، ولذلك قال : إني أرجو أن القِيَ الله ولا يحاسبني أني اغتبتُ أحداً[3] .

ثانياً: تواضعه:

إنّ الإمام البخاري على ما بلغه من علم ، ومكانة سامية عند الناس كافة قد كان رحمه الله متواضعاً ، ليِّن الجانب ، يقوم بمقام نفسه وخدمتها ، ولا يكلف غيره بذلك وانتدب إليها، قال وراقة محمد بن أبو حاتم : كان أبو عبد الله إذا كنت معه في سفرٍ يجمعنا بيت واحد إلا في الغيظ أحياناً ، فكنت أراه يقوم في ليلةٍ واحدةٍ خمس عشرة إلى عشرين مرة، في كل ذلك يأخذ القدّاحة فيوري ناراً بيده ويسرِّح ثم يخرِّج أحاديث فيعلم عليها ، ثم يضع رأسه ، وكان يصلي في وقت السحر ثلاث عشرة ركعة ، يوتر منها بواحدة وكان لا يوقظني في كل ما يقوم[4] ومما يدلُّ على تواضعه أيضاً قوله : ما تصاغرت نفسي عند أحد إلا عند ابن المدني ، ما سمعت الحديث من في إنسان ، أشهى عندي أن أسمعه من في علتي[5] .

ثالثاً: تمسكه بالسنة :-

كان الإمامُ البخاري رحمه الله عالماً، متمسكاً بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبع القول بالعمل، يجتهد في تطبيق السنة المشرفة على أعماله وأحواله كلها وهو يتأسى في

---

[1] ابن قطفان يحي بن سعيد بن فروج البصري القطاني الحافظ الكبير ، ورى عنه الإمام احمد بن جنبل .

[2] الإمام شمس الدين السنحاوي ، فتح المعين، ت 900 هـ ، دار الكتب ، بيروت–لبنان ط1،1403هـ – ج4/2، الإمام البخاري .

[3] المذى ، تهذيب الكمال 446/24 .

[4] المرجع السابق نفسه ، المذي، تهذيب الكمال .

[5] المصدر السابق نفسه .

ذلك بأئمة سنة الأعلام، قال الإمام أحمد بن حنبل ما كتبتُ حديثاً، إلا وقد عملت به. حتى مرّ بي أنّ النبي صلى الله عليه وسلم (احتجم وأعطى أبا طيبة ديناراً فاحتجمت وأعطيتُ الحجّام ديناراً وكان وكيع بن الجراح[1] يقول: إذا أردت أن تحفظ حديثاً فاعمل به وكان الإمام المحدث إبراهيم بن إسماعيل يقول : كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل به، علَّق الإمام السيوطي على ذلك بقوله: ينبغي أن يستعمل ما سمعه من أحاديث العبادات والآداب وفضائل الأعمال فذلك زكاة الحديث و سبب حفظه[2]، ومن هنا نجد الإمام البخاري يجتهد في تطبيق السنة في كل الأحوال حتى تدرّب على الرمي وفنون القتال وكان ماهرا جداً ومنه أيضاً أنَّ البخاري بني رباطاً مما يلي بُخارى، فاجتمع بشر كثير يعينونه على ذلك، وكان ينقل اللبن فكنت أقول له: يا أبا عبد الله إنك تكفى ذلك، فيقول: هذا الذي ينفعني[3] وهذا يذكرني بحفر النبي صلى الله عليه وسلم الخندق بيديه الشريفتين، مع أصحابه الكرام رضوان الله عليهم).

[1] وكيع الجراح بن مليح ، التاريخ الكبير الإمام البخاري ، ابن حجر المسقداني، تهذيب الكمال .

[2] جلال الدين السيوطي ، تدريب الراوي في شرح تقريب النوادي ، مكتبة الرياض تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف ج 144/2 .

[3] المرجع السابق نفسه .

أثر الجامع الصحيح في كتب الحديث واللغة

الجامع الصحيح من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه الشهير باسم(صحيح البخاري) وهو من أبرز كتب الحديث النبوي عند المسلمين هذا الكتاب يتعلق بأصحَّ الكتب بعد كتاب الله وهو صحيح البخاري ويقصدالجامع الصحيح من أعظم مصادر الأثر النبوي.

التعريف بالجامع الصحيح :-

أوَّل مصنف للحديث الصحيح إيراد الصحة هو أساس الجامع صنّفه على أبواب الفقه وبرع في الصناعة الحديثيَّة، وفي تراجم الأبواب مع حسن الاستنباط والدوافع والبواعث على تأليف هذا الكتاب شيوع الأحاديث الضعيفة و الموضوعة بين الناس عن طريق القصّاص وأصحاب الأهواء والبدع لا يميزون بين الصحيح والضعيف فكانت الحاجة داعية إلى إفراد الحديث الصحيح خاصة . الباعث لتأليف هذا الكتاب تأثيره بمقالة أستاذه إسحاق بن راهويه يجمع من طلابه حين قال : لو جمعتم لنا كتاباً مختصراً [1] لسنن النبي صلى الله عليه وسلم قال البخاري فوقع في قلبي فأخذت في جمع هذا الكتاب .

الرؤية الصالحة المشجعة تلك الرؤية العظيمة قوَّت عزيمته وهي رؤية النبي صلى الله عليه وسلم في المنام وهو يذب عن النبي صلّى الله عليه وسلم الكذب.

وكثرة الفوائد الجليلة ترك على كثرة علمه وعمق فهمه إلى جانب تحريه الرجال والأسانيد وبيان الدقة في أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم في التّمكّن من أنواع الحديث في الصحة فلا يكاد يقارعه فيها أحد.

مكانته الأولى بين الكتب بعد القرآن الكريم وانشغال العلماء بدراسته وحفظه وبيان ما تضمنه من علوم.

استغرق تأليف كتابه ستة عشر عاماً وأخرجه في 6000 ألف حديثٍ وجعله حجة بينه وبين الله تعالى.

---

[1] سير أعلام النبلاء 401/12 .

صنَّف الإمام كتابه ثلاث مراتٍ مما يدل على الترتيب وطول النفس بقوله ما صنفت[1]في كتاب الجامع حديثاً إلا اغتسلتُ قبل ذلك يحتوي على و يشترط في الجامع الصحيح الحديث المتفق على صحته والمعاصرة للراوي كما يحتوي الكتاب على سبعِ آلافٍ حديث ومئتين وخمسة وسبعين حديثاً والمكرر أربعة آلاف حديث .

- ما دام الباحث قد ترجم للبخاري ووصف كتابه (الجامع الصحيح) فمن الضرورة مكان أن يلقي بعض الضوء على علم مصطلح الحديث.

مصطلح الحديث :

من أقسام الحديث صحيح وحسن وضعيف وعند أهله إلى ثلاثة أقسام قال الخطأبو في معالم[2] السنن وابن الصلاح ينقسم عند أهله إلى ثلاثة أقسام الصحيح والحسن والضعيف إما مقبول أو مردود والمقبول أما أن يشتمل من صفات القبول على أعلاها أولاً والأول الصحيح والثاني الحسن والمردود لا حاجة إلى تقسيمه لأنه ترجيح بين أفراده ومراتبه أيضاً متفاوتة فمنه ما يصلح للاعتبار وما لا يصلح قال الصالح للاعتبار داخل في قسم المقبول لأنه من قسم الحسن لغيره وأنه باعتبار ذاته .

فهو أعلى مراتب الضعيف وقد تتفاوت مراتب الصحيح ولم يذكر الموضوع لأنه ليس في الحقيقة بحديث اصطلاحاً بل بزعم واضعة وقول آخر الحديث صحيح وضعيف فقط والحسن مدرج في نوع الصحيح قال العراقي لم يرى من سبق الخطأبو إلى تقسيمه المذكور وقد ذكر المتقدمين الحسن وهو موجود في كلام الشافعي والبخاري ولكن الخطأبو نقل التقسيم عن أهل الحديث وهو أمام ثقة فتبعه بن الصلاح قال ابن حجر شيخ الإسلام هو عند أهل الحديث من العام الذي أريد به الخصوص أي الأكثر أو الأعظم أو

[1] تاريخ بغداد 9/2 .

[2] هدى الساري ص 684 .

الذي استقر اتفاقهم عليه بعد الاختلاف المتقدم وفي قول ابن كثير صحيح وكذب وفي اصطلاح المحدثين فهو ينقسم إلى أكثر من ذلك[1] .

تعريف الصحيح:-

لغةً هو ضد السقيم أسقمه الداء[2] وقال إبراهيم عليه السلام فيما قصه الله في كتابه (إني سقيم) قال بعض المفسرين معناه إني طعين أي أصابه الطاعون وفي معناه أني أسقم إذا حان الأجل.

عرف المحدثين مارواه عدل ضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة[3] وعدل الراوي الذي اشتهرت به بين أهل الرواية وأهل العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة وصدق وورع عباده وشجاعة. قال تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: □ ّ[4] .

حاصل حد الصحيح أنه المتصل سنده بنقال[5]العدل الضابط عن مثله من الرواة حتى نهاية سنده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو صحأبو أو دونه وهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث وأقسام الحديث الصحيح لذاته وصحيح لغيره.

أ. الحديث الصحيح :-

---

1 المرجع الساتبق نفسه ، ص 40 .

2 ابن منظور ، لسان العرب ، دار احياء التراث العربي مؤسسة التاريخ العربي – ط1 ، 1416هـ –1996م – بيروت 298/6 .

3 محمود الطحان ، تسير مصطلح الحديث ، مكتبة المصارف للنشر الرياض ، ط م 1417هـ 1996م – ص 34 .

4 سورة الاسراء الاية 71 .

5 عماد الدين ابو الضراء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشغي أحمد محمد شاكر ، الباحث الحثيث شرح مختصر علوم الحديث ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض ، ط1، 1416هـ – 1995م– 22/1 .

الصحيح لذاته :

خبر أحاد وهو أوَّل تقسيم(1) المقبول وهو أعلى مراتب الصحيح وهو الصحيح لذاته بنقال العدل في تمام الضبط واتصال السند إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً وهو الصحيح الذي بلغ درجة الصحة بنفسه دون أن يحتاج إلى ما يقوَّمه هو الصحيح لذاته .

والثاني الصحيح لغيره المتصل سنده ينقل العدل غير تام الضبط غير معلل ولا شاذ وهو الحسن لذاته إذا رُوي من طريق آخر مثله أو أقوى منه وسُمي صحيحاً لغيره لأنَّ الصحة لم تأت من ذات السند إنما جاءت من انضمام غيره إليه[2] وهو أعلى مرتبة من الحسن لذاته ودون الصحيح لذاته ، مثال الحديث الصحيح وأخبرني عاليا مسند الدنيا على الإطلاق أبو عبد الله محمد بن مقيل الحلبي عن الصلاح بن أبو المقدسي عن أبو حسن بن البخاري عن هبة الله بن محمد أنبأنا أبو علي التميمي أنا أبو بكر القطيعي أنبأنا عبد الله بن أحمد حدثني أبو أنبأنا محمد بن إدريس الشافعي أنبأنا مالك عن نافع عن علي بن عمر رضي الله عنهما أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا يبيع بعضكم عن بعض ونهى عن النجش ونهى عن بيع حبل الحبلة ونهى عن المزابنه)[3] و المزابنه بيع الثمر بالتمر كيلاً وبيع الكرم بالزبيب كيلاً .

أقسام الصحيح :-

وفي تفاوت مراتب الصحيح ما كان صحيح اتفق عليه البخاري ومسلم[4]ثم ما انفرد به البخاري ثم على شرط البخاري ثم مسلم ثم صحيح عند غيرهما مقدمون على غيرهم وإن كان شرط أحداهما يقدم البخاري على شرط مسلم .

---

[1] أحمد حجر العسقلاني راجعه محمد عوض علقَّ عليه محمد عياث الصباغ ، شرح نخبة البفكر في مصطلح أهل الأثر ، دار النشر مكتبة الغزالي دمشق – مؤسسة المناهل العرفان بيروت –ط1–1410هـ – 1990م–ص30 .

[2] محمود طحان ، مرجع سابق ص 51 .

[3] جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي حققه وراجع أصوله عبدالروهاب عبداللطيف – دار الكتب الحديثة – القاهرة ، ط2 1385هـ – 1966م ج 79/1 .

[4] المرجع السابق نفسه ص 122 .

ووجه تأخره عمَّا اتفقا عليه اختلاف العلماء أيهما أرجح ثم ما انفرد به مسلم ثم صحيح على شرطها ولم يخرجه واحد منهما وتلقى الأمة بالقبول لم تم صحيح على شرط معلم ثم صحيح عند غيرهما مستوفي في الشروط السابقة. حكم اصحَّ الأسانيد هي آراء ومذاهب وليس بالجرم أنه أصحَّ بل تراجم بعضها على بعض والحكم بإسناد أو حديث بأنه الأصحَّ من حفظ وضبط ومراتب الصحيح أقول ومذاهب ذهب أصح الأحاديث أحمد بن حنبل الأحاديث أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه قال : أصح الأسانيد عن الزهري[1]عن سالم عن أبوه وقيل عن بن سيرين[2]عن عبيدة عن علي بن أبي طالب، وعن علي بن المديني أصحها يحي بن معين وعن الأعمش عن علقمة وقيل الزهري عن علي بن الحسين عن أبوه عن علي وقيل مالك عن ابن عمر فعلى هذا قيل الشافعي عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر ذهب أصح الأحاديث عن إسحاق بن راهويه أنه قال : أصحَّ الأسانيد كلها عن الزهري[3] وروينا نحوه عن أحمد بن حنبل وذهب أصحهم بن المدني وسليمان بن حرب بن سيرين عن عبيدة عن علي بن أبو طالب. وعن علي المدني أصحها يحي بن معين الأعمش عن علقة وذهب بعضهم أصحها زين العابدين عن ابن الحسين بن علي عن أبو بكر بن شيبة، اتفق أهل العلم أصح السنة مايرويه أهل مكة والمدينة ، وأصحَّ الأحاديث مارواه أهل المدينة ثم أهل الشام .

ب. الحديث الحسن :-

أحد أقسام الحديث المقبول وهو ترجيح صدق المخبر عنه يجب الاحتجاج والعمل به .

تعريف الحديث الحسن ما عرف مخرجه وإن يكن دونه في المرتبة أو يتقاصر عن الصحيح إنما الحق به الاحتجاج ويسمى الحسن لحسن الظن بروايته اشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء .

---

[1] جلال عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي ، تريب الراوي في شرح تقريب النواوي .، ج17 ، ص 78 .

[2] عبيدة السماني بن عمرو ، الايضاح في علم الحديث ، ص 85 .

[3] زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي ، التقييد والايضاح شرح مقدمة بن الصداح الحافظ ، حققه عبدالرحمن محمد عثمان –دار الفكر د.ط–1401هـ– 1981م ص 22 .

شرح التعريف:

هو ما عرف مخرجه[1]من حديث اتصال رجاله قال أبو سليمان الخطأبو[2] ما عرف مخرجه و اشتهر رجاله فاخرج المنقطع والمدلس قال بن دقيق وهذا الحد صادق على الصحيح أيضاً فيدخل في يد الحسن وحكي ابن الصلاح صاحب المنهل الروي بألا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون شاذاً ويروي من غير وجه نحو ذلك ، قال ابن سيد الناس محمد بن محمد اليعمري الشافعي بقي عليه أنه يشترط في الحسن أن يروي من وجه آخر ولم يشترط ذلك في الصحيح من كون مخرجه حجازياً أو شاميا أو عراقياً من غير إرسال أو انقطاع وشهرة رجاله كغتادة في البصرة إذا جاء عنه أو نحوه و أستقر عليه كان مخرجه معروفاً بخلاف غيره واستقر حاله وهو حجة يلحق بأقسام الصحيح في الاحتجاج به .

الحديث الحسن قسمان : الحديث الذي لا يخلو رجاله إسناد من مستور اعتضَّ بمتابعة من تابع الرواية عن مثله أو نحوه من وجه آخر يكون رواية من المشهورين من الصدق والعدالة لكونه قصر عنهم في الحفظ والإتقان .

الحديث الحسن لذاته هو خبر آحاد بنقال خف ضبطه متصل السند غير ملل ولا شاذ يشترك مع الصحيح في الشروط أو قربه من درجة الثقة[3] ويزيد عليه في تثبت رواته في العدالة والضبط والإتقان في النقل عن الرواة عنهم أو الاستفاضة وإن كان دونهم في القوة إلا أنه مثله في الاحتجاج به والإدراج في نوع الصحيح وسمي حسن لذاته لأنَّ حسنه ناشئ من شئ داخل فيه ذاتي له لا من شئ خارج عنه مثال الحديث الحسن حديث محمد بن عمرو عن أبو سلمه عن أبو هريرة أنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) محمد بن عمرو بن علقمة من

---

[1] السيوطي تدريب اللراوي في شرح تقريب النواوي ، 1849هأ–1911م ، حققه أصول عبدالوهاب عبداللطيف ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة، ط2 154/1 .

[2] أبو سليمان حمر محمد بن إبراهيم بن الخطاب السني – مصنف أعلام الصحيح ومعالم السنن سمع أبا سعيد الإعرابي بمكة روى عنه الحاكم.

[3] تدريب الرواي 159/1 .

المشهورين بالصدق والعبادة لكنه لم يكن من أهل الإتقان موثق لصدقه وجلالته فحديثه من هذه الجهة حسن فلما انضم إليه وجه آخر زال ذلك فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح.

الحسن لغيره : أن يكون من إسناده مستور لم يتحقق أهليته غير معلل ولا كثير الخطأ في روايته – هو الضعيف إذا تعددت طرقه وكان سبب ضعفه سوء حفظ الرواية وليس فسق الراوي ولا يكون في إسناد من يُتهم بالكذب ويرتقي من طريق آخر وأكثر على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى أو معتضد بمتابعة شاهد للفظه أو معناه .

هذا من تعريف الخطأبو في معالم السنن ولما كان وسط في بين الحسن والضعيف ففيه تعبير عن ضبطه وتعريفه.

ومن تعريف الترمذي[1]يكون من إسناده من لا يتهم بالكذب ولا يكون شاذ ويروي من غير وجه نحو ذلك .

وتعريف ابن صلاح الحديث الذي يخلو رجال إسناده من مستور لم يتحقق أهليته غير أنه ليس كثير الخطأ فيما يرويه ولا يتهم بالكذب وإضافة أن يكون رواية من المشهورين بالصدق والأمانة.

ولم يبلغ درجة رجال[2] الصحيح يقصر عنهم في الحفظ والإتقان قال ابن الجوزي[3] الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن ويصلح للعمل به ، تعريف ابن حجر[4]الحديث المتصل الإسناد رواه عدل خف ضبطه غير معلل ولا شاذ وحديث صحيح الإسناد[5]أو حسن الإسناد الصحيح .

---

[1] الباحث الحسين 54/1

[2] المصدر السابق نفسه ص 51 .

[3] ابن الجوزي : هو جمال الدين عبدالرحمن بن أبي الحسن علي القرشي الصديق صاحب المؤلفات الكثيرة في أكثر العلوم ، تدريب الراوي ص157.

[4] ابن حجر : النخبة شرح نخبة الفكر ، ابن عمرو عثمان بن عبدالرحمن المشهور بابن الصلاح دار الكتب العلمية للنشر – بيروت – لبنان – ط 1398هـ 1978م–ص 18 .

[5] المرجع السابق رنفسه ص 19 (مقدمه الصلاح في علوم الحديث / بن عمرو) .

الإسناد وما توفرت فيه شروط اتصال الإسناد وعدالة الراوي وضبطه وعدم التثبت من الشذوذ والعلة حسن صحيح أو كان للحديث إسنادين فالمعنى حسن باعتبار إسناد صحيح باعتبار إسناد آخر إذا كان له إسناد واحد معنى حسن عند قوم صحيح وعند قوم آخرين حسن[1].

ج. الحديث الضعيف :-

هو ما لم يجتمع فيه أساس الصحة والحسن وتتفاوت درجاته في الضعف حسب بعده من شرط الصحة ، لفقد صفات القبول والإتصال والعدالة والضبط بسبب ضعفه رواته .

الحديث الضعيف ما وافق غيره من الأحاديث وكان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق إذا روي الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن زال بمجيئه من وجه آخر وتعددت أو تأييد ما يرجح قبوله ارتقاء بمجموع[2]ذلك إلى درجة الحسن لغيره وكان محتجاً به .

أقسام الضعيف قد اصطلح علماء الحديث على تسميته[3]ضعيف الظاهر بأسماء حسب مكان الضعف أو عدد الرواة الذين اسقطوا في الأحاديث وهي المرسل المنقطع الشاذ والمعضل والمدلس والمرسل الخفي .

قال عبد الراذق عن الثوري عن أبو إسحاق عن زين بن يتبع عن حذيفة أن وليتموها أبوبكر فقوي أمين ضعيف منقطع بسبب ضعفه فقده الاتصال[4] في السند شريك بين سفيان الثوري وبين ابن إسحاق[5] ليس له سماع من ابن إسحاق مباشرة وإنما سمع من شريك وشريك روى عن ابن إسحاق .

---

[1] علوم الحديث ص 19 مرجع سابق .

[2] طفر احمد العثماني التهاو ونوى ، قواعد التحديث في علوم الحديث حققه عبدالفتاح أبو عزة الناشر المطبوعات الإسلامية ، حلب ط1 ، الهند – 1348هـ 1930 ط2– باكستان 1383هـ – 1964م ط3– في لبنان 1392هـ – 1972م ص 78 .

[3] تيسير مصطلح الحديث ص 68 .

[4] صبحب الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة ، دار العلم للمدربين، بيروت ط1، 1959، ص 168 .

[5] ابو ايسحاق إبراهيم بن سعد إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري روى عن أبيه والزهري روى عنه ابو داؤود الطيالسي ، ثقة حجة ، تهذيب التهذيب 105/1 .

وما وافق غيره من ما رواه الترمذي عن طريق شعبة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبوه أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أرضيتي من نفسك ومالك بنعلين ؟ قالت نعم فأجازها عاصم ضعيف لسوء حفظه وجاء الحديث من غير وجهه .

د. الحديث الموضوع :-

هو من أنواع الأحاديث الضعيفة المكذوبة في اللفظ والمعنى، هو كل خبر أو وهم باطل أو نقص منه ما يزيل الوهم[1] ما لم يوجد في أحاديث الرواة و بطون الكتب أو ما يباين المعقول ويخالف المنقول ويتعارض مع الأصول هو الموضوع أن يكون خارج عن دواوين الإسلام من الأسانيد والكتب المشهورة .

عن محمد بن سعيد الشامي روى عن حميد عن أنس مرفوعاً : أنا خاتم النبيين ولا نبي بعدي إلا أنَّ يشاء الله .

محمد بن سعيد الشامي مكذوب يحرم روايته في الأحكام والعقائد .

[1] تدريب الراوي : 205/1 .

الفصل الثاني

مفهوم التوجيه النحوي ودواعيه

المبحث الأوّل: مفهوم التوجيه

المبحث الثاني: مفهوم التوجيه عند النحاة وعلاقته بالتأويل

المبحث الثالث: دواعي توجيه الألفاظ نحوياً ومعنوياً

المبحث الرابع: توجيه الألفاظ في سياق النصوص وعلاقته بالتخريج

مفهوم التوجيه:

أولاً: مفهوم التوجيه:

تقتضي منا ضرورة البحث العلمي قبل الدخول في التعريف الاصطلاحي لقواعد التوجيه أنْ نذكر أولاً معنى التوجيه لُغوياً:

التوجيه لغة:

مصدر الفعل الثلاثي المضعّف (وجّه) يُقال : وجهت إليك توجيهاً[1] يُقال أيضاً : وجّهتِ الريح الحصى توجيهاً إذا ساقته[2] .

والوجه في الكلام السبيل الذي تقصده به فقولنا وجّه الكلام توجيهاً أي اتجه به إلى القصد الذي يريده[3] .

وشرح أيضاً في المعاجم اللُغوية بمعنى الجهة، والناحية، وصرف الكلام عن وجهه والمعنى وما ظهر لك من مسألة وغيرها[4].

يُقال : قاد فلان فلاناً فوجه أي انقاد واتبع وشئ موجه إذا جعل على جهة واحدة لا يختلف[5]. ويُقال خرج القوم فوجهوا للناس الطريق توجيهاً إذا وطئوه وسلكوه حتى استبان أثر الطريق لمن يسلكه[6] .

التوجيه اصطلاحاً :

نتناول في بياننا للمعنى الاصطلاحي للتوجيه أمرين مهمين :

الأوّل : الأصل الذي أخذ منه لفظ التوجيه وهو لفظ الوجه .

الثاني : التوجيه نفسه الذي يمثل العملية النحوية التي يقوم بها النحاة .

أ. الوجه:

---

[1] الفيروز ابادي ، القاموس المحيط ، مادة وجه .

[2] ابن منظور لسان العرب ، مادة (وجه).

[3] المصدر السابق نفسه مادة وجه .

[4] محمد حسنين صبرة – التو جيه النحوي (مواضعه،اسبابه ، نتائجه ، ط1 ، دار قريب 2008م – القاهرة ص 13 .

[5] ابن منظور – المصدر السابق مادة (وجه) .

[6] ابو القاسم جار الله الزمخشري ، اساس البلاغة ، مادة وجه .

الوجه يعني في اصطلاح النحاة : ذكر المعنى النحوي الخاص بالحالة الإعرابية الواحدة، تكون الكلمة الواحدة مرفوعة لأنهما فاعل أو مبتدأ أو غير ذلك من المعاني النحوية التي يكون عليها الرفع .

ومثلها ما يكون في حالة النصب ، والجر ، فكل حالة لها معنى نحوي واحد ، أو أكثر وهو ما يُسمّى بالوظيفة النحوية أيضاً .

فقد وجّه ابن هشام نصب (خوفاً) قال تعالى: ﴿□ □﴾ [1] على أنه مفعول لأجله، أو مفعول مطلق، أو حال[2] وقد يكون الوجه أيضاً في كلمة لا يظهر عليهما الإعراب فتحتمل حالتين مختلفتين، أو أكثر، فذلك يتناول الوجه، لا المحل الإعرابي الواحد فقط، بل أكثر من محل وما يلزم ذلك في بعض الأحيان من نوع الوظائف النحوية .

وهذه المحال هي الرفع ، النصب ، الجر ، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿□ □﴾ [3] قال السمين الحلبي: (الذين) يحتمل الرفع و النصب والجر) والظاهر الجر، وهو من ثلاثة أوجه، أظهرها: أنّه نعت للمتقين والثاني : بدل، والثالث عطف بيان.

وأما الرفع : فمن وجهتين، أحدها أنه خبر مبتدأ محذوف على معنى القطع والثاني أنه مبتدأ والنصب على القطع[4] .

فترى هنا أكثر من توجيه لكلمة (الذين) وهذا التوجيه لا يقتصر على حالة إعرأبوة واحدة كالرفع مثلاً بل شمل أيضاً على أكثر من حالة : الرفع ، النصب ، الجر .

وما في كل حالة من وظيفة توجيه تختلف عن الأخرى .

---

[1]-. سورة الروم 24 .

[2]- عبدالله الخولي ، قواعد التوجيه في النحو العربي ، جامعة القاهرة ، دار العلوم ، 1997م – ص 8

[3] – سورة البقرة – الآية 1-3

[4]. ابن هشام الانصاري ، مغني اللبيب ، تحقيق عبداللطيف الخطيب ، ط1 ، 2000 ج 6 ص 137.

والوجه بهذا المعنى يمكن أن نطلق عليه اسم (الوجه الإعرأبو) لأنه متعلق بالإعرأبو وإلا فإن الوجه قد يرد على ألْسِنة النحاة وقاصدون به أربعة أمور :-

الأوّل : يُراد به أصل الكلام فمن ذلك قول سيبويه في قولهم : وما كل من وافي مني أنا عارف . (لزم اللغة الحجازية فرفع، كأنه قال : ليس عبدالله أنا عارف فأضمو الهاء في عارف، والوجه :عارفة)[1].

الثاني: يراد به القاعدة النحوية الأقوى ، والأولى أيضاً[2] .

قال سيبويه : (سألت الخليل عن قوله : إن تأتني فتحدثني أحدثك وإن تأتني وتحدثني أحدثك فقال : هذا يجوز والجزم الوجه)[3] كذلك قول المبرد :(فإن قلت من يأتيني أته فأكرمه، كان الجزم الوجه، والرفع جائز على القطع على قولك : فأنا أكرمه) [4].

الثالث : يراد به القاعدة مطلقاً ، فمنه قول المبرد[5] : (كذلك إن ينبت واحداً من الواو على الفعل لم يجز القلب، لأن الوجه فيما اعتلت لامه فكانت واو الثبات في الواحد نحو قولك: عتا يعتو عتواً قال الله عز وجل : ُ □
□ً[6].

ومنه قوله ابن فارس : ((قد) جواب لمتوقع، وهي نقيض (ما) التي للنفي وليس من الوجه الابتداء بهما إلا أن نكون جواباً للمتوقع)[7] .

الرابع : يراد به كما في المعنى اللغوي – القصد في الكلام ، أو المذهب الذي يذهب إليه في الكلام . فمن ذلك قول ابن السرّاج : (وأعلم أن (ربَّ))تستعمل على ثلاثة وجوه :-

[1] السمين الحلبي – الدر المصون ، في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق ط 1 – 1989م دار القلم ، دمشق ، ج1 ، ص 91.

[2] سيبويه عمرو بن عثمان بن قمبر ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ط3 ،1988م مكتبة الخانجي القاهرة جا1 – ص 72 .

[3] محمود حين الجاسم القاعدة النحوية – تحليل ونقد ط1 ، 2007م ، دار الفكر دمشف ، ص 34 .

[4] المبرد ابو العباس محمدين يزيد المقتضب، تحقيق عبد الخالق غضيمة ، ط المجلي الاعلى للشؤون الاسلامية 1388ه ج 2 ، ص 20 .

[5]سيبويه ، الكتاب ، مرجع سابق ، 88/3 .

[6] سورة الفرقان الآية 21.

[7]انظر المرجع السايق ، ج ، ص 34 .

الوجه الأوّل : هو الذي قد ذكرت من دخولها على الاسم الظاهر النكرة وعملها فيه وفي صفته الجر .

الوجه الثاني : دخولها على المضمر على شريطة التفسير .

الوجه الثالث: أن تصلها فتستأنف مابعدها وتكفها عن العمل قال تعالى: ﴿ □ ﴾ [1]وهو هنا يريد بالوجه المذهب في الكلام أو القصد .

ب. التوجيه :

اتضح لنا من الحديث السابق أنّ الوجه النحوي يشمل الأحكام النحوية والصرفية المتنوعة، والتعريف السابق خاص بالتوجيه الإعرأبو ، بخلاف ما ذهب إليه الدكتور عبدالله الخولي من أنّ التوجيه خاص بالإعراب دون الأحكام النحويّة والصرفية المختلفة والحقيقة أنّ لفظ (التوجيه) يمثل العملية التي يقوم بها النحاة لبيان حالة الإعراب ، أو الحكم النحوي، أو الحكم الصرفي .

على أنّ ما يحتاج إلى مناقشة هو حدود هذا العملية النحوية إذ يري بعض الباحثين أنّها تشمل بيان هذه الأمور وما اشتملت عليه من تعليل وتفسير يقول الدكتور الخولي في كتابة (قواعد التوجيه في النحوِ العربي) : (التوجيه هو ذكر الحالات والمواضع الإعرأبوة) وبيان أوجه كل منهما وما يؤثر فيها وما يلزم ذلك من تقرير، أو تعليل ، أو تفسير أو استدلال ، أو احتجاج سواء صيغ ذلك في قواعد تضبطه وتنظر له ، أم لم يصغ)[2] .

وربما أنّ مفهوم التوجيه النحوي بهذا المعنى صار مرادفاً لمفهوم الاجتهاد النحوي وليس ثمة دليل من نص منقول عن النحاة ، أو حجة معقولة من الفهم تساعدنا على توسيع دائرة التوجيه إلى هذه الدرجة .

---

[1]– سورة الفرقان ، الآية (21) .

[2]– ابن فارس الصاحبي في فقه اللغة نخفيف عمر الطباع ، ط 1 ، 1993م مكتبة المعارف ، بيرلاوت ، ص 161 .

وبناءً على ذلك أنّ الأولى بنا هو الاقتصاد على ما يؤيد اللفظ معجمياً بسبب أنّ مادة الكلمة هي (و–ج–هـ) وصرفياً بسبب أن الوزن المضعّف (تفعيل) وهو ما يمثل في نظر البحث في كونه مجرد النسبة إلى الوجه ، أو اعتقاد الوجه فوزن (فعّل تفعيلاً) يدل صرفياً على النسبة والاعتقاد اللذين هما أقرب الدلالة إلى مضمون عملية التوجيه .

أما ما يذكر مع التوجيه من تفسير ، وتعليل ، فإنهم لا ينصون على كونه نصاً في التوجيه.

على كل حال فإنّ ذكر هذه الحالات الإعرأبوة أو الأحكام النحوية والصرفية بما فيها الإعرأبوة إلي ما يُسمّى (الوجه) أيضاً وما يصحب ذلك من تقليل وتفسير لبيان صحته ، أو إبطاله، أو تضعيفه فهذا يُسمّى توجيهاً للوجه النحوي أيضاً مع ما يصاحبها .

ففي قوله تعالى :" □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ "[1] يعلل السمين الحلبي عمل (لا) في (ريب) وهو البناء على الفتح فيذكر عمل (لا) عموماً ، وسبب بنائهما ويذكر توجيه النحاة لها قائلا : و (لا) نافية للجنس محمولة في العمل على نقيضتها (أنّ) واسمها معرب ومبني فيبنى إذا كان مفرداً نكرة على ما كان ينصب به ، سبب بنائه تضمنه معنى الحرف وهو (من) الاستقرائية ، وقيل بنى لتركبه معها تركيب (خمسة عشر) .

وزعم الزجاجي أنّ حركة (لا رجلَ) ونحوه حركة إعراب ، وإنما حذف التنوين تخفيفاً (...)[2].

فالملاحظ هنا عدة أمور :

الأوّل: كون (رَيْبَ) اسم (لا) النافية للجنس .

الثاني: عمل (لا) النافية للجنس ، وهو حملها على نقيضتها (إن) وهذا قياس.

الثالث: كون اسم (لا) النافية للجنس مبنياً أو منصوباً .

الرابع: تعليل بناء اسم (لا) لتضمنه معنى الحرف .

---

[1]– سورة البقرة الآية (2) .

[2]– السمين الحلبي الدرر المصون ، مرجع سابق ، ج1 ص 82،–83 .

الخامس: استدلاله بالسماع على بناء اسم (لا) لتضمنه معنى الحرف .

فنلاحظ أنّ الحلبي لم يكتف بذكر الوجه الإعرأبو لكلمة (ريب) بل قام بتعليل هذا الوجه والاستدلال على ما يراه والرد على من يرى خلاف ذلك وهذا ما يمكن تسميته بالتوجيه الإعرأبو في النحو العربي ، وليس التوجيه النحوي لذا قال الدكتور محمد حسنين صبره: يمكن أن نقول أنّ معنى توجيه نحوي هو تحديد دليل أو تحديد سبب أو تحديد مخرج لأيّ مسألة نحوية)[1] .

ومن ذلك أيضاً ما ذكره المرادي في قوله تعالى: ﴿□□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □□ □ □ □ □﴾[2] . وقوله عز وجل: ﴿□ □□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ □﴾[3].

قال الشاعر:

أريدُ لأنسى ذكرها فكأنها تمثل لي ليلى بكل سبيل

قال: (من النحاة من ذهب إلى أنّ اللام في (ليبين، ونسلم ، ولأنسى) (لام) كي .

ولهم في توجيه ذلك قولان :

أحدهما : أن المفعول محذوف واللام للتعليل ، والمعنى يريد الله ذلك ليبين،وأمرنا بما أمرنا به لنسلم وأريد السلوى لأنسى ذكرها .

والثاني ما حُكِي عن سيبويه وأصحابه : (إنّ الفعل مقدّر بالمصدر أي إرادة الله ليبين وأمرنا لنسلم فينعقد من ذلك مبتدأ أو خبر)[4] .

---

[1]– محمد حسنين جبرة ، تعدد التوجيه ، مصدر سابق ص 22 .

[2]-سورة النساء الآية 26

[3]- سورة الانعام الآية 71 .

[4]– الحسن بن القاسم المدادي ، الجني الداني في حروب المعاني ، تحقيق فخر الدين قيادة ، ومحمد نديم فاضل ، ط1 ، 1992م ، دار الكتب بيروت ، ص 55 .

فالملاحظ أنهم ذهبوا إلى حكم إعرأبو وهو أن اللام لام كي ثم قاموا بتفسير هذا الحكم في النصوص الواردة لذلك قال الماردي : (ولهم في توجيه ذلك قولان) أي تفسيران لذلك الحكم لأنه لا يتسق مع هذه النصوص فوجب تفسيرها ما ذهبوا إليه .

وتعريف الدكتور الخولي السابق يقتصر فقط على الإعراب كما في تعريفه للوجه، فالمعروف أنّ الوجه النحوي يشمل الإعراب وغير الإعراب لذا فكل تفسير أو تعليل أو الاستدلال أو احتجاج لهذا الوجه النحوي أو الصرفي يُسَمّى (توجيه نحوي) .

وقدّم الدكتور تمام حسان تعريفاً للتوجيه أَحْرَف من تعريف الخولي فقد عرّف التوجيه بأنه (تحديد وجه ما للحكم)[1] .

فالحكم هو الركن الرابع من أركان القياس فهو بذلك لا يختص بالإعراب فقط بل يشمل الحكم والحكم يشمل الإعراب وغير الإعراب .

ففي المثال الذي أوردناه عن السمين الحلبي نرى أنّ علل أولاً نصب (ريب) على أنه اسم (لا) مبنى فهذا حكم إعرأبو ، ثم علّل سبب عمل (لا) النافية للجنس وهو حملاً على (إنْ) فهذه على قياسية أي انه علل الحكم الذي هو الركن الرابع من أركان القياس .

كذلك نراه استدلّ بالسماع على بناء اسم (لا) النافية للجنس على أنّ المفرد منه مبني وهذا استدلال للحكم ، واعترض كذلك على السماع الذي استدلّ به الزجاج لإثبات حكم إعرأبو مغاير للذي ذكر .

فالتوجيه النحوي بذلك هو ذكر الحكم النحوي – سواء أكان الركن الرابع من أركان القياس أم كان حكماً إعرأبواً أو حكماً عاماً وما يتعلق بهذا الحكم ويؤثر فيه من أوجه و ما يلزم ذلك من تقدير وتفسير أو تعليل أو استدلال أو احتجاج .

وقد قسم الدكتور تمام حسان التوجيه إلى توجيهين بحسب دوره : توجيه استدلالي، وتوجيه تأويلي[2] .

---

[1] -تمام حسان ، الاصول ، 2009م ، عالم الكتب ، القاهرة ص 206 .

[2] – تمام حسان ، الاصول ، ص 206 .

والتوجيه الاستدلالي يكون أما على مسموع أو على قياس فمن المسموع قولهم : (الصيف ضَيّعت اللبن) فلا تعبير في كسر (تاء) ضيّعت ، و إن كان المخاطب مذكوراً ، وذلك لأن الأمثال لا تتغير ، فهذا التوجيه أدّى إلى قبول هذا المثل فأُستُدِلّ به على استعمال هذا النص المسموع كما هو دون تغيير والتوجيه الاستدلالي في القياس نحو كأن يوجه إعراب الفعل المضارع حملاً على الاسم لما بينهما من متشابه من نواحي مختلفة[1] .

أما التوجيه التأويلي فهو حينما يقوم النحوي بإرجاع النص إلى ما يمكن أن يكون هو الأصل المفهوم له ، نحو تأويل ابن هاشم لنصب (خوفاً) في قوله تعإلى : ﴿□ □ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □﴾[2].

على أنه مفعول مطلق : أو لأجله ، أو حال ثم قام بتوجيه كل وجه إعرأبو محاولاً رده إلى أصله فقدّر للمفعول المطلق فعلاً (فتخافون خوفاً) .

وقام بتوجيه النصب على الحالية بتأوليه بمشتق (خائفين) لكي يَسْلَم له وجه الحالية ثم أوّل المفعول لأجله على أنه مبيناً بسبب أي (لأجل الخوف)[3] أما حينما يبدو النص غير مقبول للوجه المختار فإن النحوي يقوم بتوجيهه بالتأويل وذلك لإيجاد تخريج لهذا النص وهذا ما يُسَمّى بالتخريج[4] .

فمن ذلك قولهم في قول الشاعر النابغة الذبياني :

كِليني لِهَمٍ يا أُميمةَ ناصبٍ وليلٍ أقاسيه بطئِ الكواكبِ[5]

حينما نُصبِت (أُميمةَ) وحقها البناء على الضم لأنها مفرد علم قام النحاة بتخريج النصب في هذا البيت فمنهم من خرّج (النصب) على الترخيم (والتاء هي التاء المبدلة من تاء

[1] – تمام حسان نفسه ، ص 208 .
[2] -سورة الرعد الآية 12 .
[3] – ابن هشام مغني اللبيب ، مرجع سابق ، ج 6 ، ص 137 .
[4] -تمام حسان ، السابق ، ص 207.
[5] -البيت للنابغة الزباني زيادين معاوية بن ضباب المري في دويانه – ص 4 .

التأنيث التي تلحق في الوقف، أثبتها في الوصل، إجراءً له مجرى الوقف وألزمها الفتح إتباعاً لحركة آخر المرخّم المنتظر)[1] .

ومنهم من ذهب إلى أنّها زيدت لبيان أنّها حُذِفت للترخيم ثم حُركت بالفتح إتباعاً لحركة ما قبلها وهناك غيرها من التخريجات[2] .

فهذا هو ما يُسمّى بـــ (التوجيه التأويلي) ويُسمّى تخريجاً أيضاً[3] .

[1] -السيوطي عبدالرحمن بن كمال الدين ابي بكر بن محمد بن سابق الخضيري همم الهوامع في شرح جمع الجوامع لتحقيق احمد شمس الدين ، ط1 ، 1998م ، دار الكتب العلمية ، ج2 ، ص 19 .

[2] -نفسه ، ج2، ص 96 .

[3] تمام حسان ، الاصول ، ص 207 .

مفهوم التوجيه عند النحاة وعلاقته بالتأويل

التوجيه النحوي :

التوجيه من مصطلحات علوم العربية ورد لفظه بدلالته الاصطلاحية في أكثر من مبحث من مباحث العربية فهو مصطلح بلاغي ، عرّفه السكاكي بقوله: (هو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين)[1] .

وهو من مصطلحات العرض والقافية وعرفوه بأنه : (اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروي المقيّد)[2] . أما في نطاق النحو العربي فيراد به (بيان أنّ رواية البيت أو القراءة القرآنية لها وجه في العربية وموافقة لضوابط النحو ، فيقولون مثلا وتوجيه الرواية أو البيت كذا وكذا)[3] .

ومعنى ذلك أنّ النحوي قد تُعْرض عليه قراءة قرآنية أو شاهد شعري يرى فيه أكثر من وجه إعرابو كأن يرد بالرفع وبالنصب ، أو بأكثر من صورة فيعمل على إيجاد حالة تتطابق مع قاعدة نحوية معروفة لتجعل النص وجهاً مقبولاً في العربية ، جائزاً عند دارسيها، وذلك لحل إشكال ما، قد يكون في ظاهرة تعارض بين النص والقاعدة النحوية.

وقد أورد الإمام الشوكاني في تفسيره كلاما يدل على استخدامه للفظ التوجيه صراحة ، وذلك في مواضيع كثيرة ، منها :

قال الإمام الشوكاني : قوله : (كهيعص) قرأ أبو جعفر هذه الحروف مقطعة ووصلها الباقون، وأمال أبو عمرو الهاء وفتح الياء عكس ذلك ابن عامر وحمزة وأمالهما جميعاً الكسائي وأبوبكر وخلف ، وقرأها بين اللفظين أهل المدنية وفتحهما الباقون . وعن خارجة أنّ الحسن كان يضم كاف ، وحكى عن غيره أنه كان يضم (ها) .

---

[1]– يوسف بن ابي السكاكي الخوارزمي الحنفي، مفتاح في العلوم ، ضبط وتعليق تغييم زرزور دار الكتب العلمية – بيروت ، ط 2، 1987م – ص 427 .

[2] -ابن منظور – لسان العرب – مادة (وجه) 559/13 .

[3]محمد ابراهيم عبادة ، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ط، دار المعارف ، القاهرة ، ص : 299 .

وقال أبو حاتم : لا يجوز ضم الكاف ولا الهاء ولا الياء قال النحاس : قراءة أهل المدينة من أحسن ما في هذا ، والإمالة جائزة في (ها) وفي (يا) وقد اعترض على قراءة الحسن جماعة، وقيّل في تأويلها أنه كان يهتم بالرفع فقط . وأظهر (الدال) من هجاء (صاد) نافع وأبو جعفر وابن كثير وعاصم ويعقوب ، وهو اختيار أبو عبيد وأدغمها الباقون .

وقد قيل في توجيه هذه القراءات أنّ التفخيم هو الأصل ، والإمالة فرع عنه ، فمن قرأ بتفخيم الهاء والياء. فقد عمل بالأصل ومن أمالها فقد عمل بالفرع ومن أمال أحدهما وفخّم الآخر فقد عمل بالأمرين[1].

وقال أيضاً: (وان الله ربي وربكم فاعبدوه) قرأ أهل المدينة وابن كثير وأبو عمرو : بفتح (أنَّ) وقرأ ابن عامر وأهل الكوفة : بكسرها وهو من تمام كلام عيسى وقد أُبى : (إن الله) بغير واوٍ ، قال الخليل وسيبويه في توجيه قراءة النصب بأنّ المعنى : ولأن الله ربي وربكم[2].

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ □ □ □ □ ﴾[3] بعد أن ذكر أوجه القراءة والاعتراضات والردود قال : (فهذه أقوال تتضمن توجيه هذه القراءة توجيهاً نصح به وتتخرج به عن الخطأ)[4].

وقال الإمام الشوكاني بعد ذكر أوجه القراءة لقوله تعالى: ﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾[5] قال ومن غرائب التدقيقات النحوية ، وعجائب التوجيهات الإعرابوة أنّ الأعلم الشنتمري الاشبيلي قال : أنه مرتفع على الإهمال . قال ابن عطية : ذهب إلى رفعه بغير شئ)[6] يقصد قوله : (إبراهيم) .

واستعمال التوجيه في كتب التفاسير كثيره ، عند كثير من العلماء، وأطلق عليه بعض العلماء علم الاحتجاج وعلم علل القراءات .

---

[1]- فتح القدير 378/3 .

[2]- فتح القدير 3/ 394 .

[3] سورة طه الآية : 63 .

[4] فتح القدير 441/3.

[5]- سورة الأنبياء الآية 60 .

[6] فتح القدير 488/3 .

التأويل والأحكام النحوية:

أخذ المفسرات بناصية التأويل في معرض تفسيرهم لكتاب الله والوقوف على خبايا النص ومكوناته إذ لا يكتفي المفسر بالوقوف عند ظاهر اللفظ فتحدث رغبة في نفسه تحثه على مزيد من البحث وراء المعنى المخفي فيعمد إلى تقليب العقل في محيط اللفظ لعله يهتدي إلى معنى يراه الأنسب بناء على توجيه الأدلة والقرائن[1] .

وقد حققت اللغة والتأويل مقصداً شرعياً هاما بدحض شكوك الملحدين الذين نظروا إلى بعض الآيات وخلصوا إلى أنّ بينهما تناقضاً وهي :

1. قال تعالى: ﴿□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □﴾[2] .

2. قال تعالى: ﴿□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □﴾[3] .

3. **قال تعالى:** ﴿□ □ □ □ □ □ □ □ □ □﴾[4] .

4. قال تعالى: ﴿□ □ □ □ □ □ □﴾[5] .

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □﴾[6] .

والذي نظر إليه هؤلاء الملحدون أنّ الناس يوم القيامة لا يتكلمون ثم يجدون في آيات أخرى يصف الله فيها جدالهم واعتذارهم .

عرّض الزمخشري لهذه الآيات ، وفرّق بين المعنى في قوله تعالى : يوم يأتي لا تكلم نفسي إلا بإذنه) نفس إلا بإذنه يقصد بها كل الناس[7]. وهم الكفار فإذا نظرنا إلى الفرق بين

---

[1] دليلة منزور الاحكام التوجيه بين النحاء وعلماء الدلالة 2000 ص 185 .

[2] سورة هود الآية 105 .

[3] النحل الآية : 111

[4] الرحمن الآية 39 .

[5] الصافات الآية : 24 .

[6] سورة المرسلات الايات 35- 36 .

[7] الكشاف ج : ص 293

بين المعنيين مسترشدين بالسياق ونوع الخطاب وجهته ، أدركنا أن الخطاب متعدد بتعدد المخاطبين، واختلاف المواقف والمقامات .

وأما الفئة التي لم تسأل لأنهم يعرفون المجرمين هي سواد الوجوه وزرقة العيون فإن قلت هذا خلاف قوله تعإلى:ۥ □ □ □ □ ّ[1] وقوله:ۥ□□ □ □ □ ّ[2] قلت: ذلك يوم طويل وفيه مواطن فيسألون في موطن ولا يسألون في آخر .

قال قتادة: قد كانت مسألة ثم ختم على أفواه القوم وتكلمت أيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون وقيل لا يسأل عن ذنبه ليعلم من جهته ولكن ليسأل سؤال توبيخ[3] .

وقد تبين أن الآيات تختلف في معانيها باختلاف التراكيب ، والسياقات وجة الخطاب .

1. اختلاف الزمن يوم يأت – المقصود الله – لفظ اليوم يدل على الزمن المستقبل .

هذا يوم – يوم العذاب تعيين المشار إليه زمن الحاضر

يوم تأتي تحضر النفوس للحساب ويحدث بينها جدال وزمنه المستقبل

2. اختلاف السياق ـــــــــ مرهون كل الناس هود 105

ينوع المخاطب الكافرون المرسلات 35-36

انتقال السياق من الخبر إلى الإنشاء في الخطاب الموجه : بصيغة الأمر وقوفهم إنهم مسؤلون .

فالتأويل تحقق باللفظ والمعنى .

يرى الباحث أنّ تقدم الظرف في أكثر من آية كان من أجل التركيز على ملابسات الحساب ووضع الحدث في المقام الذي يناسب فاعلية .

التأويل في النحو:

[1] سورة الحجر الآية 92 .

[2] سورة الصافات الآية 24 .

[3]. المصدر نفسه ج 4 ، ص 48 .

إذا عرفنا حقيقة التأويل في الاصطلاح أنه صرف الكلام عن ظاهرة إلى معنى يحتمله تبيّن لنا أنّ الأحكام النحوية تنقسم إلى قسمين قسم ظاهر وقسم مؤول أي أنهما أحكام أصلية وأحكام فرعية نتجت عن حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه احتماله بدليل يعضده[1].

ومن ثم كان التأويل وسيلة منهجية في التوسع في الأحكام وتعدد المعنى إذ أنه طريق للوصول إلى المعنى الخفي وإظهاره ثم وضعه بإزاء المعاني الظاهرة فنلحظ أنّ هذه المعاني احتملها اللفظ الأصلي ودلّ عليها بطريق من طرق الدلالة إما بالمنطوق أو المفهوم.

تخضع التراكيب العربية لتغيرات كثيرة بحسب نيّة المتكلم والمقام وظروف السامع فتمتد أو تتقلص في بنيتها التي ترفع بذهن المتلقي إلى تأويل المعنى والبحث عن احتمالاته من خلال التقليب في عناصر التركيب الظاهرة واستدعاء العناصر الغائبة من البنية العميقة عن طريق الحذف الذي يستدعي تأويل البنية للحصول على المعنى الخفي[2].

[1]-الالمري ، الاحكام في اصول الاحكام ج 3 ، ص 50 .

[2]-المرجع السابق نفسه ج3 ص 51 .

دواعي توجيه الألفاظ وتأويلها معنوياً

المشترك اللفظي الذي (حدده أهل الأصول هو اللفظ الواحد الذي على معنيين مختلفين فأكثر ، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة)[1].

ومعلوم أن التمييز بين المعاني المشتركة في اللفظ الواحد يكون من خلال السياق الذي يرد في اللفظ فمن الأسماء التي وقعت مشتركة (الصدى) فإنه ما يعارض الصوت وهو بدن الميت وهو طائر يخرج فيما يدّعون من رأس القتيل إذا لم يأخذ بثأره[2] .

وقد وقعت الأفعال مشتركة أيضاً وذلك نحو (وجدت في الحزن ، ووجدت في الغضب ووجدت في الغنى ، ووجدت في الضالة ، ووجدت بمعنى علمت، ونحو ذلك .....)[3].

وجاء من الحروف ما يصلح من المعاني لأكثر من الواحد ، نحو (من) فإنها تكون تبعيضاً وابتداء و (لا) تكون نفياً ونهياً وتوكيداً ، و(إن) فإنها تكون نفياً وشرطاً وتوكيداً ، ويبين ابن جني أنّ اللبس الحاصل نتيجة اشتراك الألفاظ في الدلالة على أكثر من معنى (يسقطه تأمله)[4] وذلك بالنظر إلى القرائن المختلفة التي ترد في السياق اللغوي الذي ورد فيه اللفظ المشترك ومن ثمة يحدد المعنى الذي يقصده المتكلم من اللفظ .

توجيه معاني ما يختل التضارب أو الزيادة من الكلام :

أكّد ابن جني أهمية مراعاة السياق في توجيه الكلام الذي يمكن أن يُلاحظ فيه شئ من التضارب ، كتذكير المؤنث ، أو تأنيث المذكر فينبغي أن يحمل على المعنى وذلك نحو: قوله تعالى:ٌ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ًّ[5] أي هذا الشخص

---

[1]– جلال الدين السيوطي ، ازهر في علوم اللغة وانواعها ج1 ص 396 .

[2] -ابن جني ، الخصائص ج 3 ص 110 .

[3] -المصدر السابق نفسه ج 3 ص 111 . س

[4]– ابن جني نفسه ج3 ص 110

[5]– سورة الانعام الآية 78 .

، أو هذا المرئي أو نحوه وكذلك قوله تعإلى: ُ ﴿ ﴾[1]لأنّ الموعظة والوعظ واحد ، وقالوا في قوله سبحانه وتعإلى:ُ ﴿ ﴾[2] أنه أراد بالرحمة هنا المطر[3] .

ومن تأنيث المذكر ما حكاه الأصمعي عن أبو عمرو (أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول فلان لغوب جاءته كتأبو فاحتقرها ، فقلت له : أتقول جاءته كتأبو ، فقال : نعم أليس بصحيفة قلت : فما اللغوب ؟ قال : الأحمق[4] .

ومما ورد في هذا الباب من الشعر قول النابغة :

إذا تغنّى الحمامُ الوُرقُ هيّجني وإنْ تغرّبتُ عنها أُمِ عَمّارِ

لأنه لم قال هيجني ،دلّ على :ذكّرني فنصبها به

فكأنه قال : ذكّرني أم عمار وليس هذا إلا حملاً على المعنى انطلاقاً في القرائن السياقية المختلفة.

ويبين ابن جني –مرة أخرى أهمية مراعاة كل لقطة وردت في سياق الكلام لتحديد المعاني تحديدا دقيقاً ، فقد يبدوا ورود اللفظة في الكلام من قبيل الزيادة ، ولكن المتأمل في المعنى العام يدرك دورها الوظيفي في تخصيص المعنى وتحديده فإذا تأملت قوله تعإلى: ُ ﴿ ﴾[5] فيكون قوله تعإلى ُ ﴿ ﴾على هذا مفيداً، أي ليس الغرض تشبيه بالطائر ذي الجناحين بل هو الطائر بجناحية البتة[6] .

ومثله أيضاً قوله تعإلى:ُ ﴿ ﴾[7] فعلى هذا لو قيل: فخرّ عليه السقف ولم يقل من من فوقهم لجاز أن يظن به أنه كقولك : قد خربت عليهم دراهم وقد أهلكت عليهم

---

[1]– سورة البقرة الآية 275 .

[2] سورة الاعراف الآية 56 .

[3]– الخصائص ج2 ص 412 .

[4]– المصدر نفسه ج 2 ص 416 .

[5]– سورة الانعام الآية : 38 .

[6] -ابن جني الخصائص ، ص 270 .

[7] سورة النحل الآية : 26 .

مواشيهم وغلاتهم ، وقد تلفت عليهم تجارتهم فإذا قال : (من فوقهم) زال ذلك المعنى المحتمل ، وصار معناه أنه سقط وهم من تحته فهذا معنى غير الأوّل[1] .

نماذج من توجيه بعض الأساليب :

1. توجيه الاستثناء في قوله تعالى: ﴿□□□□□□□□□□□ □□□□□□ □ □□□﴾[2].

وهذا من المواطن التي لم تكن آراء المفسرين متفقه فيه ، وكان الخلاف منصباً في نوع الاستثناء المذكور أمتصل هو أم منقطع ؟ ويبدو هنا سيذكر من آراء أنّ اتجاه المفسرين صوب الاستثناء المنقطع في هذه الآية لاختلافهم في تحديد المستثنى منه لتعدد المذكور في الآية قبل المستثنى ، وهو ما يذكي من المحرمات المذكورة ، أيرجع الكلام إلى جميع ما تقدّم من المحرمات ؟ أم إلى أقرب مذكور منها ؟ مما يقبل الزكاة ؟ إلى معنى التحريم لا المحرّم ؟ وهذه الاحتمالات هي مصدر تعدد الآراء في بيان نوع الاستثناء المذكور في الآية وقد يبسط بعض المفسرون القول في عرض هذه الآراء وبثوا ما تكون لديهم من رؤى في هذه المسألة ، فعرضوا ما يعتقدونه من تلك الآراء وناقشوا ما أبدى من آراء أخرى[3] .

2. توجيه الخبر في قوله تعالى: ﴿□□□□□□﴾[4] .

فيبدوا أنّ ابن عربي يعترض على فكرة أنْ يحل الخبر محل الأمر أو غيره من أساليب الإنشاء الطلبي فأبدى اعتراضي على أن يكون الخبر في هذه الآية معبراً عن معنى النهى قائلاً: (إذا قلنا أنه وارد في الآدميين وهو الصحيح أنّ معناه لا يمسه أحد منهم بشرع فإن وجد المس فعلى خلاف حكم الشرع ، وهذه الحقيقة هي التي فاتت العلماء فقالوا إنّ الخبر

---

[1] -ابن جني ، الخصائص ج2 ، ص 271 .

[2] -سورة المائدة الآية 3 .

[3] – حيدر التميمي ، التوجيه النحوي في كتب احكام القرآن – دار الكتب العلمية – يروت لبنان ط1 ، 2008م – 1429هـ ، ص165 .

[4] -سورة الواقعة الآية 79 .

قد يكون بمعنى النهى، وما وجد ذلك قط، ولا يصح أن يوجد فإنهما يختلفان حقيقة ويتضادان وصفاً)[1].

وقد ذكر الزركشي هذه الآية وعدّها شاهداً على المواضع التي يرد فيها الخبر مُعبراً عن معنى النهي، فقال: ومنها النهي كقوله الثاني: ُ □ □ □ □ □ □ ّ[2]

وهذا الموضع يسبق الموضع السابق الذي ذكر فيه الحديث عن مجئ الخبر ليعبر عن الأمر ولا فرق بينهما .

ومنه توجيه التقديم والتأخير وتوجيه الحذف[3] .

[1]– مصدر السابق نفسه .

[2]– سورة الواقعة الآية 79 .

[3]– بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم – دار المعرفة – بيروت – 1391 – 1972م.

توجيه الألفاظ في سياق النصوص وعلاقته بالتخريج:

التوجيه هو بيان أنّ رواية البيت أو القراءة لها وجه في العربية وموافقة لقواعد النحو.

كما عُرِّف في علم البديع: بأنّه إيراد الكلام محتملاً لوجيهن مختلفين ويكون أحدهما مدحاً والآخر ذماً نحو قوله تعالى: ﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾[1] فيفهم منها الذم الذي أراده اليهود ، والمدح الذي أراده المسلمون حين رغبوا في أن يرعاهم الرسول صلى الله عليه وسلم . وفي قول الشاعر : لاعور يسمى عمرا: **خاط لي عمرٌ قبا ليت عيناه سواء**[2] . في حين عرفه محمد حسين بأنه : تحديد دليل أو تحديد سبب أو مخرج لأي مسألة نحوية[3] .

ومن خلال التعريفين تبين أنّ فيهما قصوراً أو إبهاماً ولعلّ الجمع بينهما يجبر ذلك، فيكون المصطلح الذي يرتضيه البحث أنّ التوجه هو تحديدُ وجهٍ ما للحكم النحوي على الشاهد ذي الوجوه المتعددة عن طريق التخريج أو التأويل أو تحديد الدليل أو العلة.

وإذا كان تحديد مصطلح التوجيه قد جاء متنوعاً فإنّ ذلك قد انعكس على استخدام النحويين له للمصطلحات التي ترادفه أو تشابه ، كالتخريج والتأويل والجهة والسبيل والقياس والعلة والحجة ولعل أكثرها شيوعاً مصطلحا التأويل والتخريج[4] .

التوجيه والتخريج: التخريج مصدر خرّج بالتضعيف ، وهو ترك البعض ومخالفته بعض الشيء بعضه، يُقال خرّج الغلام لوجه تخريجاً إذا كتبه فترك فيه مواضع لم يكتبها، وخرج فلان عمله إذا جعله ضروباً يخالف بعضه بعضا[5] . وهذه معان قريبة من معنى

---

[1]– سورة البقرة الآية : 104 .

[2] -اميل بديع ، 2006م ، ص 696 موسوعة علوم اللغة العربية دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .

[3] -محمد حسين جبرة ، 2006م ص 22 ، تعدد التوجيه – مواضعه – اسبابه نتائجه ، دار غريب القاهرة ، ط1 .

[4]-المرجع السابق نفسه .

[5] -ابن منظور – لسان العرب – ص 55/4 تحقيق امين محمد عبدالوهاب ومحمد العبيدي – دار احياء بيروت لبنان ط3 ، 1419هـ .

التوجيه فكون الشيء ضروريا مختلفة شبيه بإيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين وبذلك يكون المعنى اللغوي قد نُقِل إلى الاصطلاح .

لقد استخدم بعض النحويين هذا المصطلح لدلالته على معنى التوجيه ، وقد سلك أبو حيان هذا المسلك وإن كان استخدامه لمصطلح التوجيه أكثر .

والتخريج نوع من أنواع التأويل ، لأنه يرد إلى استخدام أصل القاعدة بل وإلى أصل الوضع.

قواعد التوجيه والتخريج :

لم يكن العلماء والباحثون في القديم لحاجة إلى معرفة القواعد والأصول ، لأنّ اطلاعهم على مصادر السنة كان اطلاعاً واسعاً وصلتهم بمصادر الحديث الأصلية كانت وثيقة فكانوا عندما يحتاجون للاستشهاد بحديث ما سرعان ما يتذكرون موضعه في كتب السنة، بل في أي جزء من تلك الكتب ، لذلك يسهل عليهم الاستفادة منها ، والمراجعة فيها لاستخراج الحديث والوصول إلى موضعه بسهولة ويسر وبقي الحال على ذلك عدة قرون إلى أن ضاق اطلاع كثير من العلماء والباحثين على كتب السنة ومصادرها الأصلية ، فصعب عليهم حينئذٍ معرفة مواضع الأحاديث التي اُستشهِد بها المصنفون في العلوم الشرعية كالفقه والتفسير فنهض بعض العلماء وشمّروا ساعد الجد فخرّجوا أحاديث بعض الكتب المصنفة في غير الحديث ، وعزو تلك الأحاديث إلى مصادرها من كتب الأصول[1].

وقد أفاد أهل اللغة من منهج أهل الحديث في نقل اللغة ورواتبها ولهذا استعاروا بعض مصطلحات أهل الحديث كالتخريج وقد برز التخريج في علم النحو وتمثل في أوجه عديدة بيانها ما يلي : التقدير ويشمل الفروع الآتية[2] :

أ. تقدير الزيادة نحو: ما زيد قائم .

---

[1]- محمود الطلحان ،1983م ، ص 16 ، اصول التخريج ودراسة الانسانية ، مكتبة الرشد الرياض ، ط 5 .

[2]– تمام حسان مرجع سابق ، ص 216 .

ب. تقدير الحذف نحو بخير ، في جواب كيف حالك .

ج. تقدير الفصل نحو : ويكون بالأجنبي نحو علمت – ايّدك الله – ما كان من أمرك وقد يكون بغيره نحوه (حيّاك الله) .

د. تقدير الإضمار والضمير قد يكون تقدير للعامل كما في نحوه ، جئت لأخذ الكتاب (والنصب بأن مضمرة) كما يكون تقديراً للضمير المستتد نحوه زيد قائم ، كما يكون مفسراً نحو : نعم قوماً معشراً .

هـــ. تقدير التقديم والتأخير ، إيّاك نعبد ويكون التقدير نيابة ، والنيابة لها صورة متعددة منها:

1. نيابة الحرف عن الحرف ومن هنا كان تعدد معاني الحروف وكان الأمر بدأ بالتضمن وانتهي بالنيابة .
2. نيابة العوض عن المعوض نحوه: اللهم .
3. نيابة المصدر عن الفعل نحو : ضرباً زيد .
4. نيابة الحال عن الخبر نحو: ضربي العبد مسيئاً .
5. نيابة الفاعل عن الخبر نحو: زيد .
6. نيابة المفعول عن الفاعل نحو : ضُرِب زيدُ فالزيادة والحذف والإضمار والتقديم والتأخير والنيابة هذه هي بعض أوجه التخريج في النحو[1] .

أضرب من توجيهات النحاة في التخريج:

للنحاة أضرب من التوجيهات تدخل في التخريج منها :

أصل الوضع:

إنّ أصل الوضع تجريد قام به النحاة ليصلوا به إلى الاقتصاد العلمي تجنبا للخوض في أوابد المفردات وتلك الغاية التي ترمى إلى أصل القاعدة وأن أصل وضع الحرف بُنِي على فكرة تذوق الحرف كما حددها النحاة وقد كان هذا التذوق يتم بإسكان

[1] -تمام حسان ، مرجع سابق ، ص 216 .

الحرف بعد الهمزة مكسورة المخرج والصفات التي تأتي مع هذا التذوق هي عناصر أصل الوضع بالنسبة لهذا الحرف.

ولكن هناك ذوقاً وعرفاً لغوياً عن العرب أصحاب السليقة جعلهم يكرهون توالي الأمثال وتوالي الأضاد ويألفون توالي الأشتات ، فإذا توإلى المثلان أو المتقاربان من هذه الأصول كره العرب تواليها ومن ثم عدلوا عن الأصل احدها ومالوا به إلى مخرج الآخر أو بعض صفاته قالوا بالنطق إلى الإدغام أو الإخفاء أو الإقلاب ..... الخ ويكون هنا التخريج حيث تكون هنالك مخالفة للقاعدة الأساسية ولكن الخط العربي لم يعترف بظاهرة العدول عن الأصل فخصص لكل أصل رمز هجائي وتقاضى عن الفروع التي جاء بها العدول وجعل ذلك من قبيل الاقتصاد[1] .

ومعنى هذا الاقتصاد في جهد المتكلم أدّى إلى العدول ولكن الاقتصاد في جهد الكاتب أدّى إلى الاستصحاب . وقد كان على الكاتب أن يُراعي الفرق بين الأصول ويتجاهل الفروق بين الفروع فكان عليه أن يُراعي الفرق بين النون في (نام) والقاف في (قام) والصاد في (صام) والسين في (سام) ولكنه كان عليه أيضاً أن يتجاهل الروع بين فروع النون التي تبدوا في كلمات مثل : نام – ينبغي – ينسى – ينشئ – ينجح – حيث نرى هذه النونات نوناً واحدة فإذا كان عمل المتعلم عدولا عن الأصل فإن عمل الكاتب رد ما عدل به المتكلم إلى الأصل ليأوّل به إلى الاستصحاب والعدول عن أصل وضع الكلمة أما أن يكون عدولاً مطردا فذلك ما سمّاه النحاة شاذاً أي خرج عن القاعدة ، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه ومن أمثلة ذلك قول الراجز : الحمد لله العلي الاجلل (أي الأجلّ) .

وقوله: أو الفاكهة من ورق الحمى إلى الحمام[2] وأما إذا كان العدول مطرد فإنه يخضع القاعدة تصريفية يفرد بها الإعلال والإبدال أو النقل أو الحذف أو الزيادة وهي قواعد تشبه قواعد

---

[1]– تمام حسان مصدر سابق .

[2] – المصدر السابق نفسه – ص 128 .

الإدغام، لأنها تُبنى على الذوق العربي بالنسبة للاستثقال و الاستخفاف وغيرها .

ولعلّ من أنواع التخريج:

ردّ الصيغ الصرفية لأصولها المفترضة مثلما في قولهم : (قال) حيث أصلها قَوَل و (باع) أصلها (بَيَع) والقاعدة الصرفية تقول: (تقلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا وإنفتح ما قبلهما) وإذا الواو أو الياء اثر ألف زائدة قُلِبت همزة مثل : (كِساء) وأصلها (كسوِي) وكذلك إذا سُكِّن أوّل المثلين وحُرِّك ثانيهما وجب إدغامهما مثل: (ردَّ ومدَّ) التي أصلها (ردد، مدد) وكذلك إذا التقت الواو، والياء، وسبقت إحداهما سكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الباء مثل: (سيَّد، ميَّت) التي أصلها (سَيْوِد ومَيْوِت)[1] . وغيرهما من القواعد الصرفية ولذلك نجد التخريج بكثرة في الصرف.

وقد يكون التعليل نوعاً للتخريج كتعليل بناء الأسماء لأن الأصل في الأسماء الإعراب فإذا جاءت مبنية بحثنا عن علة بنائها كان هذا التعليل نوعا من انواع التخريج ليوافق الفرع الأصل وما جاء على أصله لا يسأل عن علته (قاعدة توجيهية وردت في كتاب الإنصاف) وقد يلجأ النحاة إلى الفروق عن الأصل، وتفضيل العدول إلى الفرع وذلك يرجع إلى الأمور الآتية :

1. إرادة أمن اللَبْس الذي يكون مع الاستصحاب فالمبتدأ العام في اللغة العربية هو عبّر عنه ابن مالك بقوله :

إنْ بشكلٍ خيفٍ لَبْسٌ يُجتَنَبُ وما لباعٍ قد يُرى لِنَحْوِ حَبْ

فمثال ذلك أنّ القاعدة الأصلية تجعل المبتدأ مقدماً على الأصل ولكن يحدث أحياناً أن يشتمل على متأخر لفظاً ورتبه ، ولأدّى إلى اللبس . عندئذٍ يعدل عن هذا الأصل إلى القاعدة الفرعية وهي قاعدة تقديم الخبر[2] .

---

[1]-احمد الحمداوي ، 2003م ، ص 119 ، شذا العرف في الصرف مكتبة الاداب القاهرة .

[2]- تمام حسان مرجع سابق – ص 135 .

2. مراعاة أصل آخر حين يتعارض الأصلان في تركيب بعينه ومثال ذلك أصل تقديم المبتدأ ، فهذا المبتدأ قد يتعارض مع أصل آخر وهو القائل إن أسماء الاستفهام لها الصدارة، فإذا كان الخبر اسماً من أسماء الاستفهام فإنّ رتبة الاستفهام تصبح أولى من رتبة المبتدأ، لأن اسم الاستفهام من الكلمات التركيبية والمبتدأ من الكلمات الاشتقاقية أكثر تـــأصلاً في حقل الرتبة والافتقار من الكلمات الاشتقاقية فيصح لهذا السبب واجب التقديم على المبتدأ فالتعارض هنا بين أصليه من أصول الرتبة[1] .

3. الذوق العربي في الأداء اللُّغوي (النطق) وما يرتبط به من الظواهر السياقية فقد تكون هنالك قاعدة أصلية صوتية صرفية أو نحوية يرد عليها من المواقع ما يجعل الالتزام بتطبيقها في نطق منافياً للذوق العربي ، فالأصل الفك ولكن توالي المثلين يؤدي إلى إيجاد قواعد فرعية للإدغام ومثل ذلك يُقال في حركة الإعراب والعدول عنها إلى سكون الوقف أو إلى حركة مناسبة .

والأصل أن تبدأ الكلمة من حيث نظام اللغة بالساكن في بعض الحالات ويعدل عن هذا الأصل بالتوصل[2] . والأصل أن يتجاوز ساكنان نظريا ولكن يعدل عن هذا الأصل إلى التخلص وهكذا الحال مع ظواهر الحذف والإسكان والمد والقصر وغيرهما بإمعان النظر في التخريج النحوي نجده ضرباً من ضروب التأويل وبهذا يمكن إدراجه في دائرة التأول النحوي الذي يدخل في توجيهات النحاة.

[1] -المصدر السابق نفسه – ص 136 .

[2] -المرجع نفسه .

الفصل الثالث

علاقة توجيه الألفاظ نحوياً بالتخريج و التأويل و الترجيح:-

المبحث الأوّل: علاقة توجيه الألفاظ بضبط النصوص

المبحث الثاني: علاقة توجيه الألفاظ بتأويل النصوص

المبحث الثالث: علاقة توجيه الألفاظ بتصحيح النصوص

المبحث الرابع : علاقة توجيه الألفاظ بترجيح الأحكام و المعاني و الدلالات

علاقة توجيه الألفاظ بضبط النصوص

الضبط لغة

قال ابن فارس ((الضبط – الضاد و الباء و الطاء أصل صحيح ضبط الشئ ضبطاً و الأضبط الذي يعمل بيديه جميعاً ويُقال ناقة ضبطاء . قال الشاعر:

غُذافرة ضبطاء تخدي كأنها

فنيق غدا يحمي السوام السوارحا[1]

و قال ابن منظور: (ضبط الضبط: لزوم الشئ وحبسه' ضبط عليه و ضبطه يضبط ضبطا ضباطه، وقال الليث : الضبط لزوم شئ لا يفارقه في كل شئ و ضبط الشئ حفظه بالحزم، و الرجل ضابط أي حازم – و رجل ضابط وضبطي : قوي شديد ، و في التهذيب : شديد البطش و قوي الجسم و رجل اضبط: يعمل بيديه جميعاً و أسد أضبط : يعمل بيساره كعمله بيمينه[2] .

الضبطُ اصطلاحاً:

قال الجرجاني: (الضبط : إسماع الكلام كما يحق سماعه ثم فهم معناه الذي أريد به ثم حفظه ببزل مجهوده و الثبات عليه بمذاكرته إلى حيث أدائه إلى غيره)[3]

وقد عرّف الإمام محمد بن إدريس الشافعي الضبط في اصلاح المحدثين فقال :(أن يكون الراوي حافظاً إن حدث من حفظه ' حافظاً لكتابه إن حدث منه عالماً بما يحيل معاني الحديث إن حدث على المعنى إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وأفقهم[4].

ولأن هذه الصفة كما قال الدكتور نور الدين عتر في كتاب منهج النقد في علوم الحديث التي تؤهل المحدث للتحديث ويكون بوجود هذه الصفة محل ثقة عند المحدثين و الناقد[5]و

---

1 _إبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ' معجم مقايس اللغة 'ج3' ص386–387' و ادارالفكر .

2 _ ابو الفضل جمال الدين بن منظور محمد بن كرم بن على ' لسان العرب 'ط دار الحديث ' القاهرة ' 1403ه –2003م

3_ أبو الحسن على بن محمد بن على الجرجانى ' التعريفات ص14 'طدار الكتب العلمية ' بيروت لبنان 1432ه– 2013م '

4_ أبم عبدالله محمد بن إدريس الشافعى ' الرسالة ص370 ' ط : القاهرة –1939م ت : أحمد محمد شاكر 'قلت : و التعريف الذى من قبل الإمام الفذ الشافعى هو جامع صانع لمصطلح الضبط فى الحديث .

5_ أبو السعدان المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن الأثير ' جامع الأصول ' ت عبد القادر الأرنؤوط ' ط دار الفكر ' 2010م .

ليس مقصود الضبط هو سعة الحفظ و كثرة المسموعات و المحفوظات من الروايات فحسب، بل المقصود منه التثبت في النقل و الرواية و ألا يروي إلا ما حفظ ، و أن يؤدي هذا المحفوظ كما سمعه[1] قلت : لأنّ هذا دين وحديث رسول الله صلى الله عليه و سلم أعظم كلام بعد كلام الله عزة و جل ، وخير منقول عن خير قائل صلوات الله و سلامه عليه، و الأدلة على وجوب التحري و الضبط عند الراوي كثيرة ، منها قوله تعالى: □ [2].

قال بن جرير الطبيري : في تأويل هذه الآية ((قال بعضهم : معناه : و لا تقل ما ليس لك به علم . [3]

و عدم الضبط لما يرويه الراوي سواء كان من حفظه أو من كتابه ، قد يقضي به إلى القول على الله و رسوله صلى الله عليه وسلم بغير علم ، وهذا خطر كبير و عليه جاء الوعيد الشديد في الدارين ، أما في الدنيا فالجهابذه جعلوا الضبط شرطا لقبول المرويات من الراوي فردوا رواياته ، و أما في الآخرة فالنار و الميعاذ بالله[4] .

و قول الله تعالى: □ [5].

قال الإمام أبو الخير البيضاوي – رحمه الله (علة اعتبار العدد أي لأجل أن إحداهما إن ضلت الشهادة بأن نسيتها ذكرتها الأخرى و العلة في الحقيقة التذكير و لكن لما كان الضلال سببا له نذل منزلة كقولهم أعددت السلاح أن يجيئ عدو فأدفه، وكأنه قيل : أرادة أن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت ، وفيه إشعار بنقصان عقلهن وقلة ضبطهن[6].

أنواع الضبط :

1_ نور الدين عتر ،منهج النقد فى علوم الحديث ، ط دار الفكر دمشق ، سوريا ، 1432ه – 2011م .

2__ الإسراء : الأية 36

3 جامع البيان عن تأويل أيات القرآن ح7 ، ص393، ط دار الحديث القاهرة 1431ه – 2010م .

4_مرجع سابق

5_ البقرة الأية 282

6__ أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، ج1، ص164،ط دار احياء التراث ، بيروت ، ت محمد عنداالله الرحمن المدعشلى

لقد اصطلح علماء الحديث على أن الضبط نوعان ، النوع الأول : ضبط صدر و النوع الثاني: ضبط كتاب[1]. وبهذين النوعين حفظت السنة و كانت محفوظة في الصدور و السطور.

قال أبو الخير السنحاوي : (ضابط أي حازم ، قال: فلا يكون مقفلاً غير يغظ و لا متقن)[2].

و قد عرف الحافظ المحقق ابن حجر العسقلانى – رحمه الله – ضبط الصدر فقال : هو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من إستحضاره متى شاء .

و عرف ضبط الكتاب فقال : هو صيانته لديه منذ سمع فيه و صححه إلى أن يؤدي منه[3]عن أبو جعفر الباقر : من فقه الرجل بصره بالحديث وإذا عرف طالب الحديث إسلام المحدث و صحة سماعه كتب عنه ، فقل من يجد ما يرجع إلى الفهم و المعرفة والحفظ ، و كل محدث تهاون بالسماع و استخفف بالحديث فلا يخفي حاله و يظهر أمره[4].

أ- **خوارم الضبط :**

قد ذكر العلماء للضبط خوارم قد تفقد هذا الراوي إذا ما توفرت فيه ضبطه، و هي قال الزركشي: خرج منه من ليس بضابط، وهو من كثرة مخالفته لرواية الثقات المتقنين، وخرج عنه أيضاً من ليس بضابط ، ولكنه لم يبعد عن درجة الضابط فانه إذا روى حديثاً كان حسناً ولم يكن صحيحاً ، لأن من شرط الصحيح أن يكون راويه ضابطاً[5].

الاختلاط و التغير:

1_ أبو الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، نزهة النظر ، ص69 ، ط دار مطبعة سفير ، 1429ه – 2008م.

2_ الخير محمد بن عبدالرحمن السنحاوى ج1 ، ص24 ، ط مكتبة المنهاج ، 1426ه.

3_ابن حجر العسقلانى نزهة النظر مرجع سابق ، ص69

4_ محمد بن عبدالله الحاكم معرفة علوم الحديث ، ص55 ، دار احياء التراث 1417ه – 1997م

5_ عبدالله محمد بن جمال الدين الزركشى النكت على مقدمة ابن الصلاح ، ج1 ،98، ط أضواء السلف 1419ه – 1998م

قال على بن المدين سمعت يحي : يعني – ابن سعيد القطان ‘ و ذكر حنظلة السدوسي ‘ فقال : قد رايته على محمد ‘ قلت ليحي : كان قد اختلط قال : نعم[1].

ب- الشذوذ الكثير في الروية :

قال يونس بن عبد الأعلى الشافعي يقول: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثا لم يرويه غيره؛ و إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثا فيشذ عنهم واحد فينا لفهم.

قلت : قد يروي عن الحافظ المتقن العدل بعض الشذوذ النادر من حديثه‘ فمثل هذا لا يحكم على حديثه و مروياته بالشذوذ من أجل حديث أو حديثين أو ثلاثة‘ وقد ضل في هذا أقوام فمنهم تجده في الكثير من دراساته. و تخريجاته؛ يرمي بالشذوذ و النكارة على الأحاديث كالسلام عليكم و هذا كثيرا ما تجدته عند المعاصرين الذين في زماننا‘ الذين يجهلون قواعد و ضوابط الجُرح و التعديل‘ التي بدونها يضل العالم و يزل زلة العالم ليست على نفسه و فحسب و ينتهي الأمر‘ بل تتعدى إلى الغير حتى تصل إلى العامة‘ و خصوصاً من كان له إتباع ينقلون عنه دراساته و أقواله‘ فكيف بعلماء الحديث الذين يدافعون عن حياض سنة المصطفى صلى الله عليه و سلم ‘ فلا شك ذلك أكبر و الخطب أعظم .

ت- كثرة الغلط و الوهم في مرويات الراوي:

قال عبدالله بن المبارك الإمام المبارك : يكتب الحديث إلا أن أربعة: غلَّاط لا يرجع ‘ و كذاب ، و صاحب بدعه ‘ وهو يدعوا بدعته ‘ و رجل يحفظ فيحث من حفظه .

و قال الإمام محمد بن إدريس الشافعي: ومن كثرة غلطه من المحدثين؛ و لم يكن له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم تقبل شهادته[2].

قلتُ : و القول في هذا هو نحو ما قلت في الكلام عن الرمي بالتهمة بالشذوذ لبعض الرواة بغير نظر ومعرفة لحالهم ، وهنا أيضاً لا يحكم عن الراوي و مروياته بأنه كثير

1_ أحمد بن على الخصلى البغدادى ، ج1 ، ص 328 ، ط: دار بن الجوزى ، 1435ه

2_ الكفاية ، ج1 ن ص 344 المصدر السابق .

الغلط بسبب بعض أغُلاطه القليلة ، قال سفيان الثوري : ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، و إذا كان الغالب على الرجل الحفظ ، فهو حافظ إن غلط[1] ... و القصد من هذا النصح والإرشاد حتى يحذر المبتدئ و يتقي الله المنتهي .

ث- غفلة الراوي:

عن عبد الله بن حميد : فما الغفلة التي يرد بها حديث الرضا الذي لا يعرف بكذب ؟ قلتُ : هو أن يكون كتابه غلط ، فيقال له في ذلك ، فيترك ما في كتابه ، و يحدث بما قالوا، أو بغيره في كتابه بقولهم ، لا يعقل فرق ما بين ذلك ، أو يصحف ذلك تصحيفاً فاحشاً يقلب المعنى ، لا يعقل ذلك فكيف عنه[2] .

ج- التلقين :

عن وهب بن منبه، قال : سمعت حماد بن زيد ، يقول : لقيت سلمة بن علقمة حديثاً فحدثنيه ، ثم رجع عنه و قال : إذا سرّك أن تكذب أخاك فلقنه .

و قال يحي بن سعيد : إذا كان الشيخ إذا لقنته فذاك بلاء و إذا ثبت عل ىشئ واحد فليس به بأس[3] .

❖ **أهمية اشتراط ضبط المروى :**

قلتُ : تكمن أهمية اشتراط الضبط للراوي فيما يرويه ، في كون الضبط هو المميز بين الحديث الصحيح و الحديث الحسن ، و إذا في الحديث الصحيح يشترط أن يكون رواته تامُّوا الضبط ، و أما الحديث الحسن فلا يشترط في رواته تمام الضبط بل يكتفي بالنزول عن درجة الكمال في الضبط من جهة الرواة .

و قال ابن الصلاح الشهروزي : " القسم الثاني أن يكون رواته من المشهورين بالصدق و الأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ و الإتقان و

1_ المرجع السابق ج1 ، ص 345 ، بتصريف.

2 _محمد عبدالله الرحمن بن إدريس الحنظلى الرازى ، الجرح و التعديل ، ج1 ، ص 331 ، ط دار الكتب العلمية – لبنان -بيروت -1371ه- 1925م .

3_ الكفاية مرجع سابق ، ص353،ج1 ، ط دار بن الجوزى 1435ه

هو مع ذلك يرتفع عن حال من بعد ما تفرّد به من حديثه منكرا[1]. و بعد هذا الفرق بين الحديث الصحيح و الحديث الحسن هو من أبرز أسباب اشتراط الضبط في الرواة سواء كان الضبط تاماً كما في الصحيح أو كان غير تاما كما في الحديث الحسن ، على ما بينَّا آنفاً .

بما يُعرف ضبط الراوي :

قد استعمل المحدثون طرقاً للوصول من خلالها إلى معرفة حال الراوي من حيث الضبط و الإتقان و التثبت ، و تنوع الحُفّاظ في طرق اختبارهم لضبط الرواة ، و كان لهم لكل راوٍ من الرواة طريقة يقيسون من خلالها الضبط لدى هذا الراوي و مدى درجة ضبطه لما يحفظ أو يكتب .

و هذه الطرق التي تلها الحفاظ و النقاد لإثبات لما يحفظ أو يكتب كالتالي :

أ- موافقة مروياته لمرويات الثقات ، بحيث تعرف من المرويات على مرويات الثقات فإن وافقتها و لو بالمعنى وهو ضابط متقن ، و إن خالفتها فهو ليس بضابط .

قال الإمام الشافعي : في كيفية معرفة ضبط الراوي : (و إذا شك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم)[2].

قلت : هو بهذا القول يعد أول من أشار إلى كيفية معرفة ضبط الراوي من خلال موافقة مرويا ته و مرويات الثقات للضابط أو مخالفتهم لغير الضابط ، على اعتبار تقدم الإمام الشافعي المتوفي سنة 204هـ ، و بنظر إلى عدم استقرار مصطلحات العلوم .

قال الإمام ابن الصلاح : يعرف كون الراوي ضابطاً بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط و الإتقان فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو

1_ تقدمه علوم الحديث ،ص2، ط المكتبة العصرية ، 1432ه – 2011م ، انظر تدريب الراوي ، ص 141، دار الكتاب العربي 1414ه 1992م.

2_الشافعي الرسالة ، ص370، ط : ط القاهرة ، فتح المقيث ، ح، ص ،176، ط دار المنهاج ، ط 1426ه ، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السمانى.

موافقة لهم في الأغلب و المخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثابت ، وإن وجدنا كثير المخالفات له عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج لحديثه و الله اعلم[1].

قلتُ و هذا المنهاج الأكثر استقلالاً ، وهو من أوائل المناهج ظهوراً لمعرفة الضابط و غير الضابط ، بعد مقارنة مرويات الراوي بمرويات غيره من الثقات .

ب- امتحان الراوي لإظهار ضبطه :

و القصد منه هو امتحان حفظ الراوي هل اختلط أم لا ؟[2]

قلتُ : و تنقسم هذه الطريقة إلى نوعين :-

الأول : أن يكون الاختبار بقلب الأسانيد و المنون ليظهر ضبط الراوي :

قلت : ومن الامتحانات الشهيرة التي ساد بذكرها الركبان هو امتحان أهل بغداد للإمام الجهبذ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، رحمه الله ، و رضي عنه ، فقد قال بن عدى الحافظ : سمعتُ عدة من مشايخ بغداد يقولون إن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظه فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها و أسانيدها و جعلوا متن هذا الإسناد للإسناد آخر، و إسناد هذا المتن لمتن آخر و دفعوها إلى عشرة من أنفس لكل رجل عشرة أحاديث و أمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري، و غيرهم من البغداديين، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخاري : لا أعرفه ، فمازال يلقى عليه و أحداً بعد واحد حتى فرغ و البخاري يقول لا أعرفة ، و كان العلماء من حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض .

و يقولون فَهِم الرجل ، و من كان لم يدر الفقه يقضي على البخاري بالعجز و التقصير و قلة الحفظ ، ثم انتدب رجل من العشرة فسأله عن الحديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال لا أعرفه فسأله أخر فقال لا أعرفه فلم يزل يلقى عليه واحداً واحداً حتى فرغ من

1_ مرجع سابق ابن الصلاح ص155.

2_ فتح المعين مرجع سابق ج 2، ص 135 ، أنظر الجامع لأخلاق الراوي و آداب السماع ج1، ص 135 ، ط مكتبة المصرف بالرياض ، 1403هـ - 1983م .

عشرته و البخاري يقول لا أعرفه. ثم انتدب الثالث و الرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من إلغاء تلك الأحاديث و البخاري لا يزيدهم عن : لا أعرفه فلما علم أنهم قد فرغوا اتلفت إلى الأوّل فقال : أما حديثك الأوّل فقلت كذا و صوابه كذا و حديثك الثاني كذا و صوابه كذا و الثالث و الرابع عن الولاء حتى أتى عن العشرة فردّ كل متن إلى إسناد و كل إسناد إلى متنه ، و قبل بالآخرين مثل ذلك فأقرَّ له بالحفظ و أذعنوا له بالفضل[1].

قال ابن حجر: ((سمعتُ شيخنا لعله يقصد بشيخه العراقي – غير مرة يقول : ما العجب من معرفة البخاري بالخطأ من الصواب في الأحاديث لأتساع معرفته ، و إنما يتعجب منه في هذا لكونه حفظ موالاه الأحاديث عن الخطأ من مرة واحدة))[2] .

الثانية : تكون بإدخال ما ليس من أحاديث الراوي و ينظر أيفطن إلى ذلك أم لا ؟ و من ذلك ما حصل من اختبار يحي بن معيد لشيخه أبو نعيم الفضل بن دكين،فقد روى الخطيب البغدادي في تاريخه عن أحمد بن منصور الرمادي قال : خرجتُ مع أحمد بن حنبل ويحي بن معين إلى عبد الرازق خادماً لهما فلما عدنا إلى الكوفة قال يحي بن معين لأحمد بن حنبل : أريد أختبر أبا نعيم . فقال له أحمد بن حنبل لا تريد الرجل ثقة .فقال يحي بن معين لابد لي ، فأخذ ورقة فكتب فيها ثلاثين من حديث أبى نعيم و جعل على كل عشرة منها حديث ليس من حديثه ، ثم جاء إلى أبى نعيم فدق عليه الباب فخرج، فجلس على دكان حذاء بابه ، و أخذ أحمد فأجلسه عن يمينه و أخذ يحي بن معين و أجلسه عن يساره ، ثم جلس أسفل الدكان فأخرج يحي بن معين الطبق فقرأ عليه عشرة أحاديث ، و أبو نعيم ساكت ، ثم قرأ الحادي عشر فقال له : أبو نعيم ليس من حديثي فاضرب عليه ، ثم قرأ العشر الثالث و قرأ الحديث الثالث ، فتغيَّر وجه أبو النعيم و انقلبت عيناه ثم أقبل على يحي بن معين فقال له : أما هذا وذراع أحمد في يده .

1__ تعليق الشيخ عبد العزيز بن بازر ، هدى الساري ، ترقيم فؤاد عبد الباقى ، ص652، ط دار الحديث القاهرة ، 1424ه – 2004م.

2_ أبو الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، النكت على كتاب ابن الصلاح ، ت ربيع بن الهادى المدخلى ، ط : مكتبة الفرقان ، 1429ه– 2008م ، ص327

و ذراع أحمد في يده – فأورع من أن يعمل مثل هذا ، و أما هذا – يريدني –فأقلَّ من أن يفعل مثل هذا ، و لكن هذا فعلك يا غافل ، ثم أخرج رجله فرفس يحي بن معين ، فرمى به من الدكان ، و قام فدخل داره . فقال ليحي : الم أمنعك من الرجل و أقل لك أنه ثبت ، فقال : و الله لرفسته لي أحبُّ إليَّ من سفري[1].

قلتُ : و هذا إن دلَّ دلَّ على حرصهم على حفظ سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم و تثبيت رواتها و ناقليها .

ثم هناك أمر يحسن التنبيه عليه و هو هل يجوز عمل الاختبارات للرواة لاسيما إذا كان الاختبار بقلب الأسانيد و المتون و تحويلها عن ما كانت عليه من الصحة ؟

قلتُ: الأظهر هو جوازها ، و لكن أن يبين حالها سواء من المُخْتَبِر أو من المُخْتَبِر ، حتى لا يظن الغافل الجاهل من العامة أن هذا الحديث هو بهذا الشكل صحيح فتنقله كما هو لغفلته .

قال الحافظ بن حجر العسقلاني " و شرط : أن لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهاء الحاجة فلو رفع الإبدال عمداً لا لمصلحة ، بل للإغراب ، مثلا ، فهو من أقسام الموضوع ، و لو وقع غلطاً فهو مقلوب ، أو المعلل"[2] .

قلت : و ممن استعمل هذه الطريقة أقصد طريقة اختبار الرواة لأجل ضبطهم ، شعبة بن الحجاج ، حماد بن سلمه، و الإمام ابن عبد الهادي[3] .

ج – مقارنة حفظه بكتابه.

فإذا وقف حفظ الكتاب فهو متقن حافظ ضابط ، قال عبد الرحمن ابن أبى حاتم الرازي : حضر عند أبو زرعه محمد بن مسلم و الفضل بن العباس المعروف بالضائع ، فجرى بينهما مذاكرة ، فذكر محمد بن مسلم حديثاً ، فأنكر الضائع فقال : يا أبو عبد الله ليس

1_ أبو بكر أحمد علي الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ت: مصطفى عبدالقادر عطا ، ط دار الكتب العلمية – بيروت – 1371هـ– 1925م–ص 349

2_ابو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، نزهة النظر ، ت أ.دعبدالله ضيف الله الرحيلي ، ط مطبعة سفير ، ط 1429هـ ، ص 349 .

3_ أبو الخير محمد عبد الرحمن السنماوى ، فتح المغيث ، ج، ص 137 ، طدار المنهاج ، 1426ه.

هكذا هو فقال : كيف هو ؟ فذكر رواية أخرى ، فقال محمد بن مسلم : بل الصحيح ما قلت و الخطأ ما قلت ، قال فضل أبو زرعه حكم بيننا ، فقال محمد بن مسلم لأبو زرعه: ماذا تقول ؟ أين المخطئ ؟ فسكت أبو زرعه ولم يجيب فقال محمد بن مسلم مالك سكت ؟ تكلم فجعل أبو زرعه يتغافل ، فألحَّ عليه محمد بن مسلم .

و قال لا أعرف لسكوتك معنى ، إن كنت أنا المخطئ فاخبر ، إن كان هو المخطئ فأخبر فقال هاتوا أبا القاسم ابن أخي فدعا به ، فقال : اذهب أدخل المكتب فدع القمطر. الأول و القمطر الثاني والقمطر الثالث وعد ستة عشر جزءاً و ائتني بالجزء السابع عشر، فذهب و جاء بالدفتر فدفعه إليه ،فأخذ أبو زرعه فتصفح الأوراق و أخرج الحديث و رفعه إلى محمد بن مسلم فقال : نعم غلطنا فكان ماذا ؟[1]

د – الاستشهاد على مرويات الراوي .

وذلك ليعرف ضبط الراوي.

يدل على ذلك ما جاء في قصة عمر بن الخطاب مع أبى موسى الأشعري رضي الله عنهما فعن أبو سعيد الخدري يقول:(كنت جالساً في المدينة في مجلس الأنصار فأتانا أبو موسى فزعاً أو مذعوراً . قلنا ما شأنك ؟ قال: إن عمر أرسل إلى أن آتيه فأتيت بابه فسلمتُ ثلاثاً فلم يرد علي فرجعتُ فقال : ما منعك أن تأتينا ؟ فقلتُ إني أتيتُك فسلمت على بابك ثلاثاً فلم يردوا عليَّ فرجعتُ و قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن فليرجع) فقال عمر : أَقِمْ عليه البينة و إلا أوجعتك .فقال أبو بن كعب: لا معه إلا أصغر القوم. قال أبو سعيد : قلت : أنا أصغر القوم فأذهب به[2].

قلتُ وهذا الأمر من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مع أبو موسى الأشعري – رضي الله عنهما. ليس تكذيباً من عمر لأبو موسى ، وإنما هو من باب التأكد و التثبيت ، و لذلك قال عمر رضي الله عنه عقبها (إن لم أتهمك و لكن خشيتُ أن يقول الناس على رسول

1_ المرجع السابق نفسه برقم (2153)

2_ رواه مسلم ، كتاب الأداب ، باب الإستئذان ، برقم (1859)

الله صلى الله عليه وسلم[1] قال الدكتور نور الدين عتر : و الجدير بالذكر و التنبيه على أنهم كانوا يفعلون ذلك للاحتياط فيضبط الحديث لا لتهمه أو سوء ظن)[2].

و خلاصة الأمر في ضبط الراوي هو ما كباه القاضي عيّاض عن أهل التحقيق و النظر، فقد قال : ((الذي ذهب إليه أهل التحقيق من مشايخ الحديث و أئمة الأصوليين و النظَّار أنه لا يجب أن يحدث المحدث إلا بما حفظه في قلبه حتى لا يدخله ريب و لا شك في أنه كما سمعه))[3] .

❖ **تطبيقات على الضبط :**

ذكر الترمذي فيعلله الكبير بسنده عن زمعة بن صالح عن هشام بن عروة عن أبوه عن عائشة – رضي الله عنها – أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل) .

قال أبو عيسى الترمذي عقب الحديث : سألتُ محمداً– وهو ابن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث ، فضعف زمعة بن صالح . و قال هو منكر الحديث ، كثير الغلط وذكر أحاديثه عن سلمه بن وهرام عن عكرمة ، عن ابن عباس ، و جعل يتعجب منه ، قال محمد : لا أروي عنه شئ ، و ما أراه يكذب ، لكنه كثير الغلط[4] .

قلتُ : فكثرة الغلط من زمعة بن صالح كانت سبباً في تصنيف حديثه و قد أتى خَارِماً من خوارم الضبط ، على مأبونّا في السابق[5] .

و جاء عن حماد بن سلمه عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جُبير عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لما كانت الليلة التي أسرِي بي فيها ،

1_ رواها مالك فى المؤطأ ، كتاب الإستئذان باب الإستئذان ، برقم 1859

2_ نور الدين عتر ، منهاهج المحدثين العامة ،ص61، ط طيبة 1429ه – 2008م

3 _أبو محمد عياض بن موسى بن عياض بن معمون ، الإلمام إلى معرفة أصول الرواية و تقييد السماع ص 125، ط دار التراث ، 1425ه – 2004م.

4_ الترمزى ، العلل الكبير ،ص158 ، ط عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية 1409ه – 1989م

5 _قلت و قد صح هذا الحديث من طرق أخري فصح من طريق سليمان بن موسى عن الزهرى عن عروة ، عن أبي داود ، كتاب الكفاح ، فى الوالى برقم (20842083) و عند الترمزى ، كتاب الكفاح ، باب ما جاء لا كفاح إلا بولى برقم (1102) و له شاهد ضعيف عن حديث عبدالله بن عمرو عند النسائى ، كتاب النكاح ، باب التزويج على نواة من ذهب ، برقم (3353).

أتيتُ على رائحة طيبة ، فقلت : يا جبريل ما هذه الرائحة الطيبة؟) فقال : هذه رائحة ماشطة ابنة فرعون و أولادها . قال (قلتٌ : و ماشئنها ؟)[1] .

قلتُ والحديث لا يصح وعلته في عطاء بن السائب ،فقد اختلط في آخر عمره، والقاعدة في حديث المختلط أنّ ما حدث به قبل الاختلاط يقبل و أن ما حدث به قبل الاختلاط يقبل و أنّ ما حدث به بعد الاختلاط فلا يقبل البتة ، و حماد بن سلمه سمع من عطاء بن المختلط به بعد اختلاطه ، فحديثه مردود و سماعه لا يصح هو ليس ضابط.

قال على : و كان أبو عوانة حمل عنه قبل أن يتخالط ثم حمل عنه بعد فكان لا يعقل ذا من ذا و كذلك حماد بن سلمه[2].

و جاء عن شريك ، عن عبد الله عيسى ، عن عبد الله بن جبر عن أنس قال : (كان النبي صلى الله عليه و سلم يتوضأ بإناء يسع رطلين و يغتسل بالصاع)[3] .

قلتُ : و هذا الحديث ضعيف و علته شريك ابن عبد الله القاضي ، و سبب ضعفه سوء حفظه[4] و سوء الحفظ قادح من قوادح و خوارم الضبط .

عن أبو حي المؤذن عن ثوبان قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (ثلاث لا يحل لأحد أن يفعلهن : لا يؤم رجل قوما فيخص نفسه بالدعاء دونهم، فان فعل فقد خانهم ولا ينظر في قعر بين قبل أنْ يستأذن فإن فعل فقد دخل ، و لا يصلى و هو حاقن حتى يتحقق[5] قلتُ : و هذا الحديث ضعيف لشذوذ الواضح فيه ، في قوله : (لا يؤم رجل قوماً فيختص نفسه بالدعاء دونهم) فقد ثبت في الصحيحين خلاف هذا فالثالث أن النبي صلى الله عليه و سلم كان يدعوا لنفسه كما في دعاء الاستفتاح في الصلاة ، فقد لروى

1_ رواه أحمد فى السند ، مسند بن هاشم ، مسند عبدالله بن العباس ، برقم (ج5، ح2821)

2_ أبو الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، تهذيب التهذيب ، ت : الشيخ خليل مأمون شيحا ، الشيخ عمرو السلامى ، الشيخ على بن منصور ، ص127، ج4، ط: دار المعرفة ، بيروت – لبنان –1417ه – 1996م.

3 _رواه أبو داؤد ، كتاب الطهارة ، باب يجرى من الماء فى الوضوء برقم (95) ، رواه النسائى ، كتاب الطهارة ، باب القدر الذى يكتفى به الرجل من الوضوء برقم (73) رواه أحمد مسند أنس بن مالك رضى الله عنه (ج8، ح12779) .

4_ النظر الكامل فى الضعفاء ، ج4 ، ط الكتب العلمية ، بيروت لبنان – 1418ه –1997م ، أحمد بن عدى الجرجانى.

5_ رواه أبو داؤود ، كتاب الطهارة ، باب أيصلي الرجل وهو حاقن ؟ برقم (90) رواه الترمزي كتاب الطهارة ، باب ماجاء في كراهية أن يخص الأمام نفسه بالدعاء ، برقم (357).

أبو هريرة – رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسكت بين التكبير و بين قراءة إسكاته قال، أحسبه قال هنيهة ، فقلت بأبو و أمي يا رسول الله أسكاتك بين التكبير و القراءة ما تقول ؟ قال: أقول: (اللهم باعد بيني و بين خطاياي كما باعدت بين المشرق و المغرب اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبوض من الدنس ، اللهم أغسل خطاياي بالماء و الثلج و البرد)[1] .

وقد ضعَّف هذا الحديث شيخ الإسلام ابن تيمية– رحمه الله ، ورضي عنه[2] .

1– متفق عليه ، رواه البخاري ، كتاب الإذان ، باب ما يقول بعد التكبير ، برقم (744) رواه مسلم ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة ، برقم (598) .

2 – أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الحراني ، مجموع الفتاوى ، ج23 ، ص 116–117. ط: دار الحديث القاهرة ، 1425هـ 2004م.

علاقة توجيه الألفاظ بتأويل النصوص

و هنا يجدرُ التمييز بين نوعين من التأويل

1. التأويل القرآني

و هو تأويل معنى النص القرآني ، و لا ننكر هذا التأويل لأن بعض النصوص القرآنيّة لا يصح حملها على الظاهر ، فلا تصح إلا بالتأويل : لا في التنزيل مواضيع لا يصح حمل النص القرآني فيه على ظاهره ، لأنه لو حمل عليه لفسر المعنى و عليه لابد من الاعتراف من (معنية) ، و من ذلك قوله تعالى: □□ □□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□ □□ [1] قال القرطبي قد جمع في هذه الآية بين (استوى و العرش) وبين (وهو معكم) و الأخذ بالظاهرين تناقض ، و الآية محمولة على حذف معنى في أي: و علمه معكم[2]

2 . التأويل النحوي

و هو التقدير وهو ما يهمنا هنا ، لأنّه وعُدَّ ظاهرة بينه في البحث النحوي ، فقد ظهرت أولاً في مسائل النحو بصورة ميسرة لا تكدُّ الذهن ولا نماذج الفكر ، إلا أنها اتسعت على إثر الخلافات النحوية بين المذهبين : البصري و الكوفي و اختلاف وجهات النظر فيها واتخاذها شكلاً مغايراً عما بدأت به : ((قد أخذ التأويل النحوي شكلاً أكثر تعقيداً و تخيلاً مما مدّ، و قد سيطرت عليه في كثير من الواضع أصول النحويين ، و خلافاتهم فكثر الاحتيال والتحمل لجعل النصوص الفصيحة تطعن لهذه الأصول و تعزز مذاهب النحويين[3] المختلفة .

و تقوم فكرة التأويل النحوي في النحو العربي على ثلاثة أسس:

1 _ سورة الحديد الايه 4

2 _ عبدالله الفتاح الحموز ، التأويل النحوي فى القرآن الكريم ، مؤسسة الرسالة ، سوريا ط 2، 1404 / ه~ 1984م / 24 ~23

3 _ التأويل النحوي المرجع السابق نفسه ص 56

1. تلتزم ركني الجملة (المسند و المسند إليه)

المبتدأ لابد له من الخبر و الفعل لابد له من فاعل و كلاهما لا ينفك أحدهما عن الآخر كما يرى سيبويه[1] فإذا سقط إحداهما وجب تقدير المحذوف .

2. نظرية العمل النحوي.

و تقوم على تصورات ذهنية و افتراضات شكلية ، عن نحو تصور أن كل عامل لابد له من معمول ، و كل معمول لابد له من عامل ، أو تصور إسقاط العامل و إبقاء المعمول ، أو تصور بعض أجزاء التركيب ، أو افتراض نصوص مخالفة لقواعد الترتيب كتقدم رتبة المعمول قبل العامل ، أو تصور عدم تطابق النصوص في أصولها و فروعها ، لذا لا يضطر إلى التقدير و التأويل في حال سقوط بعض أجزاء التركيب .

3. تعدى الأفعال و لزومها: و هو نتيجة من نتائج العمل النحوي التي تفترض وجوب أن يكون بناء نظام الجملة يتكون من فعل وفاعل إن كان لزاماً ، و إن كان متعدياً لمفعول واحد وجب أن ينصب مفعول به و احد و إنْ لم يذكر وجب تقدير بمؤول و كذلك إذا كان متعدياً لمفعولين ، و لثلاثة مفاعيل وجب تقدير مفاعيلها.

لذا لجأ النحاة إلى تقدير المفاعيل غير المذكور ، و أولها بمحذوف .

و هذه الافتراضات و التصورات التي يبنى النحاة عليها أصولهم النحوية و المعتمدة فيما بعد أصلاً من أصول صناعة النحو بدأت من الصورة المتخيلة للنص و ليس من الواقع اللُغوي[2].

و هنا يرى الدكتور علي أبو المكارم أنَّ من أساليب التأويل النحوي دعوى إعادة صياغة التراكيب ، و هو من أخطر الأساليب حينما بدأ النحاة يصححون قواعد نصوصهم من خلاله ، و إذ أن هذا الأسلوب ، ((يتوهم أبعادها في النص الموجود لا وجود لها فيه ، و يسيغ عليه من الخيال صورة تلبي كل ما تحتاج إليه القواعد ، وتفي بكل ما تفرضه

1 _ سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الكتاب ، ت 180ه ، تحقيق عبد السلام محمد الناجي القاهرة ، ط 3،ت 1408ه~ 1988م ، ص24~23

2 _ على أبو المكارم أصول التفكير النحوي ، دار غريب مصر ، ط 2006،ص 252

الأحكام ، و بهذا الأسلوب تجاوز التأويل كل مدى موضوعي ، و أن قلت مقياس علمي ، و انطلق النحاة من خلاله يصححون كل ما يؤخذ عليهم من قواعد نصوص معاً ، ومن ثم فإن هذا الأسلوب هو أخطر أساليب التأويل النحوي و أبعدها أثراً))[1] ، و تتنوع أشكال التأويل النحوي بين ، الحذف و الزيادة و التقديم و التأخير و الحمل على المعنى ، و التحريف، و التقدير و الاتساع، و الإضمار، و الاستتار ، و الفصل، و الاعتراض ، التعليق، و الإلقاء و غلبة الفروع على الأصول ، و ردّ الفروع إلى الأصول[2].

و منهم من ذهب إلى أن (المعنى) هو أحد الأسباب الداعية إلى التأويل، فما هو إلا مسال من مسائل هذا التفسير[3].

لذا لجأ النحاة إلى حمل النصوص على غير ظواهرها حينما تعارضت تلك الأصول و القواعد التي استقرؤوها مع النصوص الفصيحة ، و منها نصوص القرآن الكريم ، و عند النحاة إلى تأويل كثير من النصوص القرآنية متناسين أنّه كتاب الله المعجز ، و خصوصية الأسلوب القرآني و الأسرار المعنوية و البلاغية المعجزة التي تصور نقصان عناصر النص كما يتصور زيادتها و من الممكن تقديمها و تأخيرها .

و من خلال الموازنة بين النحو القرآني و غير القرآني في ضوء هذا المنهج تبين:

1. أنّ التأويل في النحو القرآني يُعني بالكشف عن دلالات النص القرآني و تفسير مقاصدها وهو ما نبَّه عليه النحاة القُدامى و فضلوا التمسك بالمعنى على الصنعة الإعرأبوة، و الأخذ بظاهر النص القرآني ، و هو ما وضحها ابن جني في باب (تجاذب المعاني):

و هذا موضع كان أبو على رحمه الله يعتاده ، و يلمَّ كثيراً به ، و يبعث على المراجعة له و ألطَاف النظر فيه ، و ذلك أنك تجد في كثير من المنثور و المنظوم و الإعراب و

1_ المرجع السابق نفسه ص 247 ~246

2_ المرجع السابق نفسه ص 247

3_ كريم حسين ناصح ، نظرية المعنى فى الدراسات النحوية ، دار صنعاء ، عمان ، ط ،1427ه ~2006م.

المعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمرٍ و هذا يمنعك منه فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكتُ بعروة المعنى ، و ارتحت لتصحيح الإعراب فمن ذلك قوله تعالي:ٌ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ [1] .

فمعنى : هذا أنه على رجعه يوم تُبلى السرائر لقادر ، فإنّ حملة في الإعراب على هذا كان خطأ ، لفصلك بين الظرف و هو (يوم تُبلى)و بين ما هو معلق به من المصدر الذي هو (المرجع)و الظرف من صلته ، و الفصل بين الصلة و الموصول الأجنبي أمر لا يجوز .

فإذا كان المعنى مقتضياً له، و الإعراب مانعا منه احتلت له، بأن تضمر ناصباً يتناول الظرف ، و يكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل حتى كأنه قال فيما بعد:

برجعه يوم تبلى السرائر و دل رجعه على (برجعه) دلالة المصدر على فعله[2]و قول ابن جِنِّي احتلت بأنْ تضمر ناصباً ، يدل على إدراك النحاة بأن تقدير المحذوف حيلة إعرأبوة لا علاقة له بالمعنى ، و إنما لتسوية الإعراب .

أما النحاة المتأخرون فقد تمسكوا بصنعه بصفة الإعراب وهو (تقدير الفعل الناصب)و يعود تمسكهم بجانب الإعراب على المعنى إلى القاعدة النحوية ، و الأصل الذي تمسكوا به وهو عدم جواز تقدم المصدر المقدر بالحرف المصدري و الفعل مع معموله ، لأنه كالموصول مع صلته ، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه ، و لا يفصل بينهما بأجنبي ، كما لا يفصل بين الموصول و صلته ، و أنه إن ورد ما يوهم ذلك أُوَّل ، ك م فمما يوهم التوهم

قول الشاعر:

1 _ الطارق الآيات9~8

2 _ أبو الفتح عثمان (ابن جنى) ، الخصائص تحقيق محمد على النجار ، الهيئة المصرية ، القاهرة ، ط 1999 4م ص. 259~258

و بعضُ الحِلْمِ عند الجهلِ للذَّلة إذعانُ . فليس الأم من (للذلة) متعلقة (بإذعان) المذكور، بل المحذوف قبلها يدل عليه المذكور ، التقدير : و بعض الحكم إذعان للذلة ، إذعان ، و هذا التقدير نظير ما في قوله تعإلى:ُ □ □ □ □ □ □ّ [1] ، و مما يوهم الفصل بأجنبي قوله تعإلى: ُ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ّ. فليس، يوم منصوباً بـــ (رجعه) كما زعم الزمخشري ، و إلا لزم الفصل بأجنبي بين مصدر و معموله ، و الإخبار عن موصول قبل تمام صلته ، و الوجه الجيد أن يقدَّر ليوم ناصب و التقدير ُ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ّ [2] .

و نجد في النحو غير القرآني كثرة التأويلات و تعدد الآراء و تشعبها في المسألة الواحدة كما يتضح في مسألة (وقوع المثنى بعد إن مرفوعاً) في قوله تعإلى:ُ □ □ □ □ّ [3].

فقد اختلف النحاة في تأويل الآية التي جاءت مخالفة لما قدره النحاة: ففيها : ست قراءات، أربع منها للسبعة فقرأ نافع و ابن عمر و حمزة و الكسائي: (إنَّ) مشددة النون و (هذان) بألف خفيفة النون. و قرأ ابن كثير : (إنَّ هذان)– بتشديد نون (هذان) و تخفيف نون (إنَّ) . و اختلف عن عاصم، فروى أبو بكر: (إنَّ هذان) نون (إنَّ) مشددة و (هذانِ) مثل حمزة: وروى حفص عن عاصم: (إن) ساكنة النون و هي قراءة ابن كثير، و (هذان) خفيفة: و قرأ أبو عمر وحده: (إن) مشددة النون، و (هذين) بالياء[4] و مذهب سيبويه و الخليل إضمار جملة المبتدأ و الخبر بعد (إنَّ) و ذهب سيبويه أنَّ (إنْ) بمعنى (أجل) احتجاجاً بكلام العرب ، **قال الشاعر** :

بكرَ العواذلُ في الصَّبوحِ يَلُمنني و ألو مُهنَّة

1- سورة يوسف الاية : 20 .

2 – العباب محمد بن علي حاشيا العبان على شرح الاشمونى ان ألفية ابن مالك ، تخفيف محمود بن الجميل مكتبة الصفوة ، القاهرة ، ط 1ت 1423ه~–2002م ص 440– 441 طه الأية 63.

3 - سورة طه الاية 63

4 – سيبويه أبو البشر عمرو بن عثمان قنبر ، مرجع سابق ص 134.

يقُلن شيبٌ قد علاكَ و قد كبرتَ فقلتُ إنه[1]

أما الفرّاء فكان تفسيره أقرب إلى التفسير اللغوي دون الحاجة إلى التقدير والإضمار و خرّجها على وجهين : الأول : أنها جاءت على لهجة عربية فصيحة و هي لهجة بني الحارث الذين يجعلون الاثنين بالألف رفعاً ، نصباً و جراً[2].

والثاني : أن تقول : وجدتُ الألف (من هذا دعامة وليست بلام فعل، فلما تثبت زدتٌ عليها نوناً، ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال) كما قالت العرب (الذي) ثم زادوا نوناً تدل على الجماع ، فقالوا : الذين في رفعهم ونصبهم وحفظهم كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه[3] وهو رأي الكسائي[4]و الأخفش[5] ولا شكّ في أن هذه التأويلات تمثل اجتهادات النحاة في الكشف عن أسرار النص القرآني ، وبدلاً من التسليم بظاهر النص القرآني ذهبوا إلى التقدير والتأويل الذي يصل إلى حد التكلف والتحريف أحياناً . فكان الأولى الأخذ بظاهر النص وتعديل القاعدة النحوية وهي أنَّ الأصل في اسم (إنَّ) النصب ، غير أنَّه يرد في الأسلوب القرآني مغايراً للقاعدة المألوفة كما ورد في الآية السابقة لغاية وقصد إلهي وسر من أسرار الإعجاز القرآني .

ثالثاً: يأتي التأويل في النحو القرآني مراعاة للمخاطب ومنسجماً مع سياق النص وقرائن المقام ذكرنا سابقا أن النحو القرآني لا يميل إلى التقرير والتأويل إلا أنه قد يأتي في مواضع من القرآن الكريم لكشف عن دلالة النص ، مشتداً إلى إدراك المخاطب ومعرفته، وما توحيه قرائن النص من موحيات وإشارات وأدلة حالية أو مقاميَّة ، فنجد النحاة يؤولون بقدر ما يخدم النص ويكشف عن دلالته ، لذا كانت تقديراتهم نابعة من وحي

---

1 – المصدر السابق نفسه ص 151.

2 - القراء يحي بن زكريا ، معاني القرآن ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد على النجار، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط 3ت 1422ه~ 2001م .

3 – القراء ، معاني القرآن ص 184 .

4 - الكسائي ، معاني القرآن ، ص 193 .

5 – الاقفش معاني القرآن ص 443 .

النص وروحه وأسلوبه . من ذلك مسألة (حذف الأجوبة في القرآن الكريم) فقد بحثوها بحثاً معنوياً دقيقاً وبنوا أحكامهم على دلالة النص وقرآئن المقام .

فقد بنى سيبويه حكمه عن حكمه على هذه الظاهرة على (علم المخاطب) ومعرفته والاستدلال بقرائن النص وإيحاءاته قال : و سألتُ الخليل عن قوله تعإلى: ٌ □□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□□ ّ[1] أين جوابها؟ وعن قوله عز وجل: ٌ □□□□□□ □□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□ □□□□ ّ[2]ٌ □□□□□□□□□□□□□□□□□□□□ ّ[3] فقال : إنَّ العرب فقد تترك في مثل هذا الخبر (الجواب) في كلامهم ، لعلم المُخيِّر لأيَّ شئ وضع هذا الكلام[4]و استدلِّ بقول الشاعر :

ودويةٍ قفرٍ تُمَشَّى نَعامها كمشي النَّصارى في خفاف الأرندج[5]

التقدير: رُبَّ دويةٍ

ونخلص إلى القول إن الأصول النحوية التي انتهى إليها الأوائل كانت ثمرة جهود عظيمة و استقراء ضخم للظواهر اللُغوية وهي تدل على فكر لُغوي متقدم ، ونظر صائب في تناول اللغة ، لذلك كان من الطبيعي أن يعتدُّ النحاة بهذه الأصول والقواعد بيد أنَّ هذه الأصول والقواعد الأولى، ولهذا السبب يضطر النحويون المتمسكون بالأصل النحوي لتأويل النصوص خوفاً على أصولهم من التداعي أمام الشاهد القرآني الفصيح وغيره من كلام العرب[6] .

وكان إلى جانب اعتداد النحاة القدامى بالأصول والقواعد الأولى اتجاه نما في تفكيرهم ، وشاع في اعتقادهم وهو اتجاه فكري نحوي قرآني ، ولم يلتزم هذا الفكر المقاييس العقلية

1- الزمر : الاية 73 .

2- سورة البقرة 165 .

3 - سورة الانعام الاية : 27 .

4- الكتاب المرجع السابق ص 103 .

5 - المصدر نفسه ص 104 .

6- مها محمد الجزر ، أصول التوجيه النحوي في كتب أعاريب القرآن الرابع الهجري أطروحة 2007م ، ص 170 .

و المنطقية كالعامل والتقليل والتأويل بل وظَّف هذه المقاييس لخدمة النص القرآني، والكشف عن معانيه وأسراره البلاغية ، لذا عرضت قواعد النحو والنحاة في رحاب لغة القرآن الكريم و أساليبه الرفيعة .

أما التأويلات والتقديرات التي أجتهد النحويون فيها فلا تعدو أن تكون اجتهاداً في فهم النص ، وإدراك أسراره ، والكشف عن معانيه وذلك كله منوط بما تُوْحِيْه قرائن الحال وسياق وأحوال المخاطب .

واتضح أن الفكر الذي يتبع فكرة التقدير والتأويل والحذف فكر صناعي يتمسك بأصول الصفة النحوية ، وما فرضته من ضرورات وفروض وهذه الصنعة هي التي طغت على طابع الدرس النحوي وجعلته السمة الغالية على الاتجاه المعنوي الذي ظهر لنا من خلال الموازنة المتمثل (بالنحو القرآني) المبني على أساس المعنى .

علاقة توجيه الألفاظ بتصحيح النصوص

تمهيد :

ما هو التصحيح اللُّغوي ؟ و متى نلجأ إليه ، و ما هي شروطه وماهي الأسباب التي ترفع الإنسان إلى اللجوء إليه ؟ أسئلة إجاباتها تعني كل باحث ينوي تقديم بحث مميز و مثالي وذلك لأنَّ الأخطاء على اختلاف أنواعها سواء كانت لُغوية ، أو إملائية أم نحوية تتشكل في نقطة ضعف كبيرة للبحث العلمي ، و تضعِّف من قيمته مهما كانت قيمة المعلومات الموجودة فيه جيدة .

و لذلك فإنَّ التصحيح له دور كبير في البحث العلمي، و إن دورة العلمي لن يقل أهمية عن أي فقرة في البحث العلمي، لذلك يجب على الباحث أن يقوم بإجراء التصحيح اللُغوي لبحثه العلمي بعد أن يكون قد انتهى منه .

ويُعرَّف التصحيح بأنه عمل علمي قائم على حماية اللغة من الأخطاء التي قد يقع فيها الباحث، أو الكاتب رداء الانتهاء هذا الأخطاء في التراكيب أو المفردات أو العبارات أو الأساليب[1].

كما يعرف التصحيح اللُّغوي بأنَّه إزالة العيوب عن الكلام سواء كانت هذه العيوب موجودة في التكوين أو الإعراب، أو علامات الترقيم، و ذلك متى يكون النص سلمياً لُغوياً، و خاليا من أيِّ خطأ قد يغيِّر المعنى أو قد يضر به.

- ما هي أهمية التصحيح اللُغوي ؟

للتصحيح اللُغوي أهمية كبيرة، وتكمن أهمية التصحيح اللُغوي في عدد من الأمور و من أبرز هذه الأمور:-

التصحيح اللُغوي مهنة عملية، يقوم الشخص الذي يصحح لُغوياً بالحفاظ على اللغة و سلامتها، و ذلك من خلال تنقية البحوث و النصوص من كافة الأخطاء التي من الممكن يقع فيها الكتاب أو الباحثين.

1 – أكاديمية BTS ، تحديد 2019/11/21م –WWW.BTS-ACADE ، ص 1 .

كما أنَّ التصحيح اللُغوي يلعب دوراً كبيراً في صيانة اللغة العربية من انتشار العيوب و الأخطاء فيها ، و ذلك لأنَّ الكتابات الخاطئة في حال بقائها فإن هذا يعنى أنها ستنتشر بين الناس ، و قد يقع القراء بنفس هذه الأخطاء عندما يستخدمون الكلمات التي أخطأ الكاتب في كتابتها ، لذلك فإنَّ التصحيح اللُغوي. من خلال التصحيح اللُّغوي يتم تقويم اللسان العربي ، ويعرف الباحث الأخطاء التي وقعت و بالتالي يكون قادرا على الابتعاد عنها و تجنبها في المرات القادمة .

يساهم التصحيح اللُغوي في صيانة هوية الأمة في الاجتماعات و الندوات و المؤتمرات و المحافل الدولية.

و من خلال التصحيح اللُغوي يتم التمييز مأبون الكلام الجيد من الكلام الردئ ، والأبنية الجيدة من الأبنية السقيمة[1] .

ما هي عناصر و مهارات التصحيح اللُغوي؟

حتى يكون المصحح اللُغوي مصححاً ناجحاً يجب أن يقوم بمجموعة من العناصر و المهارات ، و من أبرز هذه العناصر: حتى يكون المُصَحِح اللُغوي مُصححاً ناجحاً يجب أنْ يكون مطلعاً على اللغة التي يدقق فيها إطلاعاً تاماً ، و متمكناً منها ، وعارفاً بكافة خفاياها و أسرارها ، كما يجب أن يكون على معرفة بكافة القواعد النحوية و الإملائية و اللغوية .

كما يجب أن يكون المصحح اللُغوي على درايةٍ كاملة بالمجال الذي يصحح فيه و ذلك لكي يستطيع يستوعب العبارات التي يكتبها الباحث و حتى يكون المصحح اللُّغوِي مصححاً ناجحا يجب أن يتمتع بالملاحظة و قوة التركيز ، كما يجب أن يكون قادرا على اكتشاف الأخطاء مهما كانت صغيرة أو دقيقة كما يجب أن يتحلى المصحح الذي يقوم بعملية التصحيح بالهدوء ، حيث يجب عليه أن يقوم بالتأكيد من صحة الأخطاء التي يكتشفها كما يجب عليه ألا يحكم على هذه الأخطاء بسرعة كبيرة

1 – المصدر السابق نفسه ، ص2 .

كما يجب أن يقوم المصحح اللُّغوي باقتناء مجموعة من المصادر و المراجع المتعلقة باللغة التي يدقق فيها[1].

❖ ما هي النصوص التي تحتاج إلى تصحيح لُغوي ؟

يجب على أي مُصَحِح أن يكون على دراية كاملة بالنصوص التي تحتاج إلى تصحيح لغوى و فيما يلي سوف نتعرف على أهمية النصوص التي تحتاج إلى تصحيح لُغوِي، تُعد المؤلفات من أهم و أبرز النصوص التي تحتاج إلى تصحيح لُغوي سواء كانت هذه النصوص رسائل ماجستير أو أطروحات دكتوراه ،أم كتب أم دواوين شعر، و غيرها من المؤلفات، و يجب أن ينتبه المصحح عند قيامة بتصحيح النصوص إلى كافة الأخطاء التي من الممكن أن يقع فيها الباحث، و من أبرز هذه الأخطاء التي يقع فيها الباحثون الأخطاء اللُغوية، الأخطاء النحوية و الإملائية .

و في بعض الأحيان يقع الباحثون بأخطاء تتعلق بعلامات الترقيم، حيث يكونوا غير قادرين على معرفة كيفية استخدام هذه العلامات ووضعها في أماكنها المناسبة.

و من الأخطاء الشائعة التي يقع فيها الباحثون والتي يجب أن يحرص المصحح على الانتباه لهما هو تغيير الحركات و الذي يؤدي إلى تغيير المعنى، لذلك يجب أن يحرص الباحث على الانتباه إليها كما يجب أن يقوم المصحح بالانتباه إلى الألفاظ العامية و التي قد يستخدمها الباحث، و عليه أن يقوم بحذفها و تحويلها إلى كلمات باللغة الفصحى .

ما هي الأخطاء الشائعة التي يقع فيها المصحح اللُّغوِي ؟

يُعد هنالك مجموعة كبيرة من الأخطاء الشائعة التي يقع فيها المصحح اللغوي و من أبرز هذه الأخطاء:-

1 – مصدر سابق نفسه ، ص 3 .

عدم القدرة على التميز بين الهاء والتاء المربوطة، و يُعد هذا الخطأ من أكثر الأخطاء شيوعاً و يُعد السبب الرئيسي الذي يجعل المُصحح يقع في هذا الخطأ هو ضعفه في اللغة العربية، و عدم إدراكه للقاعدة الإملائية لهذه القضية[1] .

عدم التميز بين همزة الوصل و همزة القطع : يعد عدم التميز بين همزة الوصل و همزة القطع من أهم الأخطاء التي يقع فيها المصحح اللُغوي ، و بشكل عام فإنَّ العديد من الناس يقعون بهذا الخطأ و السبب بسيط عدم معرفتهم بقواعد همزة الوصل و همزة القطع.

و في بعض الأحيان يقع الباحثون بخطأ في الكتابة ، و من هذه الأخطاء وضع مسافة بين واو العطف و الكلمة التي تليها، و يعود سبب هذه الأخطاء إلى وقوع جهل الكاتب بقوانين الكتابة و قواعدها.

الخطأ في وضع علامات الترقيم، و يعد هذا الخطأ من أبرز الأخطاء التي يجدها المدقق اللُغوي في النصوص و يعود سبب هذه الأخطاء إلى عدم معرفة الشخص بقواعد علامات الترقيم، و متى يجب أن يضع فاصلة، و متى يجب أن يضع نقطة.

عدم التميز بين الياء و الألف المقصورة، و بين الألف الممدودة و الألف المقصورة، يعد الضعف في قواعد الإملاء من أهمَّ الأسباب التي ترفع الأشخاص للوقوع في هذه الأخطاء.

ما هي مراحل عملية التصحيح اللُغوي ؟

تمرُّ عملية التصحيح اللُغوي بمجموعةٍ من المراحل و من أبرز هذه المراحل:

تحضير أدوات التصحيح اللُغوي، حيث يجب على المُصحح اللُغوي أنْ يقوم بتحضير أدوات التصحيح اللُغوي، كجهاز الحاسوب و المراجع و الكتب التي يحتاجها في العملية، و المكان الهادئ البعيد عن الضجيج .

1- المصدر السابق نفسه ، ص 4 .

بعد ذلك: يجب أن يقوم المُصحح اللُغوي بقراءة النص الذي يريد تصلحيه دون أن يقوم بأي تصحيح، بل يجب أن يطلع عليه، و ذلك لكي يتعرف على أسلوب الكاتب.
بعد أنْ يطلع الباحث على مجال النص يقوم بتجهيز المصادر اللازمة بهذا النص، و من ثم يبدأ عملية التدقيق و استخراج الأخطاء.

❖ **مفهوم النص :**

إنَّ الحصولَ على تعريفٍ جامعٍ مانعٍ للنصِ يحتاجُ إلى جهد ودراسة واسعة من الصعب على المتخصصين تتبعها ، و استقصاؤها في حقول اللسانيات، و ذلك لاختلاف المنطلقات و الاتجاهات الفكرية الخاصة بكل تعريف للنص ، و بسبب اختلاف الطرق المتتبعة في تحليل و تناول النصوص ؛ فلكل باحث منهج ، يحقق من خلاله غايات و أهداف خاصة، و فيما يلي سنحاول تقديم تعريف مصطلح النص في المادة المعجمية[1] و اللغة مستمدة من الفعل نصص ، و هي تعني كل شئ ظاهر وواضح ، أما في الاصطلاح فالنص : هو عبارة عن ظاهرة لُغوية يزيد فيها المعنى على اللفظ ، تجمع بين الجملة و الكلام والقول و التبليغ و الخطاب و النظم ، أي مستوى التركيب ، و مستوى الدلالة و الخطاب الذي يحتاج إلى متكلم وسامع و رسالة و مقام خاص بهذا الخطاب ، و من جانب أخر هو التفسير و التأويل والشرح في حالة أن النص يتمحور حول حضارة أو ثقافة خاصة بشعب عريق ، و هي من الممكن أن تكون كل ما يكتب ، ويعبر أن أفكار ومواضيع مختلفة ، و هنا نختص بهيئات النص ، الذي قد يكون نثراً ، أو شعراً ، في علوم الفقه والتشريع ، يُعرف النص بأنه جزءً من القرآن أو السنة ، يروى لاعتبارات مختلفة ، وأدوات النص القلم في الكتابة ، اللسان في التعبير و من المتعارف عليه أنَّ النحاة والبلقاء لم يستخدموا مفهوم النص كما نستخدمه اليوم ، و إنما كان المعنى مختلجاً في نفوسهم و عقولهم ، و أخرجوه عندما رأوا عناصر النص (أنَّ هنالك حاجة لتوثيق

1 _ فايز محاسنة ، اثر عناصر النص ،و مفهوم النص و قراءته ، جامعة مؤتة ، 2008م ،ص2–1

ثقافاتهم ، ومعارفهم و علومهم)[1] هنالك مجموعة من العناصر التي توجد بشكل أساسي في أي نص على الألفاظ / و هي أصغر اختلاف أشكال النصوص و من هذه العناصر ما يلي:

و حدات النص و مكوناته ، و هنا لا نعني اللفظة بمفردها إذ لا قيمة للكلمة بمفردها ، و إنما نفى اللفظة المتضمنة ضمن نسق يسمى السياق ، و بالرابط مع الأفكار : هذا العنصر و من أهم العناصر . مجموعة من الكلمات و الألفاظ الأخرى المعنوية التي تربط بقية العناصر، و إذ أن الأفكار هي و العلاقة و الأداء ، وهي: **المعاني**: هذا العنصر أوسع عناصر النص ، أيضا الدافع الأساسي لقيام النص و من خلاله يحكم على النص بالقوة أو الضعف و الجمال أو القبح .

ومن خلال الخيال : هو المعاني التي تظهر مدى إبداع الكاتب و ما قيمته ، ومستواه التعليمي للضرورة الأساسية التي يعتمد عليها الكاتب في النص ليفرغ ما يثقل نفسه. **في الصور البيانية** : من أقدم عناصر النص هي الصور ، النص **من خلال خيال العاطفة** : فهي تجسد كل ما هو معنوي ، ليصبح الفهم أقرب للقارئ .

الأساليب : يجعل التنوع و التغير في الألفاظ و المعاني ، و الأساليب و الصور ، و الإيقاع . من المفترض أن يجتمع الأسلوب بين القوة و الوضوح و **الجمال الموسيقى**: عنصر الموسيقا من جماليات النص ، فهي تجذب القارئ و تمتعه من خلال تلقيه النص

- **من موقف النحويين من النص وأحوال المخاطب:**

إنَّ المتأمل في الموروث النحوي و في جهود النحاة و الدارسين لابد أن تستوقفه بعض التساؤلات: هل كانت نظرة النحويين إلى القرآن تنظمها وحدة تنسقه، أو موضوعية أو فكرية مما تجعله نصاً متكاملاً ؟

1 _ إبراهيم الساقين ، مناهج تحلي النص الأدبى ، الشركة العربية المتحدة للتسويق،القاهرة 2010م

استلهم النحاة القدامى مفهومهم لدراسة النص من الدلالة المعجمية الاصطلاحية ((فالنص: رفعك الشئ أو اختياره، النصيَّة: الخيار الأشراف، و نواصي القوم مجمع أشرافهم[1] و نص الحديث إليه أي رفعه، و ناقته، استخرج أقصى ما عندها من السير و الشئ حركَّة، و نصَّاص الأنف و المتاع : جعل بعضه فوق بعض، و فلاناً استقصى مسألته عن الشئ؛ و النص الإسناد إلى الرئيس الأكبر و التوقيف و التعيين على شئ ما، و ناصّة، استقصى عليه و ناقشه[2] .

ويظهر لنص عدة معانٍ: منها رفع الشئ، و الإظهار و الوضوح و البيان، والاختيار و الانتقاء و الشرف و الرفعة و الاستقصاء في الشيء و الحركة و التماسك و الترابط والإسناد، و بلوغ الغاية ،و الانتهاء إلى الشئ و المناقشة .

أمَّا في الاصطلاح فالنص (هو لا يحتمل إلا معنىً واحداً، و قيل ما لا يتحمل التأويل[3]. وقيل النص: (ما أزداد وضوحا على ظاهر المعنى في المتكلم، و هو سوق الكلام لأجل ذلك المعنى، فإذا قيل أحسنوا لفلان الذي يفرح بفرحي ، ويغتم بغمي كان نصاً في بيان محبته[4] .

والنص في المصطلحات اللسانيَّة الحديثة يشير إلى (سلسة لسانية محكيَّة أو مكتوبة و تُشكِّل وحده تواصلية[5].

وعليه فان دلالة النص (لغوياً) تشير إلى دلالة التماسك والترابط والانسجام و التراجم بين أجزاء النص و مكوناته، أما اصطلاحاً فان النص يمثل ، وحدة وظيفية وهى جزء من النظام التواصلي بين النص و متلقيه. إنَّ مصطلح النص عرف و اكتملت صورته في الدراسات الأصولية [6] .

---

1 _ المصدر السابق نفسه

2_ ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت /ط2000م (مادة نصص)

3 _ الفيروز أبادى القاموس المحيط ببيروت ج2 ص320-319

4 _ المصدر نفسه ص241

5 _ جات ماري شايغر ، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط1، ص 533، 2007م .

6 ا- بو المعاني عبدالملك بن يوسف ، البرهان في أصول الفقه ، (ت478هـ) تحقيق د. عبدالعظيم الديب ، ط1، ج1، ص 412 ، والتعريفات للشريف الجرجاني ص 104 .

فكان علماء الأصول الأسبق في الإشارة إلى مفاهيمه و إشاراته و دلالته و النص في اصطلاحاتهم: (لفظ مفيد لا ينطبق عليه تأويل)[1]

و النص بنظمه المخصوص و المنتظم يَنُصُّ على معنى الألفاظ و أحكامها الشرعية و منه قوله تعإلى في سياق الأمر بالمعروف و النهى عن العقوق و الحث برعاية الوالدين[2]

فكان سياق الكلام على هذا الوجه مقيساً لتحريم الضبط العنيف ناصاً و هو متلقى من نظم مخصوص[3] .

أما مصطلح النص في الدراسات النحوية وبحدود إطلاعي إصلاحي فإنه لم يُعرف بمسماة الاصطلاحي المعاصر، فلم يتداول النحاة الأوائل هذا المصطلح ، بل اهتدوا إلى أسسه و أصوله وأسسوا لها خير تأسيس . و استلهم القدامى دلالة النص الشمولية و الكلية من مفهوم النحو (الكُلِّيِّ) فكان بن السراج يقرر أن وظيفة النحو لا تقتصر على مظاهر التعرف الإعرأبو ، و إنما تشمل قواعد اللغة كلها[4]فكانوا يقصدون من النحو معاني ، وبيان أنظمة تأليف الجمل ، و علاقتها ، وما يعرف لها من ظواهر التقديم و التأخير ، مع مراعاة ضوابط التأليف ، ووضع الجمل في مواضعها ، و هو ما أكده السيرافي (ت368هـ) قال : (إنَّ معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ و سكناته ، وبين وضع الحروف و مواضيعها المقتضية لها ، و بين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير ، و توفي الصواب ، و تجنب الخطأ في ذلك و إنْ زاغ شئ عنه ، فإنه لا يختلط من أن يكون ذلك سائقاً بالاستعمال النادر و التأويل البعيد ،أو مردود لخروجه عن عادة القوم ، وكل ذلك محصور بالتتبع و الرواية و السماع والقياس المطرد عن الأصل من غير تحريف[5]و من

---

1 ا- لمصدر السابق (البرهان في أصول الفقه) 413/1 .

2 – سورة الاسراء الاية 23 .

3 – المصدر السابق نفسه 413/1 .

4 - د/ محمد عبد ، أصول النحو العربي فى نظر بن هناء القرطبي فى ضوء على اللغة الحديث ، دار نشر الثقافة ، مصر

5 - أبو هيان التوحيدي ، الإمتاع و المؤالفة ، تحقيق : أحمد أمين و أحمد الزين ، المكتبة العصرية ، بيروت ،ج1ص 121

من هنا تتحد وظيفة (النحو) بدلالة الكلية و الشمولية المتعلقة بخواص التركيب وعلاقاته و مواضعه[1] .

1 – محمد أحمد عرفة ، النحو و النحاة بين الأزهر و الجامعة ، مطبعة السعادة ، مصر ص 67

علاقة توجيه الألفاظ بترجيح المعاني و الدلالات

معلوم أنَّ تحديد وظيفة الكلمة في الجملة لا يتم إلا بعد تضافر مجموعة من القرائن المختلفة ، لفظية كانت أو معنوية و لذلك يمكن إعراب الكلمة الخالية من العلامة الإعرابية بحيث لا تظهر فيها العلامة على الإطلاق ، و إعرابها في هذه الحالة لا تقوم به العلامة ، و لا تدل عليه ، و إنما الذي يدل عليه فهم قرينة السياق التي تصب فيها كل القرائن[1].

و إن كانت العلامة الإعرأبوة ظاهرة فإنَّ ذلك لا يعنى إهمال النظر في مدلول الكلمة المستفاد من السياق في تحديد المعاني النحوية التي يمكن أن تدل عليها و يكفي في ذلك أن تعلم أنَّ الاسم المرفوع صالح لأن يكون فاعلاً أو نائب فاعل أو اسم كان ، أو خبر إن، أو مبتدأ أو خبر ، أو تابعاً مرفوعا فالاسم المرفوع محتمل لكل معنى من المعاني السابقة فإذا نُظِر إليه من خلال السياق الوارد فيه ، فإنه لن يفيد إلا معنى واحداً تحدده القرائن اللفظية و المعنوية و الحالِّيَّة[2] .

الترجيحُ لغةً :

مأخوذ من مادة (رَ جَ حَ) يدل على رزانة وزيادة ، يُقال ترجيح الشئ وهو راجح ، إذا رزن ، و هو من الرجحان[3].

واصطلاحاً:

هو تقوية أحد الدليلين على الأخر لدليل[4].

و لا يكون الترجيح إلا مع وجود التعارض، فحيث انتفى التعارض، انتفى الترجيح، لأنه فرعه فلا يقع إلا مرتباً على وجوده[5].

---

1 – محمد حماسة عبد اللطيف العلامة الإعرابية ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط 1994 ، ص 300.

2 – تمام حسان ، اللغة العربية بمعناه ومعناه ، دار الثقافة الدار البيضاء ، المعرب دط ، 1986، ص165.

3 – الخيل بن أحمد الفراهيري ، ت مهدي المخزومي ، ط دار الرئد العربى ، بيروت ، ط 1، 1986 ، مادة (رجح).

4– ابن البخاري ، شرح الكوكب المنير ، ت : محمد الزحلي طبعة مكتبة العبيكات الرساض، ط2، 1418هـ –1997م .

5– ابن البخارى مرجع سابق ر616/4.

ترجيح المعاني:

المراد بترجيح المعاني هو ترجيح العلل و الأقيسة ، و هي كبقية الأدلة على مراتبَ متفاوتة في القوة و الضعف بالنظر إلى اتساع الاجتهاد أو منافسة القائسين و طريق دفع التعارض بين قياسين : النظر إن كان لأحداهما مزية أو فصل فإنه يُقَّدم على من دونه ، سواء كان الفضل واردا من طريق الأصل و هو المقيس عليه المنصوص عن حكمة أو بحسب الفرع و هو المقيس الذي سكت الشارع عنه ، أو بحسب العلة التي هي الوصف الجامع بين الأصل و الفرع أو بحسب الأصل ، و قد تكون المرجحات بحسب الأمر الخارجي عن الأركان الأربعة للقياس .

و نظراً لاتساع جدران ترجيحات المعاني و الأقيسة ، فإنه المصنف اكتفى بذكر احد عشر ضربا من أوجه الترجيح بين القياسين بحسب العلة ، كما صرَّحه بقوله :(و الكلام ههنا في ترجيح العلل) .

و هي من مقياس العلة على العلة ، و هذا أمر معلوم ، لأنَّ أكثر الخلاف في المسائل الفقهية يترتب على الاختلاف في علل الأحكام و ترجيح بعضها كما سيأتي مشروحاً بالأمثلة التي يقصد منها مُطلق المثال لا مناقشة أدلة الأقوال (في ترجيح العلة المنصوص عليها)[1].

و نذكر منها ثلاثة : -

أحدها: أن تكون إحدى العلتين منصوصاً عليها و الأخرى غير منصوص عليها فتقدم المنصوص عليها ؛ لأن نص صاحب الشرع عليها دليل على صحتها ، فالقياس الذي علته منصوصة مُقدَّم على ما علته مستنبطة ، لأنَّ النص يدل على العِلية أكثر من الاستنباط لاحتماله الخطأ على المجتهدين ؛ لأنَّ المصيب واحد والنص صوابٌ قطعاً ؛ و لأنَّ ما نصَّ عليه صاحب الشرع لزم إتباعه. وقد مثل له المنصف باستدلال المالكي في

1 – أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي ، ط1، التعديل والتخريج .

تحريم النبيذ بأنه شراب يسكر كثيراً فحرم قليلة كالخمر ، فيعارضه الحنفي بأنه شراب أعده الله لأهل الجنة فوجب أن يكون من جنس ما هو مباح كالعسل ، فيقول المالكي علتنا أولى لأنها منصوص عليها ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (ما أسكر كثيرة فقليله حرام)[1] .

و التنصيص عليها تنبيه من صاحب الشَّرع . (على صحتها و لزوم إتباعها، فكانت أولى مما لم يحكم بكونها علة)[2] .

و مثل قول الشافعي : إن علتنا في بيع الرطب بالتمر لا يجوز لحصول التفاضل بينهما في حال الكمال و الادخار ، فيعارضه المخالف أن التعليل بوجود التماثل في الحال ، فالعلة المنصوص عليها بقوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن بيع الرطب بالتمر : (أينقص الرطب إذا يبس ؟) قالوا(نعم) قال : أفلا إذا[3] ، فعلَّل بوجود التفاضل– (في حال الجفاف ، فكانت المنصوص عليها أولى مما عرفت بالاستنباط[4] (في ترجيح العلة التي لا تعود على أصلحها بتخصيص) .

و الثاني: أن تكون إحدى العلتين لا تعود على أصلها بالتخصيص و الثانية تعود على أصلها بالتخصيص فالتي لا تعود على أصلها بالتخصيص أولى، لأنَّ التعلق بالعموم أولى استنباطاً و نطقاً.

فمراد المصنف بالعلة التي لا تعود على أصلها بالتخصيص هي ما كانت عامة في أصلها، أي في جميع أفراد أصلها و شاملة لجميعها بوجودها في جميعها[5] و هي مقدمة عن العلة التي تعود على أصلها بالتخصيص على أرجح قولي العلماء[6] لكثرة فائدتها ، فالأصل هو المعلل بها ، كالنهي الثابت عن بيع البر بالبر إلا متماثلاً في باب الربا ، فإنه

---

1 - بدشر البنود للعلوم (د/310) و أنظر المصادر الأصولية المتبينةعلى هامش "1"

2 – أخرجه أبو داود فى الأشربة (87/4) باب النهى عن المنكر و الترمزى فى الأشربه ، باب ما جاء (ما أسكره كثيرا فقليله حرام) و ابن ماجة فى الأشربة باب أسكر كثير فقليله حرام

3 - أحكام الفصول (757) (المنهاج) كلاهما لسياجى (234).

4– الشيرازى ، شرح السمع (د/956)

5 – أنظر المصادر الأصولية المثبتة على الهامش (الإشارة) ص343

6 – أنظر المستعفى للغزالى ج1 ، ص403

معلل عند الشافعية و في رواية عند الحنابلة مطعون جنس يدخل فيه القليل و الكثير و يبقى الدليل على عمومه في جميع جزيئات البر و التميز ، بخلاف تعليل الأحناف فهو معلل عندهم بأنَّه كفيل جنس[1] ، و ما يخرج من ذلك التعليل ، فذلك جوزوا بيع الحفنة بالحفنتين و التمر بالتمرتين[2] فصار الدليل خاصاً بما يتأتى فيه الكيل عادة[3] و مثل المصنف لهذا الضرب من الترجيح (باستدلال المالكي في جواز التيمم بالجِصِّ و النُّورة[4])

لأنّ هذا النوع من الصعيد لم يتغير عن جنس الأصل ، فجاز التيمم به كالتراب فيعارضه الشافعي بأنَّ هذا ليس بتراب فلم يجز التميم به كالحديد و النحاس فيقول المالكي : علتنا أولى؛ لأنها لا تعود على أصلها بالتخصيص، و هو قوله تعالى: ُ □ □ □ ً[5] و قد قال أهل أهل اللغة : الصعيد وجه الأرض كان عليه تراب أو لم يكن[6]و علتكم تخصيص هذا الأصل ، فيخرج منه (ما ليس بتراب و التعلق بالعموم أولى استنباطاً و نطقا)[7]. في الترجيح بموافقة إحدى العلتين للفظ الأصل .

و الثالث : أن تكون إحدى العلتين موافقة للفظ الأصل و الأخرى مخالفة له ، فتقدم الموافقة ؛ لأن الأصل شاهد للفظها فالعلة الموافقة للفظ الأصل لا تترجح بقوتها في ذاتها و إنما بشهادة الأصل على لفظها فتقدم الموافقة على المخالفة بهذا الاعتبار ، قد مثل لها المصنف باستدلال المالكي في أن المدبر– وهو العبد يعتقه سيده عن دبر : أي بعد موته[8] لا يجوز بيعه لأنه مدبر لم يتقدمه دين يتعلق به فلم يجوز بيعه ، أصله إذا حكم

1– الشافعي ، الإمام ، ج3، ص15، الشيرازى ، المهذب ، ج1،ص277

2– أنظر تفسير القرطبى ،ج3،ص352

3 – الكلوذانى ، التمهيد ج4،ص244، العلوى نشر البنود ج2 ،ص309

4– الجص ، من البناء الذى يطلى به ، و النورة : حجر الكلس (ابن منظور ، لسان العرب ، ج2 ، ص291 ج14، ص324

5– سورة النساء أية 43

6 – ابن منظور ، لسان العرب ،ج7،ص343

7 – قال التلمسانى فى (مفتاحه) (481) ((الصعيد مشتق من الصعود ، فكان عاما فى كل ما صعد على وجه الأرض ونظر على هامشه إختلاف العلماء فى جواز التعميم فيما عدا التراب من اجزاء الارض المتولدة عنها

8– قال ابن الأثير فى النهاية ج2 ، ص92، (يقال: دبرت العبد إذا علقت عتقه بموتك ، وهو التدبير ،أي:أنه يتعق : بعد ما يدبره سيده و يموت.

الحاكم بتدبيره ، فيعارضه الشافعي بأن يقول : يجوز بيعه ؛ لأنه مدبر لم يحكم بتدبيره ، فيجاز بيعه كما لو لم يتقدمه دين يستغرقه ، فيقول المالكي : علتنا الأولى ؛ لأنها موافقة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى بيع المدبَّر في ترجيح العلة المطردة ، المنعكسة.

و من حديث ابن عمر رضي الله عنه مرفوعا بلفظ (المدبر لا يباع و لا يوهب و هو حرٌ من الثلث) و المسألة موردة للتمثيل وإلا فقد صحَّ أنَّه صلى الله عليه وسلم باع المدبر، فقال جابر رضي الله عنه : إن رجلا من الأنصار أعتق غلاماً له عن دبر لم يكن له مال غيره، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال: (من يشترى مني ؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله بثمانمائة فدفع إليه[1]يرى الباحث أن الترجيح يندرج بكثرة الأصول في باب الترجيح بكثرة الأدلة وكثرة الرواة . إنما المعني به في هذا المقام هو ما كان ثابتاً بالطرق الاحتمالية التي يمكن إجمالها فبتصريح الصحأبو بالنسخ، و في الإجماع على الناسخ و في حداثة الراوي؛ و في تأخير إسلام الصحأبو، و في معرفة التاريخ و في موافقة البراءة الأصلية ،أما النسخ الثابت بالنص فلا خلاف في تقديمه على الجمع و الترجيح، مثل قوله صلى الله عليه وسلم : (نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها فإنها تذكركم بالآخرة) .

أما الشرط الثاني: فلا يعرف المتأخر منهما ، إذ لا ترجيح بين ما هو صحة و بين منفي الحُجّة كالمنسوخ مثلا : و هذا الشرط يندرج فيما هو أوسع منه ، وهو إنْ يستويا في الصحة بحيث لا يكون مقابل الدليل المعارض منسوخاً أو شاذاً أو منكراً ، فلابد من استواء النصين في الحُجيَة ويضيف الأصوليون شروطاً أخرى منها :

أن يكون الدليلان ظنِّيين لقابلتيهما للتفاوت ، فلا ترجيح بين دليلين قطعيين و لا بين شرطي ظني سواء كان الدليلان القطعيان نقليين أو عقليين ؛ لأنَّ الدليل المقطوع به غير قابل للزيادة و النقصان فلا يطلب فيه الترجيح .

1 – أخرجه البخارى فى (العتق) ج5، ص165، باب بع المدبر و مسلم فى الإيمان ج'11' ص141، باب جواز بيع المدبر

★ و منها أنْ يتحقق المجتهد من وجود تعارض بين الدليلين، و يتأكد كون المرجع قوياً، و أن يكون المرجع به وصفا قائما بالدليل ، فإذا روعيت الشروط السابقة أمكنه الترجيح .

★ **و طرق الترجيح في الاختبار تنقسم إلى ثلاثة جهات :**

أولاً : الترجيح من جهة سند الحديث

ثانياً : الترجيح من جهة المتن

ثالثاً : الترجيح بأمر خارجي

الترجيح من جهة سند الحديث :

قال : الباجي رحمة الله في ص 331 (فأما الترجيح بالاستناد فعلى أوجه) تنقسم جهة الإسناد في الحقيقة إلى وجهين – وإنْ كان المصنَّف أدخل في هذه الجهة الترجيح بأمرٍ خارجي لذلك كان قسمته ثنائية متمثلة في الترجيح بالإسناد أولاً ثم بالمتن ثانياً: و الوجهان هما :

الأول الترجيح باعتبار حال الراوي ، و مثل له المصنف بحال الترجيح بأن يكون الراوي تتعلق به القصة ، أو يكون قريباً من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو يكون الراوي فقيهاً ، أو يكون الراوي أضبط و أحفظ ، و هذا يرجع إلى الترجيح بالشهرة الذي فيه الترجيح بالحفظ ، و الإتقان و دقة التقصِّي .

الثاني : الترجيح باعتبار قوة السند في مجموعة، ومثَّل له المصنَّف بالترجيح لكثرة الرواة و ترجيح المسموع على المكتوب، و ترجيح المتفق على رفعه على المختلف في رفعه، و الترجيح بالسلامة عن الاختلاف، ثم أدرج ضمن الترجيح بالإسناد ما يتعلق بالترجيح بأمر خارجي، و مثل له بالترجيح بموافقة القران لأحد الحديثين و الترجيح بموافقة أهل المدينة لأحد الخبرين[1] .

1 – المصدر السابق نفسه

و نأخذ بعض النماذج :

في ترجيح الخبر المروي في قصة مشهورة متداولة عند أهل الفقه و يكون المعارض له عارياً من ذلك فيقدَّم الخبر المرويُّ في قصة مشهورة؛ لان النفس إلى ثبوته أسكتُ و الظن في صحته اغلب.

وقد مثَّل المصنَّف لهذا الترجيح في (إحكام الفصول) و في المنهاج بما استدلَّ المالكي في أنا لشهادة ليست بشرط في صحة النكاح لأنَّ النبي صلى الله عليه و سلم أو لَم على صفيَّة رضي الله عنها بأقط و سمنٍ و تمرٍ في غزوة خيبر فقال الناس لا ندري أتزوجها أم اتخذها أُمَّ ولدٍ؟ لا ظ فقالوا إن حجبها فهي امرأته و إن لم يحجبها أمُ ولد فلما ركب حجبها)[1] و لو كان قد أشهد لم يشكوا ، فيعارضه الشافعي بقوله صلى الله عليه و سلم (لا نكاح إلا بصداقٍ ووليَّ و شاهدي عدل)[2].

فيقول المالكي خيارنا أولى و أرجح ، لأنَّه مروي في قصة مشهورة و معلومة و خيركم عارٍ من ذلك .

في ترجيح الخبر بكثرة الرواة :

أن يكون رواه أحد الخبرين أكثر من رواه الخبر الأخر فيقدم الخبر الكثير الرواة لأن السهو و الغلط أبعد إلى الجماعة وأقرب إلى الواحد. الترجيح بكثرة الرواة مذهب الجمهور، وبه قال مالك و الشافعي و أحمد ووافق الجمهور محمد بن الحسن و أبو عبدالله الجرجاني من الأحناف و عمدة الجمهور عن النبي صلى الله عليه و سلم لم يرجع إلى قول ذي اليدين (أقْصِرت الصلاةُ أم نسيتَ) ؟ حتى أخبره غيره من الصحابة كأبو بكر و عمر رضي الله عنهما[3] و هذا يدل على أن للزيادة في العدد أثراً في قوة الخبر و قبوله و قد صح أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يرجحون بكثرة العدد .

1- أخرجهى البخارى فى ا(لصلاة) 479/1 ، باب ما يذكر فى الفخذ و مسلم فى النكاح،232/9

2- أخرجه البيهقي فى (سننه الكبرى) ، 125/7

3 – المصدر السابق نفسه

كل هذا من حديث أبو هريرة رضي الله عنه قال: رسول الله صلى الله عليه و سلم أحدى صلاتي العَشِّى فصلى بنا ركعتين ثم سلم فقال لي خشية معروضة في المساجد فإنِّها عليها كأنَّه غضبان ، ووضع يده اليمنى على اليسرى ، و شبك بين أصابعه ، ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى وخرجت سرعان من أبواب المسجد فقالوا : أقصرت الصلاة و في القوم أبو بكر و عمر و في القوم رجلا في يديه طول يقال له ذو اليدين قال: (أكما يقول ذو اليدين ؟) ، فقالوا (نعم) فتقدم فصلى م ترك ،ثم سلم ثم كبر و سجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر ثم سجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه و كبر فربما سألوه : (ثم سلم) فيقول : (نُبِئت أن عمران بن حصين قال : ثم سلم[1].

في الترجيح بموافقة أهل المدينة لأحد الخبرين :

في مسألة القضاء باليمين و الشاهد ، فقد روي ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ النبي صلى الله عليه و سلم قال : (لو يُعْطَى الناسُ بدعواهُم لأدَّعى ناسُ دماء رجال و أموالاهم ، ولكنَّ اليمين على المُدَّعي عليه) فإنه يدل على عدم جواز الحكم بيمين غير المدعي عليه عمداً بمفهوم المخالفة ، و يعارضه حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم : (قضى بيمين و شاهدٍ) الذي يفيد بطلاقه جواز الحكم بيمين المدعي و معها شاهد كما هو مصرح بمنطوقه ، و قد ذهب الجمهور إلى ترجيح حديث بن عباس رضي الله عنه الخاص بجواز القضاء بالشاهد و اليمين ؛ لأنه عمل به أهل المدينة وأنه منطوق مقدّم على المفهوم عند التعارض لأنه رواه أكثر من عشرين صحأبواً، خلافاً للأحناف الذين يمنعون العمل بالقضاء بشاهد ويمين ، لأنَّه زيادة على النص القرآني في قوله تعإلى: ُ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ّ[2] و الزيَّاد على النص نسخ ، و نسخ القرآن يخبر الواحد لا يجوز و مذهب الجمهور أقوى لما تقدم من وجوه

1- أخرجه البخارى فى (المساجد) ج1 ص565 ، بالب تشبيك الأصابع فى المسجد و غيره و مسلم فى (المساجد)68/5 باب السهو فى الصلاة و السجود له.

2- البقرة :الأية: 282

الترجيح ؛ و الآن الناسخ و المنسوخ يلزم ورودهما على محل واحد و هذا غير متحقق في الزيادة على النص إذا سُلِّم جدلا أنَّ الزيادة على النص نسخٌ و قد تقدمت المسألة في حكم نسخ ما يتوقف عليه صحة العبادة و كذا نسخ القران و الخبر و المتواتر بخبر الآحاد[1] .

1- ابن جحر العسقلاني ، فتح الباري ج5 ص 281س

الفصل الرابع

توجيه الألفاظ نحوياً في صحيح البخاري ودورها في توليد المعاني والأحكام

المبحث الأوّل: نماذج من توجيه الألفاظ بالرفع وما أدى إليه من معانٍ وأحكام

المبحث الثاني: نماذج من توجيه الألفاظ بالنصب وما أدى إليه من معانٍ وأحكام

المبحث الثالث: نماذج من توجيه الألفاظ بالجر وما أدى إليه من معانٍ وأحكام

المبحث الرابع: نماذج من توجيه الألفاظ بالجزم وما أدى إليه من معانٍ وأحكام

نماذج من توجيه الألفاظ بالرفع وما أدى إليه من معانٍ وأحكام:

إن الوقف على هذه التوجيهات وتلمس التعليلات التي أبداها المفسرون ، القرائن التي سيقت لتلك الأوجه كان مدعاة لانبثاق فكر نحوي وتفسيري له ما له من الأهمية في هذين العلمين . وهذا هو الدافع للوقوف على نماذج من الألفاظ التي احتملت على أكثر من وجه ، وبيان التعليلات التي ذكرها المفسرون لاختيار وجه دون غيره ومحاولة الموازنة بين تلك الآراء ، وعرضها على ما استقرّ من قواعد نحوية ومن ثم الترجيح بينهما بما يسنح به الفكر ، على وقف تلك القواعد [1].

توجيه ما يحتمله اللفظ من أوجه الرفع :

جاءت مجموعة من الألفاظ في صحيح البخاري حاملة واحدة من علامات الرفع، وتباين وجهات النظر في إعرابها وصفّها ضمن واحد من أبواب الرفع ، وكان هذا الاختلاف له دواعيه التي سيمرُّ ذكرها حين تعرض المسائل التي جاءت لتكوين أمثلة على ما يحتمل أكثر من وجه من أوجه الرفع [2].

توجيه ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا : قال النبي صلي الله عليه وسلم (يا عائشة لولا قومك حديث عهدهم قال ابن الزبير بكفرٍ لنقضت الكعبة فجعلت لها بأبون) . [3]

تضمن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا . أعني قوله : لولا قومك حديث عهدهم ، فهو ما خفي على النحويين إلا القليل منهم. [4]

---

1 – كريم حسين ناجح الخالدي ، نظرية المعني في الدراسة النحوية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ط1 ، 1427–2006م .

2– حيدر التميمي ، أحكام القران ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 2008م ، ص 24 .[2]

3– صحيح البخاري يصارح الكرماني، كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار مخافة ان يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في اشد منه،ج 2، ص 152 . [3]

4 – المصدر السابق ج 2 / 152 . [4]

توجيه إعراب ثلاثٌ:

وهي وردت في قوله صلى الله عليه وسلم (عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ثلاثٌ من كن فيه وجد حلاوة الإيمان أن يكون الله ورسوله أحبُّ إليه مما سواهما). [1]

يقول الكرماني[2] ثلاثٌ مبتدأ وليس نكرة صرفة لأن التنوين عوض عن المضاف إليه أيّ ثلاث خصال أو لأنه صفة موصوف محذوف وهو مبتدأ بالحقيقة أي خصال ثلاث.

وفي هذه المسألة يقول العيني [3] " ثلاثٌ مرفوع علي أنه مبتدأ فإن قلت هو نكرة كيف يقع مبتدأ . قلتُ النكرة تقع مبتدأ بالمسوغ و ههنا ثلاثة وجوه :

الأوّل: أن يكون التنوين في ثلاث عوضاً عن المضاف إليه تقديره ثلاث خصال فحينئذٍ يقرب من المعرفة.

الثاني: أن يكون صفة الموصوف محذوف تقديره خصال ثلاث والموصوف هو المبتدأ في الحقيقة فلما حذف قامت الصفة مقامه.

الثالث: يجوز أن يكون ثلاث موصوفاً بالجملة الشرطية التي بعده والخبر على هذا الوجه هو قوله (أن يكون) و أنْ مصدرية والتقدير كون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما وعلى التقديرين الأولين الخبر هو الجملة الشرطية .

لأنّ قوله وجد خبره و الجملة خبر المبتدأ الأول فإن قلت الجملة إذا وقعت خبراً فلا بد من ضمير فيها يعود إلى المبتدأ لأن الجملة مستقلة بذاتها فلا يربطها بما قبلها إلا الضمير وليس ههنا ضمير يعود إليه والضمير في (فيه) يرجع إلى من لا إلي ثلاث قلت العائد ههنا محذوف تقديره ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان) .

1- صحيح البخاري لشرح الكرماني ، كتاب الإيمان ، باب حلاوة الإيمان ، ج1 ، ص 100 .

2- المصدر السابق ج1 ، ص 100

3- بدر الدين العيني ، عمدة القارئ لشرح صحيح البخاري ، الفاشر : محمد أمين دمج بيروت ج1 ، ص 148 .

*الكرماني الذي تحدثت وعنه هو سمش الدين محمد بن يوسف بن عي بن محمد بن سعيد الكرماني البغدادي الشافعي المعروف بالكرماني (كرمان) فعلا يده في بغداد ومن ملالفاته ، الكواكب الداراري في شرح الجامع الصحيح للبخاري أربع مجلدات .

ويرى الباحث أن التنوين في ثلاث عوض عن المضاف إليه تقديره خصال فحينئذٍ يقرب من المعرفة وتكون ثلاث مرفوعاً على أنه مبتدأ .

توجيه إعراب أَجْوَدُ:

وردت في حديث بدأ الوحي في قوله صلى الله عليه وسلم :(عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه أجود الناس وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل1. (أجود ما يكون) يقول الكرماني : (معناه وكان أجود أكوانه حاصلاً في رمضان حال الملاقاة و يحتمل أن يكون ضمير الشأن أجود أكوانه حاصلاً في رمضان حال الملاقاة2 .

وذكر القسطلاني 3 في كتابه برفع(أجود) اسم كان وخبرها محذوف وجوباً على حد قولك أخطب ما يكون الأخير قائماً وما مصدرية أي أجود أكوان الرسول وفي رمضان سدّ مسد الخبر أي حاصلا فيه أو علي أنه مبتدأ مضاف إلى المصدر وهو ما يكون و (ما) مصدرية وخبره رمضان تقديره أجود أكوانه . وللأصلي أجود بالنصب خبر كان وعُورِض بأنه يلزم منه ما أن يكون خبرها اسمها و أجيب بجعل اسم كان ضمير النبي صلى الله عليه وسلم و (ما) حينئذ مصدرية ظرفية والتقدير كان عليه السلام متصفاً بالأجودية . ولك مع نصب أجود أن تجعل (ما) نكرة موصوفة فيكون في رمضان متعلقاً بـــــ(كان) مع أنها ناقصة بناء على القول بدلالتها على الحدث وهو صحيح عند جماعة واسم (كان) ضمير عائد له عليه الصلاة و السلام .

---

[1]– صحيح البخاري بشرح الكرماني ، كتاب بدء الوحي ، باب كيف كان بدء الوحى ، ج 1 ، ص 51 .

[2]– المدصر السابق ، خ1 ، ص 51 .

[3]– أبو العباس شهاب الدين أحمدين محمد القسطلاني ــ ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، المجل دالاول ، دار الكتب – بيروت – ط3 ، 1323هـ – ج1 ــ ص 71 .

قال النووي1. الرفع أشهر، والنصب جائز وذكر أنه سأل ابن مالك2 عنه فخرج من ثلاثة أوجه والنصب من وجهين وذكر ابن الحاجب 3 في أماليه للرفع خمسة أوجه ، توارد مع ابن مالك منها في وجهين وزاد ثلاثة ولم يعرج على النصب .

ويرجِّح الباحثُ الرفع وتكون (أجود) اسم (كان) وخبرها محذوف وجوباً لأنَ الرفع هو الأشهر والراجح .

ومنها مما لم يأت في صحيح البخاري :

لفظه (شهرٌ) من قوله تعإلى:ُّ□□ ..... □ □ □ □ □ّ[4] حُكِي في هذه اللفظة أكثر من قراءة لكن قراءة العامة [5] جاءت بالرفع وعلي هذه القراءة سيق لهذه الفظة أكثر من وجه إعرأبو من الأوجه التي تحتلها حالة الرفع و كان لكتب أحكام القرآن نصيب من الحديث على الأوجه الإعرأبوة لهذه اللفظة، قال الراوندي: (وشهر رمضان خبر مبتدأ ، أي هي شهر رمضان ، يدل عليه أياماً معدودات . وقيل بدل من قوله (الصيام) وتقديره كُتِب عليكم شهر رمضان أو صوم شهر رمضان على حذف المضاف) [6]

فالرّاوندي يستعين بالسياق القبلي في إعراب هذه اللفظة ويستدل على كونها خبراً لمبتدأ محذوف بلفظة (أياماً) ، فيكون المراد أن هذه الأيام هي شهر ويكون المبتدأ (هي) المحذوفة المقدرة وتكون لفظة شهر خبر للمبتدأ المحذوف .

---

[1]– فتح الباري ، ج1 ، ص 31 ، أنظر عمدة القارئ ، ج1 ، ص 75

[2]– ابن مالك جمال الدين محمدين عبد اله الطائي الجياني الاندلس لشرح التسهيل ، تحقيق عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي المختون ، ط1 ، 1410هـ – 1990، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان ج2 ، ص72 – 73 .

[3]– ابن الحاجب ، الامالي النحوية ، تحقيق ، عرفات صالح مصطفى ، جامعة قطر نشر وتوزيع دار الثقافة ، ط1 – 1986م ـ ص36 .

[4]– سورة البقرة : الاية 184

[5]– قرأ مجاهد والحسن (شهر) بالنصب علي أنه معمول المحذوف مفهوم السيلق ، أي إلزموا شهر رمضان القراء معاني القرآن ج1 ، ص 112 النحاس ، عاراب القران ، ج1 ، ص 286 ، ابو جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل النحاس ، ت : زهير غازي زاهر ط2 ، مكتبة النهضة العربية ، 1985م .

[6]– قطب الدين الراوندي ، فقة القرآن ج1 ، ص 178 ، ت : السيد أحمد الحسين / ط2 ، مطبعة الولاية ، 1405هـ .

ويبدو أن السيوري استحسن هذا الوجه وعده الأجْوَد فقال : (والأجود في رفعه أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هي شهر رمضان أي الأيام المعدودات) [1] ثم ذكر الأوجه الأخرى التي قيلت في إعراب هذه اللفظة ، ومنها أن يكون مبتدأ خبره (من شهد منكم الشهر فليصمه) لأنّ فيه معنى الشرط أي حضر فمن شهد منكم ..... وقيل خبره الذي أنزل وقيل إنه مرفوع بالبدل من الصيام في كُتِب عليكم وفيه نظر ، لأنّ الصيام ليس هو الشهر) .[2]

ويبدو أنّ السيوري يستبعد أن تعرب هذه اللفظة على البدلية وهذا كان ثار خلاف بين المفسرين أيضاً فعلي حين جوّز بعض المفسرين إعرابها على البدل لقي هذا الوجه اعتراضاً من بعضهم الآخر فمن جوّزه الزجاج في قوله (ويجوز أن يكون رفعه على البدل من الصيام فيكون مرفوعا على ما لم يسم فاعله .

المعنى كُتِب عليكم شهر رمضان . [3]

ومن اعترض عليه أبو حيان وقد نسبه إلى الكسائي فقال : (وفيه بعد لوجهين) ، إحداهما كثرة الفصل بين البدل والمبدل منه ، والثاني أنه لا يكون إذ ذاك إلا من بدل الاشتمال، وهو عكس بدل الاشتمال ، لأن بدل الاشتمال في الغالب يكون بالمصادر كقوله تعالى: ﴿ ﴾[4] وهذا الذي ذكره الكسائي بالعكس فلو كان هذا التركيب كتب عليكم شهر رمضان صيامه ، لكان البدل آنذاك صحيحاً، ويمكن توجيه قول الكسائي على أن يكون على حذف مضاف فيكون من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة تقديره صيام شهر رمضان فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مكانه) . [5]

1- المقداد السيوري ، كنز العرفان في فقه القرآن ، ت : عبد الرحيم العقيقي ، ط 1 مطبعة محمدد ، 1422هـ .

2- المصدر السابق نفسه

3- الزجاج معانى القران واعرابه ، ج ، ص 253 .

4- سورة البقرة :الاية 217

5- أبو حيان ، البحر المحيط ، 39/2 ، ط 2 ، بيروت ، دار احياء التراث .

فالاشتمال نوع من أنواع البدل (وضابطه أن يكون بين الأول والثاني ملابسة بغير الجزئية) [1] والناظر إلى كتب النحويين يتلمس من أمثلتهم التي سِيقت في الحديث عن النوع من أنواع البدل أنها جاءت مصداقاً لكلام أبو حيان ففي أغلب الأحيان يكون البدل مصدراً ويكون المبدل منه غير مصدر ، وهو يخالف ما ورد في الآية القرآنية 2 فإما أن يخالف هذا التوجيه هذا الأصل أو يكون به حاجة إلى التقدير. وكلا الأمرين يضعف هذا الرأي ويكون مانعاُ للأخذ به وترجيحه .

أما الوجه الآخر الذي يعرب لفظة (شهر) مبتدأ فقد حُظِي بنقل جُلّ المفسرين ممن عرضوا هذه المسألة ، قال الزجاج : ((ويجوز أن يكون رفعه على الابتداء ويكون الخبر (الذي أنزل فيه القرآن) [3] وبه قال القيسي [4] ونقل العكبري ثاني الاحتمالات للخبر حين تكون لفظة (شهر) مبتدأ ، فقال والثاني أن (الذي أنزل) صفة ، والخبر هو الجملة التي هي قوله (فمن شهد) [5] وفي هذا الوجه الإعرأبو زيادة تفصيل وكثرة اعتراضات وردود لا يغنى ذكرها [6] لأن السياق الذي في الآية يقرِّب الأوجه التي تشير إلى الحديث عن الصيام وما يتعلق به ، وفرضه على المسلمين ، وترابط الآيات السابقة بهذه الآية ، لأنها تشير إلى هذا المعنى فلا ضير في اختلاف الأوجه إذا كانت تصب في معنى واحد يشير إلى المذكور وهذا ما ألمح إليه السيد الطباطبائي في قوله الذي ورد بعد ذكره الأوجه التي قِيلت في إعراب هذه اللفظة وهو (وعلى أي تقدير هو بيان وإيضاح للأيام المعدودات كتب فيها الصيام فالأيات الثلاث جميعاً كلام واحد مسوق لغرض واحد وهو التي بيان فرض صوم شهر رمضان) . [7]

---

[1]– ابن هشام شرح قطرالندى وبل الصدى ، ت : محمد محى الدين عبد الحميد ، ط12 ، دار الفكر بيروت (د.ت) .

[2]– ابن العباس محمدين يزيد المبرد المقتضب ، ــ : محمد عبد الخالق عضيمة ، بيروت (د.ت) .

[3]– أبو أسحاق ابراهيم الزجاج ، معاني القران واعرابه ، ت : عبد الجليل عيد شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، 1988، ج 1 ، 253.

[4]– ابو محمد مكي بن ابي طالب القيسى ، مشكل اعراب القران / ت : حاتم صالح الضامن ، ج1 ، ص 121 .

[5]– ابو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العيكري ، التبيان في اعراب القران ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1399هـ ، ج1 .

[6]– ينظر تفصيلها في التبيان في اعراب القران ، ج1 ، 1/81–82 .

[7]– السيد محمد حسين الطباطبائي ، الميزان في تفسير القرآن ، ت : 1402هـ ، مؤسسة النشر الاسلامي ، (د.ت) .

ولعل الملائم لأداء هذا المعنى هو الوجه الأول الذي ينص على أن يكون لفظة (شهر) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هي) عائدة على الأيام ، والقواعد النحوية تجيز حذف المبتدأ إذا دلّ عليه دليل ، قال ابن يعيش في حديثه عن جواز حذف المبتدأ أو الخبر: (قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغنى عن النطق بأحداهما فيحذف لدلالتها عليه، لأن الألفاظ إنما جئ بها للدلالة على المعنى فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا يأتي به.[1]
فضلاً عن أن يجعل لفظة شهر خبراً لمبتدأ مقدّر تقديره هي يدل على ترابط هذه الآيات التي تشير إلى معنى واحد هو فرض الصوم .
فالأولى عدم انقطاعها عن بعضها لأنها أجزاء تؤلف معنىً واحداً .

لفظتها (شهادة) و(اثنان) في قوله تعالى: ﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □
□﴾[2]

ارتبط الحديث عن إعراب لفظي (شهادة) و (اثنان) في الآية المشار إليها، الناظر إلى ما ذكر في إعراب هاتين اللفظتين يجد أن الحديث منهما جاء متصلاً.
فإعراب لفظة (شهادة) وما تحمله من أوجه في قراءة الرفع يرتبط بإعراب لفظة (اثنان)، إذا استقرّ لدى المفسرين أنّ إعراب لفظة (شهادة) هو (مبتدأ) أما الخلاف فكان في خبرها الذي تعددت احتمالاته ، وكانت لفظة (اثنان) أحد تلك الاحتمالات ، واختلفت طبيعة الحديث عن هاتين اللفظتين بين مفسّر وآخر فعلى حين سلط بعضهم الضوء على لفظة (الشهادة) ، جعل بعضهم عناية وأكثر حديثة على لفظة (اثنان) إذ ذكر لها أكثر من وجه إعرأبو فقال : (وفيه أربعة أقوال : الأول أن يكون مرتفعاً بالابتداء ، واثنان خبره التقدير شهادة اثنين الثاني أن يرفع اثنان بشهادة التقدير وفيما أنذل عليكم أن يشهد اثنان . الثالث : أن يكون (اثنان) مفعولاً لم يسم فاعله بشهادة . الرابع :

---

[1]– موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي ، ت : أحمد السيد أحمد ، الكتبة التوثيقية ، مصر ج1 ، ص 94(د.ت) .
[2]– سورة المائدة : 106

يكون تقديره شهود شهادة بينكم اثنان ، ويجوز الحذف مع الابتداء كما يجوز مع الخبر . وفي الثالث بُعد ، لأن شهادة مصدر شهد ، وهو بناء لا يتعدى . [1]

ذكر ابن عربي أربعة أقوال في إعراب لفظة (اثنان) ، فاحتملت : أن تقوم مقام المضاف إليه المحذوف المقدّر بلفظة (شهادة) وهو الخبر الأصل فيكون التقدير شهادة بينكم ... شهادة اثنين ، وكذلك جاز لها أن تكون (فاعل) بشهادة المصدر ويكون حينئذٍ التقدير أن يشهد اثنان . و(اثنان) نائب الفاعل بشهادة ومن أوجهها الأخرى الذي لم يرتضه ابن عربي – ولم أقف على من ذكره غيره – هو جعلها (نائب فاعل) لشهادة . ويبدو أنه ردّ هذا الوجه مستعيناً بقرينة الصيغة التي استنشق منها أنّ (شهادة) مصدر من الفعل شَهِد وهو فعل لازم غير متعدٍ .

أما الوجه الرابع الذي ذكر لها فهو (خبر) لشهادة ويكون التقدير شهود شهادة اثنان وهذا الوجه يشبه الوجه الأوّل ، غير أنّ التقدير هنا صار في المبتدأ وفي الوجه السابق كان في الخبر .

---

[1]/ ابو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن عربي ، احكام القران ، تخريج تعليق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت (د. ت) ج 2 ، ص 239 .

نماذج من من توجيه الألفاظ بالنصب وما أدى إليه من معانٍ وأحكام :

حديث : (نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، بيد أن كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا).[1]

تضمن هذا الحديث استعمال (بيد) غير متلو بـــــ (أنّ) وصلتها كما هو مشهور وقد اختلف في (بيد) من حيث اسميتها وفعليتها ومعناها و إعرابها وإضافتها إلي (أنَ) ومعموليها أو إضافتها ، والاستثناء بها .

قال القرطبي: إن كانت بمعنى (غير) فنصب على الاستثناء وإن كانت بمعنى (مع) فنصب على الظرف الزماني .

إذاً من المعلوم أنَ للنصب عنوانات عديدة يتشابه بعضها ويختلف الآخر وقد ضمت الأحاديث النبوية طائفة من هذه الألفاظ التي وردت منصوبة واختلفت تأويلات المفسرين وتوجيهاتهم من نوعها . وجاءت مجموعة من هذه التوجيهات مدعمة بالعلل والقرائن في بعض الأحيان ، وسبق بعضها من دون أن يذكر مفسروا الكتب السبب في توجيهها ، في بعض الأحيان الأخرى من دون توجيه أو تفضيل بل سردت تلك الأوجه وتركتها عائمة على مائدة الخلاف من دون أن يذكر المفسر ما اختاره من مجموع الوجوه التي ذكرها .[2]

نماذج من الأسماء التي جاءت منصوبة في صحيح البخاري :

توجيه (جذعاً):

وردت جذعاً في حديث بدء الوحي من قوله صلى الله عليه وسلم :

(فقال له ورقة يا ابن أخي ماذا ترى فأخبره رسوله الله صلى الله عليه وسلم خير ما رأى فقال له ورقة هذا الناموس الذي نزّل الله على موسى يا ليتني فيها جذعاً ليتنى أكون حيّا).[3]

---

[1]– صحيح البخاري : كتاب الأنبياء – باب 54 .

[2]– حيدر التميمي ، أحكام القرآن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 2008م ، ص37.

[3]– صحيح البخاري بشرح الكرماني ، كتاب الوحى ، باب كيف كان ، بدء الوحي ، ج1 ، ص 38–39 .

يقول الكرماني : (ورويت جذعُ والجذع في الأصل للدواب وهو صغير البهائم ويعني شاباً فتياً حتى أبالغ في نصرتك وفي بعض الروايات الرفع وهو ظاهر ووجهه النصب أنه خبر كان المقدّرة تقديره يا ليتني أكون جذعاً وهو قول الكسائي وقال القاضي عياض هو منصوب على الحال وهو قول النحاة البصرية وخبر ليت حينئذٍ قوله فيها أو يكون ليت بمعنى أتمنى فينصب بين الجزأين وهو قول القراء) .

وجاء في كتاب حجر[1] (جزعاً) بالنصب على أنه خبر كان المقدرة وهو مذهب الكوفيين.

وفي إعراب جذعاً أرجح قوله القراء وهو منصوب على الحال وخبر ليت حينئذٍ قوله فيها . أو يكون ليت بمعنى أتمنى فينصب الجزأين .

يرى الباحث هذا الإعراب أقرب وأوضح

توجيه رجلاً :

وردت في قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الوحي (يأتيني مثل صلصلة الجرس وهو أشدة عليّ فبعضهم عنّي وقد وعيت عنه ما قال وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمنى فأعي ما يقول) [2].

يقول الكرماني رجلاً منصوب إما بالمصدرية أي يتمثل تمثل رجل وإما بالمفعولية أنّ ضمن تمثل معنى اتخذ أي اتخذ الملك رجلاً مثالاً وأما بالحالية . فإن قلت الحال لا بد أن يكون دالاً على الهيئة والرجل ليس بهيئة قلت معناه على هيئة رجلاً) . وفي إعراب رجلاً يقول العيني [3] نصب على أنه تمييز قاله أكثر الشرّاح وفيه نظر لأنّ التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكور أو مقدرة فالأول نحو: عندي رطل زيتاً وطاب زيد نفساً رفع الإبهام عن رطل ونفساً لم يرفع إبهاماً لا عن طاب ولا عن زيد إذ لا إبهام فيهما بل رفع إبهام ما حصل من نسبته إليه . وههنا لا يجوز أن يكون من القسم الأول

---

[1]- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، فتح الباري بشرح البخاري ، قرأ أصلية تصحيحاً وتحقيقا عبد العزيز بن عبد الله بن جاز ، بيروت ، لبنن ، الناشر : دار المعرفة ج 1 ، ص 26 .

[2]- صحيح البخاري بشرح الكرماني ، كتاب بدء الوحي ، باب كيف كان بدء الوحي ، ج1 ، ص 27 .

[3]- المصدر السابق ، ج1 ، ص 27 .

وهو ظاهر ولا من الثاني لأن قوله : (يتمثل) ليس فيه إبهام ولا في قوله (الملك) ولا في نسبة التمثل إلى الملك فإذن قولهم هذا نصب عن التمييز غير صحيح بل الصحيح أن يقال أنه منصوب بنزع الخافض وإن المعنى يتصور لي الملك تصور رجل فلما حذف المضاف المنصوب بالمصدرية أقيم المضاف إليه مقامه).

ويقول الرضي : (ما يرفع الإبهام يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة ، وشبههما ، وقال عن(ذات) احترازاً عن الحال ، فإنه يرفع الإبهام عن هيئة الذات عن نفسها وفي قولك: (رجع زيد القهقرى) يرفع الإبهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع ، لأن ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة ، وهي الانتقال إلى ما ابتدأت منه الذهاب ، لكن الصفة في (جاءني رجلٍ طويل أو ظريف) تدخل فيه ، لأن رجل ذات مبهمة بالوضع ، صالحة لكل فرد من أفراد الرجال ، فيذكر أحد أوصافه ، تميّز عما يخالفه ، كما تميّز بطويل عن (قصير) ،فـــــ(طويل) إذن يرفع الإبهام المستقر .أي الثابت وضعاً .

ويرى الباحث أنّ رجلاً حال ، وذلك لأن النحاة عرّفوا الحال بأنها وصف هيئة الفاعل أو المفعول واعتباره بأنْ يقع في جواب كيف .

فنجد أنّ رجلاً هي الهيئة التي جاء بها الملك للنبي صلى الله عليه وسلم [1].

[1]– بدر الدين العيني ، عمدة القرئي لشرح صحيح البخاري ، الناشر : محمد أمين دمج ، بيروت ، ج1 ، ص 42.

نماذج من توجيه الألفاظ بالجر وما أدى إليه من معانٍ :

الحديث (مالنا والرملِ ، إنما كنا رأينا به المشركين وقد أهلكهم الله) .[1]

قال بن مالك : وأجاز الأخفش والكوفيون العطف على الضمير المجرور ، دون إعادة الجار ، فيجوز على مذهبهم : حالنا والرملِ ، بالبحر .[2]

وهنا تجدر بنا الإشارة إلى حروف الجر :

ورد تناول حروف الجر في موضوع واحد وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم: (بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين)3.

(بدعاية) يقول الكرماني: الباء بمعنى إلى وجوّز بعض النحاة إقامة حروف الجر بعضها مقام بعض .

ذهب الكوفيون إلى جواز الإنابة في حروف الجر ، فيؤدي الحرف معنى حرف آخر ، فتأتي (على) للمصاحبة وتأتي للمجاورة .

وردت (رُبَّ) في قول النبي صلى الله عليه وسلم: (رُبَ مُبلَغٍ أوعى من سامعٍ).

(رُبَّ) يقول الكرماني[4] (رب) للتقليل وأنها لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمون ، فالظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد أو جملة ومنها أن الفعل الذي تسلطه على الاسم يجب تأخره عنها لأنها لإنشاء التقليل ولها صدر الكلام وفعله يجئ محذوفاً ومنها يجب أن يكون ماضياً وفعله هنا محذوف وهو نحو: كان أو علمت ووجدت . وفيها لغات عشر ، الراء مضمومة والباء مخففة أو مشددَ مفتوحة أو مضمومة أو مسكنة والراء مفتوحة والباء مشددة أو مخففة وربت بتاء التأنيث والباء مشددة أو مخففة وهي حرف عند البصريين واسم عند الكوفيين.

---

[1]– صحيح البخاري – كتاب 25 ، باب 57 .

[2]– جمال الدين محمد بن عبد الله أبن مالك الجياني ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع (الصحيح ، لتحقيق محمد فوائد مطبعة البيان ، 1957 ، ص 183 .

[3]–صحيح التجاري بشرح الكرماني ، كتاب بدء الوحى ، باب كيف كان بدء الوحى ، ج1 ، ص 61.

[4]– صحيح البخاري بشرح الكرماني ، كتاب الوضوع ، باب الأستنجاء بالحجارة ، ج 1 ، ص 201–202

أيضاً وردت (الباء) للمصاحبة وهي في قول النبي صلى الله عليه وسلم :(إنما الأعمال بالنيّات) فوردت (بالنيّات) جار ومجرور والباء هنا للمصاحبة .

* وردت الباء للظرفية وهي في قوله صلى الله عليه وسلم : (فقال أبغني أحجاراً استنفض بها أو نحوه ولا تأتني بعظمٍ ولا روثٍ فأتيته بأحجار بطرف ثيأبو فوضعتها إلى جنبه) .

فكلمة (بأحجارٍ) جار ومجرور والباء هنا للظرفية .

* وردت (الباء) للسببية من قوله صلى الله عليه وسلم : (خير مال المسلم غنم يتبع بها شعفَ الجبالِ ومواقع القطر يفرُّ بدينه من الفتن) [1].

ومنه قوله تعالى:ٌ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ًّ[2] .

ومنه قوله تعالى :ٌ□□□□ًّ [3]

*وردت الباء زائدة في قوله صلى الله عليه وسلم : (ثم دعا بكتاب رسول الله صلى الله وسلم الذي بعث به دميه أي عظيم بُصْرى).[4]

وردت في صحيح البخاري كلمة (بَيْنَا) ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم :

(بَيْنا أنا أمشي إذ سمعت صوتاً من السماء فرفعت بصري فإذا الملك الذي جاءني بحراءَ جالس على كرسي بين السماء والأرض) .

(بَيْنا) أصله5بين فأُشْبِعت الفتحة فصارت ألفاً وهي من الظروف الزمانية اللازمة للإضافة إلى الجملة الاسمية والعامل فيه الجواب إذا كان مجرداً من كلمة المفاجأة وإلا

---

[1]- المصدر السابق نفسه، كتاب الايمان ، باب من الدين الفرارمن الفتن ، ج1 ، ص 109–110 .

[2]-سورة البقرة من الاية 45 .

3- من الاية 40 من سورة العنكبوت .

[4]- صحيح البخاري بشرح الكرماني ، كتاب بدء الوحي ، باب كيف كان بدء الوحى ج1 ، ص6 .

[5]- صحيح البخاري بشرح الكرماني ، المصدر السابق ، ج1 ، ص 42.

فمعنى المفاجأة المتضمنة هي أباها وتحتاج إلى جواب ليتم به المعنى وقيل اقتضى جواباً لأنه ظرف متضمن المجاورة والأفصح في جوابه أن يكون فيه إذ وإذا .[1]

[1]– المدصر السابق ، ج1 ، ص 42.

نماذج من توجيه الألفاظ بالجزم وما أدى إليه من معانٍ وأحكام :

حديث (... فقال وإنْ تكنِ الأخرى ما أصنعْ) [1]

الإشكال في الحديث في قوله تعالى : (وإن تكن الأخرى ترى ...) حيث اثبت ألف الفعل المضارع (ترى) والأصل أن يحذفه ، لأنه جواب شرط مجزوم فيقول : (وإن تكن الأخرى تر ما أصنع)

حديث : (لا يبلونّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجزي ثم يغتسل فيه

تضمن الحديث عطف الفعل المضارع يغتسل على الفعل المضارع لا يبلونّ وهو مجزوم بلا الناهية ، ولكنه بُنِي على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة .

*ورد في قول النبي صلى الله عليه وسلم :(كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج لحاجته أجِيئ أنا وغلام معنا إداوة من ماء يعنى يستنجي به) . [2]

(معنا) يجوز فيه سكون العين قال صاحب المحكم (مع) اسم معناه الصحبة متحركة وساكنة غير أنّ المتحرك العين يكون اسماً وحرفاً والمسكنة حرف لا غير وبعضهم يسكنون العين من مع فيقولون :معكم ومعنا وعند اجتماعه بالألف واللام يفتح العين ويكسر فيُقال مع فتحاً وكسراً . [3]

توجيه أنْ التفسيرية:

وردت أنْ تفسيرية في قول النبي صلى الله عليه وسلم : (سُئل في حجّته فقال :ذبحت قبل أنْ أرمِي فأوْما بيده قال ولا حرج قال حلقت قبل أن أذبح فأوما بيده .[4]

كلمة أنْ تفسيرية وأن التفسيرية هي التي يحسن في موضعها (أي) وعلامتها أن تقع بعد جملة ، فيها معنى القول ، دون حروفه نحو: ُ□□□□□ً [5] ولا تقع بعد صريح القول

1- صحيح البخاري – كتاب البخاري ، باب 9 .

2- صحيح النجار – كتاب الوضوء ــ باب 68 .

3- صحيح البخاري بشرح الكرماني ، كتاب الوضوء ، باب الإ ستجلاء بالماء ، ج1 ، ص 195 .

4- صحيح البخاري بشرح الكرماني ، كتاب العلم ، باب من اجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس ج2 ، ص 65 .

5- سورة المؤمنون الاية 27 .

وإذا ولِي (أنَ) الصالحة للتفسير مضارع معه (لا) نحو : أشرت إليه ألا تفعل ، جاز رفعه وجزمه وهو الذي (يهمنا)ونصبه فجزمه على جعل (لا) ناهية.

نماذج عامة لتوجيه الألفاظ وما أدت إليه من معانٍ وأحكام

حديث (كل سُلامى من الناس عليه صدقة كل يوم)[1].

الإشكال في هذا الحديث يرجع إلى عدم المطابقة بين المبتدأ والخبر من حيث التذكير والتأنيث.

المبتدأ (كُل سُلامى) والخبر (عليه صدقةٌ) وقد وقع الضمير العائد من الخبر على المبتدأ وهو (الهاء) في (عليه) على وفق (كُل) والمعهود أن يجيء على وفق المضاف إليه (سُلامى) فيقال عليها صدقة وليس عليه صدقة.

وحديث (عكومُها رداحُ) [2].

الإشكال في هذا الحديث عدم المطابقة بين المبتدأ والخبر من حيث الإفراد والجمع قال السيوطي في توجيه الحديث (عكومُها رداحٌ) قيل لا يجوز أن يكون (رداح) خبر لـــ (عكومُها) لأنه مفرد وعكومها جمع (عِكم) كـــ (جلد) وجلود بل هو خبر لمبتدأ مضمر، أي كلٌّ عظيم منها رداح.

وحديث: (كانوا يصلون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم عاقدي أُزُرهم) [3].

وحديث (عهدي بالسماء أمس، هذه الساعة ونفرُنا خلوفاً) [4].

الإشكال في الحديثين السابقين في أنَّ الحال سدَّت مسد الخبر مع صلاحيتها لأن تجعل خبراً.

---

[1] – جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الجياني شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي مطبعة لجنة البيان العربي، نشر مكتبة العروبة، القاهرة، 1376هـــ – 1957م.

[2] – أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح البارى بشرح صحيح التخاري ت (852 هـــ) المطبعة السلفية القاهرة، 1380م

[3] – شواهد التوضيح ، مصدر سابق.

[4] – المصدر السابق نفسه.

ففي الحديث الأوّل (هم) مبتدأ و(عاقدي) حال سدت مسد الخبر

والتقدير (وهم مؤتزرون عاقدي أُزرهم)

وفي الحديث الثاني: (نفرُنا) مبتدأ و(خلوفاً) حال سدت مسد الخبر والتقدير (ونفرُنا متروكون خلوفاً).

حديث: (قول الملكين للنبي صلى الله عليه وسلم: (الذي رأيته يُشق شدقُه فكذاب) [1].

الإشكال في الحديث السابق في دخول الفاء على خبر المبتدأ.

ففي الحديث: (الذي) مبتدأ و(فكذاب) خبره، والفاء واقعة في الخبر.

قال ابن مالك: في إعراب الحديث قولهما: (الذي رأيته يُشقق شدقه فكذاب) شاهد على أن الحكم قد يستحق لجر العلة وذلك أن المبتدأ لا يجدوز دخول الفاء على خبره إلا إذا كان شبيهاً بـــ (مَنْ) الشرطية أو (ما) أختها، في العموم واستقبال ما يتم به المعنى[2].

فإذا رجعنا إلى كتب النحويين: وجدنا سيبويه قد أجاز مثل قولنا: (الذي يأتيني فله دَرْهمُ) في معنى الجزاء، قد خلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء [3].

حديث: (يا عائشةُ، لولا قومُك حديثوا عهدٍ بكُفر لنقضتُ الكعبة فجعلت لها بابين) [4].

الإشكال في الحديث السابق في ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا، بينما ذهب الجمهور إلى وجوب حذفه.

ولحنوا المعرِّي في قوله:

يذيب الرعبُ منه كلِّ عضبٍ فلولا الغمدُ يُمسكه لسالا

عالج أصحاب كتب إعراب الحديث هذه المسألة من خلال الحديث السابق.

قال ابن مالك: تضمن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا، أعني قوله: (لولا قومُك حديثوا عهدٍ بكُفرٍ) وهو مما خفي على النحويين.

---

[1] – المرجع السابق، نفسه.

[2] – أنظر صباح التخاري كتاب الأدب، شواهد التوضيح

[3] – سلمان محمد سلمان القضاة، القضايا النحوية في إعراب الحديث النبوي، دار الكتاب الثقافي الأردن، 1426هـــ، 2006م، ص52.

[4] – سيبويه الكتاب، ص139.

فإبن مالك يرى أن الخبر في الحديث السابق واجب الثبوت [1].

1. حديث: (نتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيمان بي، وتصديق برسلي)[2].

2. حديث: (أقرأنيها النبي صلى الله عليه وسلم فاهُ إلى فيّ) [3].

تضمن الحديث الأول حذف الحال، والذي أحوج إلى تقدير هذا المحذوف هو خروج الكلام من الغيبة إلى الحضور، والتقدير (قائلاً لا يخرجه إلا إيمان بي، وتصديق برسلي) والحال المقدَّر هو اسم فاعل من القول).

وضمن الحديث الثاني حذف الحال والبقاء معموله كالعوض عنه، والتقدير: (جاعلاً فاهُ إلى فيّ).

قال ابن مالك في إعراب الحديث الأول:[4] (انتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيمان بي وتصديق برسلي): تضمن هذا الحديث ضمير غيبة مضافاً إلى (سبيل) وضميري حضور أحدهما في موضع جر بالباء، والآخر في موضع جر بإضافة (رسل) وكان اللائق في الظاهر، أن يكون بدل اليائين هاءان، فيقال: انتدب الله لمن خرج في سبيله، لا يخرجه إلا إيمان به وتصديق برسله.

فلو قيل هكذا: لكان مستغنياً عن تقدير وتأويل، لكان مجيئه بالياء يُحوِج إلى التأويل لأن فيه خروجاً من غيبة إلى حضور.

على تقدير اسم فاعل من القول منصوب على الحال محكيٌّ به النافي والمنفي وما يتعلق به، كأنه قال: انتدب الله لمن خرج في سبيله قائلاً لا يخرجه إلا إيمان بي وتصديق برسلي.

---

[1] – سلمان محمد سلمان، مصدر سابق.

[2] – جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الجياني، مصدر سابق.

[3] – المصدر السابق نفسه.

[4] – انظر شواهد التوضيح

وقال ابن مالك أيضاً في إعراب الحديث الثاني: أقرأنيها النبي صلى الله عليه وسلم (فاهُ إلى فيَّ) في قوله: (فاهُ إلى فيَّ) ثلاثة أوجه:-

أحدها: أن يكون الأصل: جاعلاً فاهُ إلى فيَّ، فحذف الحال وبقي معموله كالعوض عنه.

والوجه الثاني: أن يكون الأصل: من فيه إلى فيّ، فحذفت (مِن) وتعدّى الفعل بنفسه، فنصب ما كان مجروراً.

والثالث: أن يكون مؤول بمتشافهين، كما يؤول (بعته يداً بيدٍ)

أيضاً في توجيه ابن مالك لقوله صلى الله عليه وسلم (هو لها صدقةٌ) [1]. حيث قال: يجوز في (هو لها صدقة) الرفع على أنه خبر (هو) و(لها) صفة قدمت فصارت حالاً كقوله: (والصالحات عليها مغلقاً بابُ) فلو قصد بقاء الوصفية لقيل: (والصالحات عليها بابٌ مغلقٌ[2].

1/ حديث: (ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينارٍ) [3].

2/ وحديث: (فدخل النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أعندكم شئ؟ قالت: لا. إلا شئٌ بعثتْ به أم عطية) [4].

الإشكال في الحديث الأول في إضافة كلمة الألف، المعرفة بالألف واللام إلى (دينار) النكرة، والنحاة لا يجوِّزون إضافة ما فيه الألف واللام إلى النكرة.

وقد وُجّه هذا الحديث على حذف البدل المضاف، وابقاء المضاف إليه على حاله، والتقدير: بالألفِ ألفِ دينارٍ.

وتضمن الحديث الثاني حذف المبدل منه وذلك في قول عائشة رضى الله عنهما (لا إلا شيء بعثت به أم عطية) ف (شيء) بدل من محذوف، والتقدير لا شيء عندنا إلا شيء ...).

---

[1] – انظر صحيح البخاري، كتاب الهبة، باب 7.

[2] – جمال الدين محمد بن عبدالله، شواهد التوضيح ، مرجع سابق.

[3] – صحيح البخاري، كتاب الكفالة – باب 1.

[4] – صحيح البخاري، كتاب الهبة – باب 7.

قال ابن مالك في إعراب الحديث الأول قلت: في وقوع (دينار) بعد (الألف) ثلاثة أوجه:-

أحدها: وهو أجودها، أن يكون أراد بالألف: ألف دينار، على ابدال (ألف) المضاف من المعرّف بالألف واللام، ثم حذف المضاف، وهو البدل، لدلالة المبدل منه عليه وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه قبل من الجر.

الوجه الثاني: أن يكون الأصل جاء بالألف الدينار، والمراد بالألف الدنانير فأوقع المفرد موقع الجمع ثم حذفت اللام من الخط لصيرورتها بالادغام دالاً.

والوجه الثالث: أن يكون الألف مضافاً إلى دينار، والألف واللام زائدتان فلذلك لم يمنعها من الإضافة.

الخاتمة : –

الحمدُ لله الذي أسبغ علينا نعمة ظاهرة و باطنه والحمد لله القائل وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد المصطفى وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أمَّا بعد .

فبعون من الله وتوفيقه أكملت هذه الدراسة التي تحمل عنوان التوجيه النحوي لألفاظ الحديث ودوره في توليد المعاني واستنباط والأحكام (نماذج مختارة من صحيح البخاري).

وأسفرت الدراسة إلى النتائج الآتية:

ومن أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج

1. أنَّ أول شيوخ الإمام البخاري إسحاق بن راهويه بن مخلد كان متواضعاً بين الجانب يقوم بمقام نفسه ويخدمها .
2. إنَّ أساس الجامع هو أول مصنف للحديث الصحيح .
3. انتشار التوجيه في بطون كتب النحو بصورة مجملة من غير انتظام جامع .
4. أفاد النحاة من التأويل والتخريج والرد إلى استخدام أصل القاعدة وأصل الوضع.
5. قواعد التوجيه وسيلة من سوائل تعقيد القواعد في العلوم الإسلامية عامة وفي النحو بصفة خاصة .

التوصيات:

ويوصي الباحث بالآتي:

العناية بتوجيه الألفاظ نحوياً في القراءات القرآنية والحديث وبقية النصوص العربية

فهرس الآيات الكريمة

اسم السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
البقرة	□□□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□	3،2،1	26
البقرة	□□□□□□□□□□ □	45	40
البقرة	□□□□□□□□ □□□□□□□	104	43
البقرة	□ □□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□ □ □□□□□□□□□□□	165	51
البقرة	□□ ...... □ □□□□	184	62
البقرة	□□	217	93
البقرة	□	275	94
البقرة	□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□	282	102
النساء	□□□□□□□ □□□□□□□□	26	30
المائدة	□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□	3	41
المائدة	□□□□ □□□□□□□□□ □□	106	96
الأنعام	□□□□□ □□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□ □□□□□	71	30
الأنعام	□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□	78	39
الأنعام	□□□□	38	40
الأنعام	□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□	27	69
الاعراف	□□□ □□□□□	56	40
هود	□□□□□ □□□□□□□	105	36

يوسف	﴿ □ □ □ □ □ ﴾	20	67
الرعد	﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾	13	32
النحل	﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾	111	36
النحل	﴿ □ □ □ □ □ ﴾	26	41
الإسراء	﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾	71	17
الإسراء	﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾	36	51
الإسراء	﴿ □ ﴾	23	78
طه	﴿ □ □ □ □ ﴾	63	35
الأنبياء	﴿ □ □ □ □ □ □ ﴾	60	35
المؤمنون	﴿ □ □ □ □ □ ﴾	27	104
الفرقان	﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾	21	28
العنكبوت	﴿ □ □ □ □ ﴾	40	102
الروم	﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾	24	26
الصافات	﴿ □ □ □ □ □ ﴾	24	37
الزمر	﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾	73	69
الرحمن	﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾	39	36
الواقعة	﴿ □ □ □ □ □ ﴾	79	42
الحديد	﴿ □ ﴾	4	63
المرسلات	﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾	36	36
الطارق	﴿ □ □ □ □ □ □ □ ﴾	9	66

فهرس الأشعار

إذا تغنّى الحمامُ الوُرقُ هيّجني وإنْ تغرّبتُ عنها أُمِ عَمّارِ	النابغة الذبياني	31

أريدُ لأنسى ذكرها فكأنها تمثل لي ليلى بكل سبيل	قيس بن الملوح العامر	33
إِنْ بشكلٍ خيفٍ لَبْسٌ يُجتَنَبُ وما لباعٍ قد يُرى لِنَحْوِ حَبْ	ابن مالك	39
بكرَ العواذلُ في الصَّبوحِ يَلُمنني و ألو مُهنَّ يقُلْن شيبٌ قد علاكَ و قد كبرتَ فقلتُ إنه	عبدالله بن قيس	45
البيت	القائل	رقم الصفحة
خاط لي عمرٌ قبا ليت عيناه سوا	بشار بن برد	48
غُذافرة ضبطاء تجري كأنها فنيق غدا يحوي السوام السوارحا	الأضبط بن قريع بن عوف	62
كِليني لَهَمٍ يا أُميمةَ ناصبٍ وليلٍ أقاسيه بطيءِ الكواكبِ	النابغة الذبياني	63
و بعضُ الحِلْمِ عند الجهلِ للذَّلة إذعانُ .	شهل بن شيبان	64
ودويةٍ قفرٍ تُمَشَّى نَعامها كمشي النَّصارى في خفاف الأرندج	الشماخ بن ربيعة (الفند الزماني	41
يذيب الرعبُ منه كلِّ عضبٍ فلولا الغمدُ يُمسكه لسال	المعرّي	

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر والمراجع :

1. إبراهيم السعافين، مناهج تحليل النص الأدبي، الشركة العربية المتحدة للتسويق القاهرة 2010م.
2. ابن الجوزي: هو جمال الدين عبد الرحمن بن أبو الحسن علي القرشي الصديقي صاحب المؤلفات الكثيرة في أكثر العلوم تدريب الراوي.
3. ابن الحاجب، الأمالي النحوية ، تحقيق عرفات صالح مصطفى، جامعة قطر نشر وتوزيع دار الثقافة ، ط1 ــ 1406هـ –1986م .
4. ابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل، الاصول في النحو تحقيق عبدو الحسين الفتلي، ط 3، 1996م، مؤسسة الرسالة بيروت 418/1 .
5. ابن النجار، شرح الكوكب المنبر، ت: محمد الزحيلي، طبعة مكتبة العبيكان، الرياض، ط2 ، 1418هـ – 1997م.
6. ابن حجر: النخبة شرح نخبة الفكر، بن عمرو عثمان بن عبد الرحمن المشهور بابن الصراح دار الكتب العلمية للنشر – بيروت – لبنان – ط1398هـ – 1978–
7. ابن فارس الصاحبي ، في فقه اللغة ، تحقيق عمر الطباع ، ط1 ، 1993م، مكتبة المعارف ، بيروت .
8. ابن قطفان يحي بن سعيد بن فروخ البصري القطاني الحافظ الكبير ، روى عنه الإمام أحمد بن حنبل .
9. ابن مالك جمال الدين بن عبد الله الطائي الجياني الأندلس ــ لشرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط1، 1410هـ –1990م هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ج2 .

10. ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق دكتور شوقي ضيف، المعارف، مصر، ط3.
11. ابن منظور، لسان العرب – دار احياء التراث العربي مؤسسة التاريخ العربي، ط1، 1416هـ ، 1996م – بيروت 298/1.
12. ابن هشام الانصاري مغنى اللبيب، تحقيق عبد اللطيف الخطيب، ط1، 2000م، ج 6
13. ابن هشام، شرح قطر الندي وبل الصدى، ت: محمد محي الدين عيد، ط12، دار الفكر بيروت.
14. أبو اسحق ابراهيم الزجاجي ــ معانى القرآن وإعرأبوة تحقيق عبد الجليل عيد شأبو، ط1، عالم الكتب ــ بيروت، 1988م.
15. أبو اسحق ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، روى عن أبوه والزهري روى عنه أبو داؤد الطيالسي، ثقة حجة، تهذيب التهذيب 105/1 .
16. أبو البعاس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الحراني، مجموع الفتاوي، ج23، ط: دار الحديث –القاهرة، 1425هـ – 2004م
17. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، التبيان في اعراب القرآن، ط1، دار الكتب العلمية بيروت 1399هـ .
18. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، التبيان في اعراب القرآن، ط1، دار الكتب العلمية بيروت 1399هـ .
19. أبو الحسن أبو القاسم المداري الجنى الداني في حروف المعاني نسبة الرأي، ط1 ، 1973م.
20. أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، مروج الذهب ومعادن من الجوهر، دار الفكر – بيروت – ط1 ، 1417هـ، 1997م ، 5/40.

21. أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، ط، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان 1434هـ – 2013م.
22. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ج3، دار الفكر.
23. أبو السادات المبارك بن محمد بن محمد بن الأثير، جامع الأصول، ت: عبدالقادر الأرنؤوط، ط دار الفكر، 2010م.
24. أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، أرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المجلد الأول، دار الكتب بيروت، ط1 ،1323هـ، ج1.
25. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق عبد الخال ق عضيمة، ط 1، المجلس الاعلي للشؤن الاسلامية، 1388هـ، ج2.
26. أبو الفتح عثمان (ابن جني)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية، القاهرة، ط4، 1999م.
27. أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ط دار مطبعة سفير، 1429هـ 2008م
28. أبو الفضل جمال الدين بن منظور محمد بن كرم بن علي، لسان العرب، ط، دار الحديث، القاهرة 1403هـ – 2003م.
29. أبو القاسم جار الله الزمخشري ، اساس لبلاغة ، مادة وجه .
30. أبو المعالي عبدالملك بن يوسف، البرهان في أصول الفقه (ت: 478هـ) تحقيق دكتور عبدالعظيم الديب، ط1، ج1.
31. أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب التجيبي (الباجي) أحكام الفصول.
32. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، الكتاب، ت، 180 تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ، –1988م.

33. أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن عربي ، احكام القرآن تخريج وتعليق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ، ج2 .
34. أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف باتب عربي ، احكام القرآن تخريج وتعليق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ، ج2 ،
35. أبو حيان ــ البحر المحيط ، ج2 ، ط2 ، بيروت دار احياء التراث .
36. أبو حيان التوحيدي، الإمتناع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة العصرية، بيروت، ج1.
37. أبو سليمان حمد بن ابراهيم بن الخطاب البستى مصنفي اعلام الصحيح ومعالم السنن سمع ابا سعيد الاعرأبو بمكة ورى عنه الحاكم .
38. أبو عبد الله محمدين اسماعيل البخاري / صحيح البخاري ، ج1، المكتبة المصرية ، بيروت ، 1422هـ ، 2001م.
39. أبو عبدالله بن إدريس الشافعي،الرسالة، ط: القاهرة 1939، ت: أحمد شاكر
40. أبو محمد مكي بن أبو طالب القيسى ، مشكل اعراب القرآن ت : حاتم صالح الضامن ، ج1 .
41. أبوبكر أحمد بن علي الخطي البغدادي، تاريخ بغداد، ت: مصطفى عبدالقادر عطا، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – 1371هـ – 1925.
42. أحمد الحملاوي ، 2003م ، شذا العرف في فن الصرف ، مكتبة الآداب القاهرة .
43. أحمد بن علي الخطي البغدادي، الكفاية، ج1، ط دار الجوزي، 1435هـ
44. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، فتح الباري بشرح البخاري قرأ أصله تصحيحا وتحقيقا عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، بيروت لبنان – الناشر دار المعرفة ، ج1.
45. أكاديمية Bts، تحرير 2019/2111م www.bts-acde

46. الإمام الحافظ الحجاج الدين بن يوسف بن عبد الرحمن المندي ، تهذيب الكمال ، تحقيق عمرو شوكت دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1425هـ ، 2004م 22/9.
47. الإمام الزركشي اعلام النبلاء 407/12.
48. الإمام شمس الدين السنحاوى ، فتح المغيث ، ت 902هـ ، دار الكتب – بيروت – لبنان ، ط1، 1403هـ – ج4/2 ، سيرة الإمام البخاري .
49. أميل البديع ، 2006م، موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، ط1 .
50. البداية والنهاية ، 30/11.
51. بدر الدين العيني ، عمدة القارئ صحيح البخاري ، الناشر محمد أمين دمج، بيروت ج1.
52. بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ــ البرهان في علوم القرأن تحقيق محمد أبو الفضل براهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، 1391–1972م.
53. جان ماري شايغر، القاموس المرسوعي الجديد لعلوم اللسان، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2007م
54. جلال الدين السيوطى، تدريب الراوى في شرح تقريب النواوي، مكتبة الرياض، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ج2/ 144.
55. جلال الدين السيوطي المذهر في علوم اللغة وانواعها، ج1، ص 369.
56. جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الجياني شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي مطبعة لجنة البيان العربي، نشر مكتبة العروبة، القاهرة، 1376هـ – 1957م.
57. الحسن بن القاسم المرادي، الجنى الداني في حرول المعاني تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط1، 1992م، دار الكتب العلمية، بيروت.

58. حيدر التميمي، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 2008م .
59. حيدر التميمي، التوجيه النحوي في كتب أحكام القرآن، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1 ، 2008م – 1429هـ.
60. الخبر محمد بن عبدالرحمن السخاوي، فتح المغيث ج1، ط مكتبة المنهاج، 426هـ
61. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ج 13/2.
62. الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ت: مهدي المخزومي، ط: دار الرائد العربي، بيروت، ط1، 1986م، مادة (رجح)
63. دليلة مزو ر احكام التوجيه بين اللحاء وعلماء الدلالة ، 2011م ،.
64. زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والايضاح شرح مقدمة بن الصلاح الحافظ ، حققه عبد الرحمن محمد بن عثمان – دار الفكر د.ط – 1401هـ ، 1981.
65. سلمان محمد سلمان القضاة، القضايا النحوية في إعراب الحديث النبوي، دار الكتاب الثقافي الأردن، 1426هـ، 2006م.
66. السمين الحلبي ، الدر المصون ، في العلوم الكتاب المكنون ، تحقيق أحمد الخراط ـ ط1 ، 1989م ـ دار القلم ، دمشق ، ج1 ،
67. السيد محمد حسين اطباطبائي ـ الميزان في تفسير القرآن ، 1402هـ ، مؤسسة النشر الإسلامي .
68. شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر السقلاني– مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت ط 2، 1390هـ ، 1971م ، 140/3.
69. الشيخ الإمام شهاب الدين الرومي بن عبد الله ياقوت بن عبد الله البغدادي ، خراسات بداد واسعة اول حدودها ما يلي العراق واخر حدودها الهند ، دار صادر للطباعة والنشر بيروت ، ط3 ، – 2007م ، ج350/2.

70. صبحي الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة ، دار العلم للملايين ، بيروت ط 1959.
71. صحيح البخاري بشرح الكرماني ، كتاب العلم ، باب من ترك بعض الإختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في اشر منه ، ج2.
72. طفر أحمد العثماني التهاونوي ، قواعد التحديث في علوم الحديث حققه عبد الفتاح أبو غدة ن الناشر المطبوعات الإسلامية ، حلب ط 1 ، الهند – 1348 – 1930 ، ط2 – باكستان – 1383– 1964 ط 3 – في لبنان 1392 – 1972.
73. العباب محمد بن علي، حاشية العباب على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك تحقيق محمود بن الجميل مكتبة الصغيرة، القاهرة، ط1، 1423هـ – 2002م
74. عبد الخولي ، قواعد التوجيه في النحو العربي ، جامعة القاهرة ، دار العلوم 1997م ،
75. عبد الرحمن بن كمال الدين أبو بكر بن محمد بن سابق الخضيري ، همع الهوامع ، في شرح جمع الجوامع ، تحقيق أحمد شمس الدين ، ط1 ،1998م ، دار الكتب العلمية ، ج2.
76. عبد الغنى عبد الخالق الإمام البخاري وصحيحه ، دار المنار ، ط1، 1985، السعودية.
77. عبدالفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة، سوريا، ط2.
78. عبدالله بن عمر البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ط: دار إحياء التراث، بيروت، ت: محمد عبدالرحمن المرعشلي

79. عبدالله محمد بن جمال الدين الزركشي، النكت على مقدمة ابن العلاة، ج1، ط أضواء السلف 1419هـ- 1998م
80. عبيدة السلماني بن عمرو ، الايضاح في علم الحديث.
81. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، القاهرة، دار غريب، مصر، ط3، 2006م.
82. عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أحمد محمد شاكر الباحث الثيث شرح مختصر علوم الحديث ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض ط1 ، 1416هـ - 1995م – 22/1.
83. عمرو شوكت ، تهذيب الكمال ، دار الكتب العلمية ، ط1، 1445هـ ، 2004م ، 770/10.
84. فايز محاسنة، أثر عناصر النص، مفهوم النص وقراءته، جامعة مؤتة، 2008م
85. الفراء يحي بن زكريا، معاني القران، تحقيق أحمد يوسف التجاني ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، القاهرة، ط3، 1422هـ - 2001م.
86. الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار العلم للجميع، بيروت، ج2،
87. قطب الدين الراوندي ، فقه القرآن ، ج1 ، ت : السيد أحمد الحسني ، ط2، مطبعة الولاية ، 1405هـ .
88. كريم حسين ناصح الخالدي ، نظرية المعنى في الدراسة النحوية دار صنعاء للنشر والتوزيع عمان، 1427هـ - 2006م .
89. كريم حسين ناصح، نظرية المعني في الدراسات النحوية، دار صنعاء، عمان، ط 1427هـ - 2006م.

90. محمد ابراهيم عبادة معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ، ط – دار المعارف القاهرة .
91. محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ط: السعادة، مصر.
92. محمد بن أحمد بن عثمان الزهبي، ج1، مؤسسة الرسالة، سير أعلام النبلاء، ط11، 1274م.
93. محمد بن حيان بن أحمد بن الحاكم البستى / كتاب انتقان ، ط1 ، مطبعة مجلي دائرة الممعارف حيدر اباد الهند 71/5.
94. محمد بن سيرين الانصاري أبو بكر بن عمره موسى انس بن مالك بصري تابعي ، طبقات لبن سعد دار صادر – بيروت 1405هـ ، 1985م 149/7 .
95. محمد حسنين صبرة ، التوجيه النحوي (مواضعه أسبابه ، نتائجه ، ط1، دار الغريب ، 2008م ، القاهرة.
96. محمد حماسة عبداللطيف، العلامة الإعرأبوة، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1994م
97. محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، الجرح والتعديل، ج1، ط: دار الكتب العلمية – لبنان – بيروت – 1371هـ – 1925م
98. محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر ابن مضاء القرطبي في ضوء علم اللغة الحديث دار النشر الثقافي، مصر.
99. محمود الطحات ، تيسير مصطلح الحديث ، مكتبة المعارف للنشر الرياض ، ط9 ، 1417– 1996م.
100. محمود الطحاني ، أصول التخريج ودراس الاسانيد ، مكتبة رشد ، الرياض ، ط5 ، .

101. محمود حسن الجاسم ، القاعدة النحوية ، تحليل ونقد ، ط1 ، 2007م ، دار الفكر ، دمشق.
102. المقداد السيوري ، كنز العرفان في فقه القرآن ، ت : عبد الرحيم ؟، العقيقي ط1 ، مطبعة محمد ، 1422هـ .
103. مها محمد الجذر، أصول التوجيه النحوي في كتب أعاريب القرآن متى نهاية القرن الرابع الهجري أطروحة ، 2007م.
104. موقف الدين بن علي بن يعيش النحوي، ت : أحمد السيد أحمد ، المكتبة التوفيقية مصر ، ج1.
105. نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ط دار الفكر دمشق – سوريا 1432هـ – 2011.
106. وكيع الجراح بن مليح، التاريخ الكبير، الإمام البخاري، ابن حجر العسقلاني ، تهذيب الكمال .
107. يوسف بن أبو بكر السكاكي الخوارزمي الحنفي، مفتاح العلوم ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2 ، 1987م.